المشروع السياسي "لآرئيل شارون""
خطة فك الارتباط من جانب واحد

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

*

darjundi46@gmail.com
www.for-alquds.org

المشروع السياسي "لآرئيل شارون""
خطة فك الارتباط من جانب واحد
محمد مصطفى محمد جبريني

*

الطبعة الأولى (2020).

*

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

المشروع السياسي "لآرئيل شارون""
خطة فك الارتباط من جانب واحد

محمد مصطفى محمد جبريني

الطبعة الأولى
2020 م

الإهداء

أهدي دراستي هذه إلى روح والدي وروح والدتي اللذين
زرعا في نفسي حب وطني

محمد مصطفى محمد جبريني

المقدمـــــة

شكلت عودة "آرئيل شارون" إلى واجهة الأحداث في 6 شباط 2001 بعد فشل "إيهود براك" في الانتخابات الإسرائيلية منعطفا هاما في تاريخ المنطقة كلها، وليس فقط في إسرائيل؛ إذ أصبح "شارون" لأول مرة رئيسا للحكومة الإسرائيلية، محققا بذلك طموحا طالما داعب خياله على مدار ثمانية عشر عاما خلت، استغلها في فرض حقائق على الأرض تخدم معتقداته السياسية والأمنية مستفيدا من المناصب الحكومية التي تبوأها؛ هذه المعتقدات التي تقوم على مبدأ توفير الأمن لإسرائيل والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ولعل التحدي الأول الذي واجه " شارون" منذ تربعه على عرش السلطة هو إيجاد حلول للمشاكل الأمنية والسياسية التي تعاني منها إسرائيل، نتاج الانتفاضة الفلسطينية التي كان له دور كبير في اشتعالها عندما زار الحرم القدسي الشريف في 28 أيلول 2000، بما حملته تلك الزيارة من معان سياسية واضحة الدلالة للشعب الفلسطيني.

آمن " شارون" دوما بنظرية القوة وبجدوى الحلول العسكرية للمشاكل والأزمات السياسية، وتبنى بشكل عملي نظرية " الجدار الحديدي " التي صاغها "زئيف جابوتنسكي" قبل ما يزيد عن ثمانين عاما؛ تلك النظرية التي تقوم على أساس الإعتقاد بأن الاتفاق الاختياري بين إسرائيل والشعب الفلسطيني هو أمر لا يمكن تخيله، وبأنه يجب إخضاع الفلسطينيين بالقوة، وكسر إرادتهم تمهيدا لفرض حلول سياسية عليهم بعد إقصاء الجماعات " المتطرفة " من بينهم، واستبدالها بجماعات أكثر اعتدالا وأكثر استعدادا لتقديم تنازلات من أجل تسوية تستجيب للشروط الإسرائيلية (شلايم، 2001).

وعليه فقد لجأ " شارون" إلى خطة المائة يوم للقضاء على الانتفاضة، وشن حملة السور الواقي، وانتهج سياسة التصفيات الجسدية والعقوبات الجماعية واغتيال الكوادر الفلسطينية، والتدمير المنهجي للبنية التحتية المادية والبشرية للمجتمع الفلسطيني على مختلف الصعد، من خلال هجمة إسرائيلية عسكرية وسياسية واقتصادية ودبلوماسية ونفسية بالغة الإحكام، لقتل إرادة الصمود عند الشعب الفلسطيني وتذويب شخصيته الوطنية، والقضاء على طموحاته السياسية في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، مستغلا بذلك أحداثا دولية هامة كأحداث 11 أيلول 2001، وما تلاها من غزو أميركي لأفغانستان والعراق تحت ذرائع ما يسمى بمكافحة "الإرهاب"؛ تلك القضية التي أصبحت تقف على رأس أولويات الرأي العام العالمي. وقد تم كل ذلك في ظل غياب إستراتيجية فلسطينية موحدة لإدارة الصراع ومواجهة السياسة الإسرائيلية التي يمثلها " شارون".

جاءت خطة فك الارتباط لمواجهة المتغيرات الدولية التي أعقبت خطاب الرئيس الأميركي " بوش" في 24 حزيران 2002 الذي إعترف فيه بضرورة قيام دولة

فلسطينية مسالمة، وقابلة للحياة تعيش إلى جانب إسرائيل، بعد أن يكون الشعب الفلسطيني قد أصبح ناضجا ومستعدا لدفع ثمن هذا الاستحقاق، وما تلا ذلك من ترجمة لهذه الرؤية من خلال خطة "خارطة الطريق" التي حظيت بقبول إقليمي ودولي واسعين؛ الأمر الذي أجبر " شارون" على التعاطي معها مكرها، غير أنه وهو " التكتيكي البارع " عمل وفق خطة مدروسة لإفراغ هذه المبادرة من مضمونها حين طلب إجراء تعديلات جوهرية عليها تستجيب للتحفظات الإسرائيلية، مستفيدا مما تم إنجازه على الأرض في مواجهة الشعب الفلسطيني، وعلى رأس ذلك عزل القيادة الفلسطينية، ونزع مفهوم الشراكة عنها تحت مسوغ تطرفها السياسي وتورطها في "الإرهاب ".

وفي محاولة لتجميد خطة "خارطة الطريق"، قام " شارون" في 18 كانون الأول 2003 بطرح مشروعه السياسي في مؤتمر هرتسيليا، وهو ما عرف "بخطة فك الارتباط"، وتمثل هذه الخطة - ضمنا وصراحة - محصلة رؤيته السياسية التي تدعو إلى تسوية مرحلية طويلة المدى من خلال سيرورة مفاوضات سلام غير محكومة بتواريخ مقدسة أو مهل لا يمكن تخطيها، وبعيدا عن ممارسة أية ضغوطات على الجانب الإسرائيلي تقام خلالها دولة فلسطينية مقيدة، ومحدودة، ومنقوصة السيادة في قطاع غزة، وعلى 42% من أراضي الضفة الغربية، وبدون حدود نهائية، وتكون مجردة من السلاح وتحتفظ بقوة شرطية فقط؛ فيما تسيطر إسرائيل على مراكزها الحيوية الاستراتيجية ومواردها المائية وحدودها الخارجية وعلى مجالها الجوي، وتأجيل النقاش حول قضايا الصراع الرئيسة إلى حين اطمئنان إسرائيل بشكل نهائي لاستقرار المنطقة بأسرها، الأمر الذي قد يحتاج من عشرين إلى خمسين عاما (شانوف، 1992).

عمل " شارون" على إقناع الجانب الأميركي بجدوى مشروعه السياسي القائم على الفصل أحادي الجانب، مستغلا فشل جميع الجهود والخطط السابقة التي سعت لإعادة الجانبين - الفلسطيني والإسرائيلي- إلى مسار عملية السلام مثل خطط: ميتشل[1]، تينيت[2]، وزيني[3]. وإدعائه بعدم توفر شريك فلسطيني مؤهل لتطبيق خطة

---

(1) تقرير قدمه جورج ميتشيل رئيس لجنة تقصي الحقائق حول الأحداث الدائرة في الأراضي الفلسطينية، المنبثقة عن مؤتمر السلام في شرم الشيخ بمصر في 17 تشرين الأول 2001 (مركز المعلومات الفلسطيني، 2001، 18 تشرين الأول).

(2) خطة أمنية حملت اسم الرئيس السابق لوكالة المخابرات الأميركية جورج تينيت، تتعلق بتنفيذ إجراءات أمنية فلسطينة-إسرائيلية هدفها " وقف إطلاق النار " (هآرتس، 2001، 14 حزيران).

(3) أعلن الرئيس " بوش" في 7 آذار 2002 عن قراره بايفاد الجنرال أنطوني زيني إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، للعمل على تنفيذ خطة تينيت وتحقيق وقف لإطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (مركز المعلومات الفلسطيني، 2002، 8 آذار)

"خارطة الطريق". وقد تبنت الإدارة الأميركية خطة "شارون" ودافعت عنها، بل وفرضتها على مختلف الأطراف الإقليمية والدولية بشكل يثير التساؤل، ليتحول " شارون" بعد ذلك في نظر الكثيرين من مجرم حرب إلى " بطل سلام ".

تتمثل مشكلة البحث في التعرف إلى ماهية المشروع السياسي "لآرئيل شارون"، ومن أجل بلورة هذه المشكلة تطرح الدراسة الأسئلة الآتية.. /

1- كيف يتناول المشروع القضايا الرئيسة في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي؟
2- ما هي أسباب طرح المشروع ودوافعه ومبرراته بالتوقيت الذي طرحه فيه؟
3- ما هو منهج " شارون" في تسويق مشروعه السياسي وتخطي العقبات التي اعترضت طريقه؟
4- ما هي علاقة المشروع بخطة "خارطة الطريق" ؟ وما هي مواقف مختلف الأطراف منه؟
5- هل هناك إستراتيجية فلسطينية موحدة للتعامل معه؟

وستحاول الدراسة إثبات الفرضيات الآتية.. /

1- المشروع السياسي "لآرئيل شارون" هو خطوة استباقية لتفريغ رؤية الرئيس الأميركي "بوش" للدولة الفلسطينية من مضمونها بأقل الخسائر الإسرائيلية، ولتجميد خطة "خارطة الطريق" التي تحظى بدعم إقليمي ودولي واسعين.
2- يسعى " شارون" لفرض تسوية سياسية طويلة الأمد على الشعب الفلسطيني في إطار دولة فلسطينية مقيدة ومحدودة ومنقوصة السيادة، ذات حدود مؤقتة في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، ليعالج بذلك المعضلات الجدية التي تعاني منها إسرائيل في موضوعي الأمن والديمغرافيا الفلسطينية، وليتهرب طويلا من معالجة القضايا الرئيسة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.
3- استغل " شارون" عدم وجود إستراتيجية فلسطينية موحدة بشأن كيفية حل الصراع، وما نتج عن ذلك من فوضى سياسية وأمنية، لفرض مشروعه السياسي على الشعب الفلسطيني بعد أن نجح في عزل القيادة الفلسطينية ونزع صفة الشراكة عنها، وفقا لنظرية القوة وفرض الحقائق الجديدة على الأرض.

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعا جديدا يتسم بالحيوية، ويحظى باهتمام بالغ محليا وإقليميا ودوليا، وتتعدد حوله المواقف، والرؤى، ووجهات النظر، نظرا لندرة الدراسات التي تناولته بطريقة بحثية منهجية؛ الأمر الذي يعطي أهمية لإجراء هذه الدراسة لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على تساؤلاته وإثبات فرضياته؛ مما قد يفتح آفاقا جديدة للتوسع في البحث والنقاش.

وتهدف الدراسة إلى فهم ماهية العناصر والمركبات الأساسية للمشروع السياسي "لآرئيل شارون"، وتوضيح كيفية تناوله للقضايا الرئيسة في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وإلى رصد وتحديد علاقة المشروع بخطة "خارطة الطريق"، وإبراز مواقف مختلف الأطراف منه، وفحص ما إذا كانت هناك استراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهته.

سوف يستخدم البحث المنهج التاريخي التحليلي لفهم خلفيات ودوافع ومبررات وأهداف وتوقيت طرح المشروع السياسي "لآرئيل شارون"، وكيفية تسويقه، والمعطيات التي اعترضت طريقه، ومواقف مختلف الأطراف منه؛ وذلك من خلال دراسة مصادر معلومات أولية تشمل خططا سياسية، خطابات، رسائل وقرارات حكومية وحزبية، مقابلات صحفية، قرارات محافل إقليمية ودولية، تحليلات وآراء سياسيين ومثقفين وصحفيين وكتاب حول موضوع الدراسة.

تغطي الحدود المكانية للدراسة منطقة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي (دولة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية)، وتقع الحدود الزمانية للدراسة بين الفترة الممتدة من انتخاب "آرئيل شارون" رئيسا للحكومة الإسرائيلية في 6 شباط 2001، وحتى الإنتهاء من تنفيذ خطة الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية في 12أيلول 2005.

نتجت الصعوبات التي واجهت الباحث عن كون موضوع الدراسة جديدا، مما تطلب متابعة يومية حثيثة لمصادر معلومات أولية ومراجع عبرية، في ظل ندرة المصادر العربية التي تناولت الموضوع بشكل علمي.

تتألف الدراسة من خمسة فصول مسبوقة بتمهيد يقدم تعريفا أساسيا "بآرئيل شارون" ومنهجية تفكيره، ورؤيته للكيفية التي يمكن التوصل من خلالها إلى تسوية مع الشعب الفلسطيني لإستشراف مدى إنعكاس ذلك على خططه لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي عندما أصبح رئيسا للحكومة الإسرائيلية.

يتناول الفصل الأول رؤية الرئيس الأميركي " بوش" لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ومبدأ قيام الدولة الفلسطينية، والموقف الإسرائيلي من رؤية " بوش"، وترجمة رؤية " بوش" إلى خطة سياسية خطة "خارطة الطريق"، وعناصر ومركبات خطة "خارطة الطريق" ومواقف مختلف الأطراف منها والتحفظات الإسرائيلية عليها، والبيئة السياسية التي مهدت الطريق لخطاب " شارون" في مؤتمر هرتسيليا.

ويتناول الفصل الثاني خطاب " شارون" في مؤتمر هرتسيليا، والإتصالات واللقاءات والمفاوضات الإسرائيلية – الأميركية على أثر خطاب " شارون".

أما الفصل الثالث فيتناول خطة فك الارتباط من جانب واحد، عناصرها ومركباتها الأساسية، الضمانات الأميركية لإسرائيل، ودور أميركا في تسويق خطة فك الارتباط دوليا وإقليميا.

ويتناول الفصل الرابع العقبات أمام خطة " شارون" في حزب الليكود وفي الحكومة والكنيست وفي الرأي العام الإسرائيلي، ومنهجية " شارون" في مواجهة تلك العقبات وتخطيها، وإقرار الخطة في الحكومة وفي الكنيست.

أما الفصل الخامس فيتناول آليات خطة " شارون" إسرائيليا (سن القوانين اللازمة في الكنيست، تهيئة الرأي العام الإسرائيلي، تحضيرات الجيش والشرطة والأمن لتنفيذ الخطة)، وفلسطينيا (فرض حقائق جديدة على الأرض كمصادرة الأراضي وتكثيف الاستيطان وبناء الجدار الفاصل، نزع الشراكة عن الجانب الفلسطيني، فرض شروط قاسية على الجانب الفلسطيني مقابل إعادة الشراكة)، وإقليميا بما يشمل دور مصر والأردن في تنفيذ الخطة.

استراتيجية فلسطينية موحدة في مواجهة المشروع السياسي "لآرئيل شارون".

وتم تذييل الدراسة بفهارس فنية كاشفة: هي فهرس المصادر والمراجع، فهرس الموضوعات، إضافة إلى ملاحق تشمل وثائق هامة، وخرائط.

والحمد لله رب العالمين الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة، وإن أصبت فمن عند الله، وإن أخطأت فمني.

تمهيد

حين نتناول سيرة "آرئيل شارون" فإننا نبحث في سيرة شخص أثر بصورة كبيرة على واقع إسرائيل و مكانتها محلياً وإقليمياً ودولياً منذ نصف قرن. فعلى الصعيد العسكري وعلى مدار سني خدمته في الجيش الإسرائيلي، آمن " شارون" بجدوى الحلول العسكرية للمشاكل والأزمات السياسية، وطور نظرية خاصة به أطلق عليها " نظرية الانقضاض على العدو " (كوتلر، 2002)، كما آمن بأن على الجيش مساعدة القيادة السياسية في اتخاذ القرار، وفرض حقائق نهائية على الأرض عندما تكون القيادة السياسية مترددة (غازيت، 2001)، كما كانت له مساهمات بالغة الأثر على مصير دولة إسرائيل امتد تأثيرها ليشمل المنطقة بأسرها. عين عام 1952 قائداً لوحدة المظليين (101) التي تشكلت للرد على عمليات الفدائيين، وارتكبت الكثير من المجازر كان أبرزها مجزرة قبية عام 1953؛ بغية إجهاض العمل الفدائي الفلسطيني. وفي شباط عام 1955 هاجمت تلك الفرقة معسكراً مصرياً في قطاع غزة، مما أودى بحياة 27 جندياً مصرياً كان معظمهم نياما في الخيام، وقد اعتبر الزعيم الراحل جمال عبد الناصر تلك العملية عملاً مشيناً وموجعاً على الصعيد القومي، وتردد على لسانه أنها "أسهمت في اتخاذه قراراً بطلب المساعدة العسكرية من السوفييت " (غنايم، 2001). وفي عام 1956 عين " شارون" قائداً لفرقة مظليين، وشارك في العدوان الثلاثي على مصر، وقبيل اندلاع حرب 1967 عارض " شارون" - في جلسة لقادة الجيش الإسرائيلي مع رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك "ليفي إشكول" -تنفيذ خطة محدودة كان قد عرضها قائد هيئة الأركان في ذلك الوقت الجنرال "إسحق رابين"، وأوضح أمام الحضور أن إسرائيل ستتعرض لضغوط سياسية، سواء تقدمت حتى رفح أو وصلت إلى قناة السويس، وألح على "ليفي إشكول" تبني توجهاً أكثر حزماً وشمولاً، وطالبه باحتلال كل سيناء، وإبادة الجيش المصري المرابط فيها، وهو ما تبنته الحكومة الإسرائيلية، فشنت هجوما شاملا لاحتلال سيناء، وأسندت له مهمة مركزية تتمثل في اقتحام الجبهة المصرية في محور العمليات الرئيس (شانوف، 1982). وفي عام 1969 عين " شارون" قائداً للمنطقة الجنوبية، وقام بعمليات عسكرية قاسية ضد المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار على طول قناة السويس في آب 1970، تفرغ " شارون" لتصفية خلايا الفدائيين في غزة، حيث عمل بطريقة منظمة وقضى شهوراً بكاملها في مقر القيادة العسكرية الجنوبية، وأشرف بنفسه على عمليات التفتيش وهدم المنازل واقتلاع الأشجار وتوسيع الشوارع، وأمر جنوده بمطاردة الفدائيين وقتلهم دون الحاجة لبذل جهد لإلقاء القبض عليهم أحياء (غنايم، 2001). ومع اندلاع حرب عام 1973 أعيد "شارون" إلى الخدمة العسكرية وعين قائداً للواء مدرعات، وأشرف على عملية اختراق قناة السويس محدثاً

بذلك نقطة تحول في الحرب، وحظي على إثرها بلقب " أريك ملك إسرائيل " (كوتلر، 2002).

عام 1973 - وبعد 83 يوماً فقط من خلع بزته العسكرية - ساهم " شارون" في إحداث التغيير الأساسي في السياسة الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل، حين أقام كتلة سياسية يمينية (الليكود) حظيت لأول مره بفرصة حقيقية لمنافسة حزب المعراخ العمالي على الوصول للسلطة (بنزيمان، 1986).

وفي عام 1976 طور " شارون" أفكاراً سياسية تقضي بتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، إذ آمن آنذاك بأن بريطانيا العظمى قد قامت عام 1922 باقتطاع 75% من أرض فلسطين، وأنشأت الضفة الشرقية التي يعيش فيها أغلبية فلسطينية، وبموجب ذلك يتعين على إسرائيل التفاوض مع تلك "الدولة الفلسطينية" حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة (شانوف، 1992)، وعلى هذه الخلفية دعا في أيلول 1976 الحكومة الإسرائيلية إلى إجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية بهدف التوصل إلى حل يكون فيه نظام الحكم في الأردن فلسطينياً (كوتلر، 2002).

في أول "انقلاب سياسي" شهدته دولة إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948 بعد وصول حزب الليكود بقيادة "مناحيم بيغن" إلى سدة الحكم في إسرائيل عام 1977، تبوأ " شارون" عدة مناصب وزارية؛ فحصل على حقيبة الزراعة وشغل منصب رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان في حكومة "بيغن" الأولى. وضمن منصبه هذا أخذ يغير وجه التضاريس، وأصبحت خريطة الاستيطان التي تحدث عنها منذ عام1967[1] مشروع حياته الأول، ومنذ ذلك الوقت التصق "بشارون" لقب "البلدوزر"، ليس فقط بسبب لجوئه إلى تحريك البلدوزرات بالطريقة التي حرك فيها الدبابات سابقاً؛ بل لأنه تحول شخصياً إلى "بلدوزر حي" لم يستسلم أمام أية عراقيل تعيق مشروعه الاستيطاني. وعندما كانت الحكومة ترفض المصادقة على مخططاته الاستيطانية لأسبابها الخاصة، كان يعرضها مجدداً في الجلسة الثانية، وتلك التي تليها، وهكذا حتى يتم قبول مقترحاته(غنايم، 2001).

---

(1) امتلك " شارون" رأياً حازماً تجاه مستقبل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وبحكم منصبه قائداً للمنطقة الجنوبية استدعى إليه وزراء وأعضاء كنيست ومحامين وبسط أمامهم خريطة أذهلتهم بسيناريوهاتها الجريئة، كتل استيطانية ستقطع الضفة الغربية بالطول والعرض، من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق بحيث يتم إدخال جميع السكان الفلسطينيين في مربعات مغلقة (غنايم، 2001).

وفي عام 1982 قاد " شارون" عملية إخلاء مستوطنتي " مشارف رفح " "وياميت "؛ تمهيداً لإعادتهما إلى مصر، وأمر بهدم المباني فيهما[1] (غازيت، 2001).

وفي حزيران 1982 قاد " شارون" - بصفته وزيراً للدفاع - حرب لبنان، وأطلق عليها اسم (حرب سلامة الجليل)، واتضح بأنه لم يلتزم بالأهداف (المعلنة) التي قررتها الحكومة الإسرائيلية من تلك الحرب، وهي حماية المستوطنات الشمالية، وإبعاد قوات منظمة التحرير الفلسطينية عن الحدود المتاخمة لإسرائيل، وإنما طور أهدافا خاصة " تمثلت بطرد الفلسطينيين من لبنان نحو سوريا كي ينتقلوا من هناك إلى الأردن، ويعملوا على تحويله إلى دولة فلسطينية، بالإضافة إلى طرد السوريين نهائياً من لبنان، وتنصيب رئيس موال لإسرائيل في لبنان، وتشكيل حكومة لبنانية لديها القدرة على إبرام معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل؛ الأمر الذي كان سيسهم في تغيير الشرق الأوسط كله بصورة نهائية في حال نجاحه " (غنايم، 2001).

وبعد اغتيال الرئيس اللبناني " بشير الجميل " أتهم " شارون" بالمصادقة على دخول قوات "الكتائب" إلى مخيمي صبرا وشاتيلا، وارتكاب مجازر فظيعة بحق الفلسطينيين، وأوصت لجنة التحقيق الرسمية - التي عرفت باسم " لجنة كاهان " المكلفة بالتحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا- باستقالة "شارون" أو نقله من منصبه كوزير للدفاع لتقاعسه عن منع قوات الكتائب من دخول المخيمات، وارتكاب مجازر في منطقة تخضع لسيطرته العسكرية (صباغ، 1983)، ومع ذلك فقد استمر ببذل جهوده لزيادة الاستيطان وتوسيعه في الأراضي الفلسطينية المحتلة والترويج لأفكاره السياسية على الرغم من تدني مكانتة إسرائيلياً ودولياً واتهامه بارتكاب جرائم حرب والمطالبة بمحاكمته.

وجرى التحول الأبرز في الحياة السياسية لشارون" بعد فشل زعيم حزب (الليكود) "بنيامين نتنياهو" في انتخابات عام 1999 أمام زعيم حزب العمل "إيهود باراك"، حيث انتخب " شارون" لرئاسة حزب (الليكود)، وأصبح رئيساً للمعارضة في الكنيست الخامسة عشرة، وخلال تلك الفترة عارض بشدة توجهات "باراك"، بالتوصل إلى اتفاق نهائي مع الفلسطينيين، ورفض قيام الحكومة الإسرائيلية تقديم أية تنازلات من شأنها المساس بأمن إسرائيل، وعمل على تشجيع المستوطنين ودعاهم لاحتلال قمم التلال في الضفة الغربية، وإقامة المزيد من البؤر الاستيطانية عليها.

كان قرار " شارون" بالتوجه في 28 أيلول 2000 إلى منطقة الحرم القدسي الشريف في تظاهرة سياسية استفزازية واضحة تهدف لنقل رسالة للفلسطينيين وللعرب وللعالم بأسره، أن "جبل البيت ما زال بأيدينا" وأن إسرائيل باقية في القدس

---

(1) على خلاف حركات الاستيطان التي تنطلق من أسباب أيديولوجية مثل "غوش أيمونيم"، يرى " شارون" أن الاستيطان أمر يسير وفق متطلبات المصالح الحيوية الاستراتيجية لإسرائيل، وأن إقامة مستوطنات أو هدمها أمر تقرره تلك المصالح (إغبارية، م.، أبو غزالة، م. 1984).

الشرقية إلى الأبد، بمثابة الشرارة التي فجرت انتفاضة الأقصى (هرئيل و سخاروف، 2004).

وبعد أن قدم "إيهود باراك" استقالته من رئاسة الحكومة الإسرائيلية في كانون الثاني 2001 ودعا لإجراء انتخابات جديدة لرئاسة الحكومة، فتحت أمام "شارون" فرصة ذهبية لتحقيق تطلعاته خاصة عندما تراجع نتنياهو - بعد ظهوره المفاجيء - عن ترشيح نفسه مجدداً أمام "باراك"، حيث حظي "شارون" وقتها بشعبية عالية في استطلاعات الرأي العام، وبشكل خاص في أوساط اليمين الإسرائيلي الذي رفع شعارين رئيسين "فقط " شارون" سيجلب السلام" و "دعوا الجيش ينتصر" (هرئيل و سخاروف، 2004).

في 6 شباط 2001، فاز " شارون" على منافسه "باراك"في انتخابات رئاسة الحكومة الإسرائيلية مما أحدث منعطفاً هاماً في تاريخ المنطقة. وقد شكل هذا الفوز فرصة ذهبية له لتطبيق أفكاره السياسية التي لخصها "أرييه شبيط"[1] بقوله: "أن التفكير السياسي لدى " شارون" هو تفكير في عدم القتال، وليس تفكيراً بالتوصل لاتفاقية سلام نهائية؛ إذ كان يسعى لإنجاز ترتيبات تبعث على الاستقرار والردع من خلال فرض ترتيبات أمنية"، وأضاف: " إن ما شغل بال " شارون" هو الخوف مما سيحدث إذا تم اختراق التسويات السياسية في إحدى النقاط، أو كما يتساءل " شارون" نفسه: " كيف سترد إسرائيل على حالات يتضح فيها أن تقديراتها المتفائلة حيالها كانت مغلوطة ؟!" ويكمن في أساس هذه المعتقدات عدم ثقته بالعرب والفلسطينيين.

وحتى يخرج من حيرته يقول "شبيط": " يقترح " شارون" فرض ترتيبات انتقالية تواصل بموجبها إسرائيل السيطرة على مناطق أمنية في الشرق (غور الأردن)، وفي الغرب (مرتفعات جبال الضفة الغربية)، وكذلك في محاور الطرق ومستودعات المياه الجوفية" (غنايم، 2001). كما يرى "شارون" أن السلام سيرورة تتطلب وقتاً، ويجب استيفاء شرطيين أساسيين قبل إحراز أي تقدم في هذا الاتجاه، الأول: " أن ينطبع السلام بأهمية متساوية في نظر الطرفين العربي واليهودي، فجوهر السلام المتفاوض بشأنه هو التسوية، والتسوية بطبيعتها سيرورة ذات وجهين، فإذا كان التوق إلى السلام غير متبادل فإن أحد الطرفين سيرفض التسوية " (شانوف 1992)، والثاني: " عدم تسريع سيرورة المفاوضات، فليس المطلوب الانطلاق في

---

(1) صحفي إسرائيلي وكاتب دائم في صحيفة هآرتس.

هذه السيرورة، ومقياس الوقت بأيدينا مع تحديد مهل لا يمكن تخطيها، وممارسة ضغوطات على الأطراف حتى يوافقوا، ويتبادلوا القبل في تاريخ محدد.. فالمشاكل الحقيقية في حياة الأمة يستحيل حلها باتباع مثل هذه الطريقة " (شانوف، 1992).

الفصل الأول
رؤية الرئيس " بوش" لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

1. تمهيد

1. 1 مضمون خطاب الرئيس " بوش" المتعلق بحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

2. 1 الالتزامات الفلسطينية

2. 2 الالتزامات الإسرائيلية

2. 3 الالتزامات العربية

2. 4 الالتزامات الدولية

2. 5 الالتزامات المشتركة

3. خطة "خارطة الطريق"

3. 1 المسودة الأولى لخطة "خارطة الطريق"

3. 2 المسودة الثانية لخطة "خارطة الطريق"

3. 3 المسودة الثالثة لخطة "خارطة الطريق"

4. محتوى خطة "خارطة الطريق"

4. 1 الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف لتطبيق خطة "خارطة الطريق"

4. 1. 1 الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف في المرحلة الأولى

4. 1. 2 الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف في المرحلة الثانية

4. 1. 3 الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف في المرحلة الثالثة

4. 2 الفروقات الرئيسة بين مسودات خطة "خارطة الطريق"

4. 3 ميزات خطة "خارطة الطريق" ونواقصها

4. 3. 1 ميزات الخطة

4. 3. 2 نواقص ا[illegible]

5. مواقف الطرفي[illegible] خطة "خارطة الطريق"

5. 1 موقف السلد[illegible]ن"

5. 2 موقف إسرائيل من خطة "خارطة الطريق"

6. المعوقات التي تقف أمام تطبيق خطة "خارطة الطريق"

الفصل الأول
رؤية الرئيس " بوش" لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

1. تمهيد:

منذ أن تولى الرئيس الأميركي "جورج بوش" منصب رئاسة الولايات المتحدة في كانون ثاني 2001، حاول أن ينأى بنفسه بعيداً، وأن لا يتورط شخصياً في الدبلوماسية الشرق أوسطية لمدة تقارب عاما، آخذا العبرة من فشل تجربة الرئيس الأميركي السابق "بيل كلينتون". غير أن تضافر عدة عوامل أدت لدفع الرئيس الأميركي لطرح رؤية جديدة لحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وأبرزها التفجيرات الهائلة التي حدثت في نيويورك وواشنطن في 11 أيلول 2001، التي تبين منها أن غالبية منفذيها كانوا عرباً، وبأن هذه التفجيرات مرتبطة بشكل أو بآخر بسياسة الولايات المتحدة الخارجية وتحيزها إلى جانب إسرائيل، بالإضافة إلى الموقف الأوروبي الذي يعتبر الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مصدر كل المصائب في الشرق الأوسط وفي العالم كله أيضاً، وبأنه طالما لم ينته هذا الصراع، فإن إمكانية عزل "الأنظمة المتطرفة" وممارسة المزيد من الضغوط عليها سيكون أمراً صعباً، كما أنه لن يكون بالإمكان تهدئة الأوضاع في المنطقة، ومحاربة التطرف الديني الذي يهدد أوروبا بموجات من "الإرهاب" (جوتمان، 2003، 7نيسان). هذا إلى جانب الإلحاح العربي على الرئيس الأميركي "بوش" بضرورة إنهاء الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي (كايسر، 2003، 27آذار).

في 10 تشرين الثاني 2001، ألقى الرئيس " بوش" خطاباً في الأمم المتحدة، تضمن نصاً هو الأول من نوعه في تاريخ السياسة الأميركية الشرق أوسطية منذ العام 1947، حيث تبنى مبدأ قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وأكد على التزام الحكومة الأميركية بسلام عادل في الشرق الأوسط "تعيش فيه دولتان: إسرائيل وفلسطين، بسلام معاً ضمن حدود آمنة ومعترف بها" (شامير، 2001، 11تشرين الثاني) مشترطاً في ذات الوقت بأن السلام لن يتحقق إلا عندما يتخلى الجميع إلى الأبد عن التحريض والعنف.

وبعد هذا الخطاب بنحو أربعة شهور، تبنى مجلس الأمن الدولي في 12 آذار 2003، القرار رقم (1397)[1]، وهو أول قرار من نوعه منذ قرار التقسيم (181) في العام 1947، أكد فيه على "رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها" (هرئيل، 2003، 13آذار).

---

(1) أنظر ملحق رقم (1) ويتضمن نص القرار.

وفي مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بيروت في 27 آذار 2002، أقر المؤتمر خطة السلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية[1]، التي دعت إلى إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار سلام شامل، وذلك مقابل انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي العربية المحتلة، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار 194، والقبول بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران 1967 تكون عاصمتها القدس الشرقية (مبادرة السلام العربية، 2002، 27آذار).

وفي 24 حزيران 2002، ألقى الرئيس الأميركي " بوش" خطاباً جديداً كرسه للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي[2]، وطرح فيه خطوطاً عريضة لعملية سياسية تؤدي إلى وضع نهاية للصراع بقيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (خطاب الرئيس " بوش"، 2002، 24حزيران)، وهو ما عرف باسم " رؤية الرئيس بوش" .

(1) أنظر ملحق رقم (2) ويتضمن نص مبادرة السلام العربية في 27 آذار 2002.
(2) أنظر ملحق رقم (3) ويتضمن نص خطاب الرئيس " بوش" في 24 حزيران 2001.

2. مضمون خطاب الرئيس " بوش" المتعلق بحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي:

طرح الرئيس "بوش" مجموعة من الالتزامات على الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية والدول العربية والدولية لتحقيق السلام وقيام دولة فلسطينية تكون حدودها وبعض نواحي سيادتها مؤقتة، وسيتم التفاوض حولها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كجزء من التسوية النهائية في الشرق الأوسط.

1. 2 الالتزامات الفلسطينية:

تطرق الرئيس "بوش" إلى ضرورة وجود قيادة فلسطينية جديدة ومنتخبة، تنبذ "الإرهاب"، وتعمل على وضع دستور جديد يحدد العلاقة بين سلطة الحكومة والبرلمان، وتحدث عن إعادة بناء وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مؤكدا على أهمية وجود سلطة منظمة تكون قادرة على محاربة الفساد ومكافحة "الإرهاب" بحزم.

2. 2 الالتزامات الإسرائيلية: -

نبه الرئيس "بوش"إلى أهمية إحساس إسرائيل بمصلحتها الكبيرة في قيام دولة فلسطينية ديمقراطية محل ثقة وتكون قادرة على البقاء، عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة لدعم نشوء تلك الدولة من خلال انسحاب إسرائيل كلياً إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل 28 أيلول 2000، وإيقاف النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، تمشياً مع توصيات لجنة "ميتشل".

23 .الالتزامات العربية:

إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية أوثق مع إسرائيل تقود إلى تطبيع تام للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي، وذلك بالتزامن مع التقدم نحو الحل السلمي، ووضع حد للتحريض على العنف في وسائل الإعلام الرسمية، والإدانة العلنية للتفجيرات، وإظهار دعم كامل غير مجزأ للسلام بالأعمال لا بالأقوال، ووقف تدفق الأموال إلى الجماعات "الإرهابية" التي تسعى إلى تدمير إسرائيل.

4. 2 الالتزامات الدولية:

مساعدة الشعب الفلسطيني على إقرار دستور جديد، يضمن وجود نظام ديمقراطي، وتشجيع الفلسطينيين على تنظيم انتخابات محلية نزيهة تحت إشراف دولي، تعقبها انتخابات تشريعية ورئاسية، ومراقبة خطوات مكافحة الفساد المالي، وتشجيع إنشاء جهاز قضائي مستقل، ومراقبة إعادة بناء وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

5. 2 الالتزامات المشتركة:

تضمن خطاب " بوش" المسؤوليات المشتركة التي ينبغي على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي الالتزام المشترك بها، ووضع الحلول المناسبة للخلافات بغية الوصول إلى سلام حقيقي، بعد معالجة جميع القضايا المتعلقة بالنزاع وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي من خلال تسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض بين الطرفين على أساس قراري مجلس الأمن الدولي(242، 338) مع انسحاب إسرائيلي إلى حدود آمنة ومعترف بها.

3. خطة "خارطة الطريق":

أفرز خطاب الرئيس " بوش" سلسلة من المشاورات والمناقشات الدولية، أدت إلى تشكيل ما عرف باسم "اللجنة الرباعية"، التي ضمت إلى جانب الولايات المتحدة كلاً من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا. وقد عهد لهذه اللجنة ترجمة أفكار الرئيس " بوش" إلى خطة متكاملة لتسوية أزمة الشرق الأوسط، فانبثق عنها ما بات يعرف باسم خطة "خارطة الطريق"، التي تشتمل على ثلاث مراحل لحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي يتم تنفيذها خلال ثلاث سنوات (بن، 2002، 17 تشرين الأول).

3 .1 المسودة الأولى لخطة "خارطة الطريق":

تم الإعلان عن المسودة الأولى وإطلاع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عليها في 15 تشرين الأول 2002؛ إذ تعرضت المسودة إلى عدد كبير من الملاحظات، وسلم الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي ملاحظاتهما عليها للجنة الرباعية. وتركزت الملاحظات الفلسطينية على عدة نقاط تضمنها بيان للقيادة الفلسطينية في 10 تشرين الثاني 2002 (مركز الإعلام الفلسطيني، 2002، 11تشرين الثاني)، ومن هذه الملاحظات: ضرورة الإشراف الدولي على جميع الترتيبات الأمنية بين الجانبين؛ والتأكيد على ضرورة وقف جميع أشكال النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في مدينة القدس في المرحلة الأولى من الخطة؛ وأن يكون الهدف النهائي للمفاوضات واضحاً وهو إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على أرض فلسطين المحتلة عام 1967.

أما الملاحظات الإسرائيلية، فقد تركزت حول النواحي الأمنية، وضرورة أن تكون الالتزامات الأمنية الفلسطينية أكثر صرامة تشمل التزام واضح بوقف إطلاق النار، ومكافحة "الإرهاب" قبل إحراز أي تقدم سياسي، وتقليص دور اللجنة الرباعية، والاعتراض على الجدول الزمني - إذ تم اعتبار قيام دولة فلسطينية في العام 2005، أمراً غير واقعي -، كما تم رفض وقف الاستيطان، ورفض وجود المراقبين الدوليين ورفض فكرة عقد مؤتمر دولي(بن، 2002. 17 تشرين الثاني).

3. 2 المسودة الثانية لخطة "خارطة الطريق":

بعد أن لقيت المسودة الأولى لخطة "خارطة الطريق" عدداً كبيراً من الاعتراضات والملاحظات الفلسطينية والإسرائيلية، عمدت الولايات المتحدة من خلال اللجنة الرباعية إلى إصدار مسودة ثانية من خطة " "خارطة الطريق" "، أخذت بعين الاعتبار بعض الملاحظات الفلسطينية والإسرائيلية، وصدرت المسودة الثانية في 22 كانون الأول 2002[1]. وكان الاتجاه العام للجنة الرباعية هو الحصول على موافقة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عليها، وإقرارها وبدء تطبيقها في كانون الأول 2002، غير أن الولايات المتحدة ما لبثت أن أعلنت عن تأجيل ذلك إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية المقررة في شهر شباط العام 2002، والانتهاء من تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وذلك بناء على طلب من الجانب الإسرائيلي. ولكن القرار الأميركي بشن الحرب على العراق في 20 آذار 2003، أدى إلى تأجيل إقرار الخطة لحين انتهاء العمليات الرئيسة للحرب في 9 نيسان 2003. وبعد ذلك تم الاشتراط أن يتم تعيين رئيس وزراء فلسطيني حتى تتمكن اللجنة الرباعية من نشر خطة "خارطة الطريق" بشكل رسمي.

---

(1) أنظر ملحق رقم (4) ويتضمن المسودة الثانية لخطة "خارطة الطريق"، والتي جاءت المسودة الأخيرة للخطة مطابقة لها.

3. 3 المسودة الثالثة والأخيرة من خطة "خارطة الطريق":

توجه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 10 آذار 2003، إلى المجلس التشريعي الفلسطيني للموافقة على استحداث منصب رئيس وزراء فلسطيني ووضع التعديلات الدستورية في القانون الأساسي لهذا المنصب (مركز الإعلام الفلسطيني، 2003، 10آذار). وفي تاريخ 28 نيسان 2003، تم تعيين محمود عباس "أبو مازن" رئيساً للوزراء؛ الأمر الذي لم يبق مبرراً أمام اللجنة الرباعية بعدم تسليم خطة " "خارطة الطريق" " للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وقد جاءت المسودة الثالثة للخطة مطابقة تماماً للمسودة الثانية، حيث لم يتم إدخال أي تعديلات جديدة عليها، وتسلمت السلطة الفلسطينية وإسرائيل خطة "خارطة الطريق" في 30 نيسان 2003 (بن، 2003، 1ايار).

4. محتوى خطة "خارطة الطريق ":

تضمنت خطة "خارطة الطريق" (اللجنة الرباعية، 2003، 30 نيسان) – التي حملت عنواناً رئيساً "خارطة الطريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ترتكز على الأداء" – مقدمة أعطت توصيفاً عاماً للأسس التي تقوم عليها الخطة وثلاث مراحل رئيسة، وأكدت المقدمة على أن المرجعية التي تستند إليها الخطة هي أسس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة (242، 338، 1397)، والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت، وأن الهدف النهائي للخطة هو الوصول إلى تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بحلول العام 2005، من خلال إنهاء الاحتلال الذي بدأ في العام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وأن اللجنة الرباعية هي وحدها المخولة بتقييم أداء الطرفين فيما يتعلق بتطبيق الخطة مع التأكيد أن التزامات الطرفين يجب أن تنفذ بشكل متواز ومتزامن.

أما محتوى الخطة فيشتمل على ثلاث مراحل رئيسة تبدأ من لحظة الإعلان عن البدء بتنفيذ الخطة، وتنتهي في العام 2005، حيث تركز المرحلة الأولى على وقف العنف و"الإرهاب"، وإجراء إصلاحات سياسية، وتحسين الوضع الإنساني، وتجميد النشاطات الاستيطانية. وتتمحور المرحلة الثانية حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة، إضافة إلى الاستمرار في تنفيذ التزامات المرحلة السابقة. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتتعلق بمفاوضات الحل النهائي.

4 .1 الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف لتطبيق الخطة:

تحتوي المراحل الثلاث لخطة " "خارطة الطريق" " على مجموعة من الالتزامات التي يجب أن تقوم بها الأطراف المعنية (الفلسطينيون، الإسرائيليون، الدول العربية، اللجنة الرباعية) بطريقة متوازية أحياناً ومتتابعة أحياناً أخرى، ويمكن إجمال هذه الالتزامات في كل مرحلة من المراحل على النحو الآتي(اللجنة الرباعية، 2003، 30 نيسان): -

1. 1. 4الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف في المرحلة الأولى:

أولاً: الالتزامات الفلسطينية:

تصدر القيادة الفلسطينية بياناً صريحا لا يقبل التأويل، يعيد تأكيد حق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن، ويدعو إلى وقف فوري غير مشروط لإطلاق النار، ووقف النشاطات العسكرية وجميع أشكال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان، وأن توقف كل المؤسسات الفلسطينية الرسمية التحريض ضد إسرائيل، كما ويعلن الفلسطينيون وقفاً لا يقبل التأويل للعنف و"الإرهاب" ويقومون بجهود ملموسة على الأرض

لاعتقال وتوقيف الأشخاص والجماعات التي تشن وتخطط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان. وتبدأ أجهزة السلطة الفلسطينية المعاد بناؤها والمركزة في ثلاثة أجهزة بعمليات مستمرة ومحددة وفاعلة تهدف إلى مواجهة كل الذين لهم علاقة "بالإرهاب" وتقويض القدرات والبنى التحتية "الإرهابية"، وهذا يشمل البدء بجمع الأسلحة غير المشروعة. على أن يتم استئناف التنسيق الأمني بشكل سريع بين أجهزة الأمن الفلسطينية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وتنفيذ الالتزامات الأخرى في خطة "تينت" بما في ذلك عقد اجتماعات دورية على مستوى رفيع بمشاركة مسئولين أمنيين أمريكيين. بالإضافة إلى توحيد جميع الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تكون مسئولة أمام وزير داخلية كامل الصلاحيات، وصياغة دستور فلسطيني يكرس الديمقراطية الفلسطينية ويمنح صلاحيات لرئيس الوزراء الفلسطيني، وتطبيق إصلاحات فلسطينية في القضاء والإدارة والاقتصاد وفقاً للأسس التي وضعتها مجموعة العمل الدولية حول الإصلاح الفلسطيني.

ثانياً: الالتزامات الإسرائيلية:

أن تقوم القيادة الإسرائيلية بإصدار بياناً صريحا لا يقبل التأويل، تؤكد فيه التزامها برؤية الدولتين وقيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، وذات سيادة تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل وتدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في أي مكان وأن توقف جميع المؤسسات الإسرائيلية الرسمية التحريض ضد الفلسطينيين. وأن تكف الحكومة الإسرائيلية عن أية أعمال من شأنها تدمير الثقة، بما فيها الإبعاد والهجمات ضد المدنيين، ومصادرة أو هدم الممتلكات والمنازل الفلسطينية أو تسهيل البناء الإسرائيلي وتدمير المؤسسات والبنى التحتية الفلسطينية، إضافة إلى باقي الخطوات المحددة في خطة "تينت". وأن تفكك الحكومة الإسرائيلية فوراً بؤراً استيطانية تمت إقامتها منذ شهر آذار 2001م، وتجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات). كما على الجيش الإسرائيلي أن ينسحب بشكل متسارع من المناطق المحتلة منذ 28 أيلول 2000.

ثالثاً: الالتزامات العربية:

يبدأ تنفيذ الخطة - لإعادة البناء والتدريب واستئناف التنسيق الأمني حسب الاتفاق المسبق-، بالتعاون مع مجلس خارجي للإشراف (الولايات المتحدة، مصر والأردن). كما تقوم الدول العربية بقطع التمويل العام والخاص، وجميع أشكال الدعم الأخرى للجماعات التي تدعم العنف و"الإرهاب" وتشارك بهما.

رابعاً: الالتزامات الدولية (الرباعية):

تدعم اللجنة الرباعية جهود التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم وشامل، يبدأ فيه ممثلوها بالمراقبة بشكل غير رسمي، وبالتشاور مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لإنشاء آليات مراقبة رسمية، وتنفيذها اعتماداً على الآليات والمصادر الموجودة على

الأرض. وتواصل تشجيع المانحين على دعم المنظمات غير الحكومية وبرامج "شعب لشعب" والقطاع الخاص ومبادرات المجتمع المدني. على أن يقوم جميع المانحين الداعمين للميزانية الفلسطينية بتحويل هذه الأموال من خلال الحساب الموحد لوزارة المالية الفلسطينية.

2. 1. 4 الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف في المرحلة الثانية: -

أولاً: الالتزامات الفلسطينية:

أن تواصل السلطة الفلسطينية إنجاز وإقرار دستور جديد لدولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية، يؤكد في جوهره على إنشاء حكومة إصلاح فلسطينية يتمتع رئيسها بصلاحيات واسعة، بحيث تعمل الحكومة ومن خلال جهود متواصلة على إعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية.

ثانياً: الالتزامات الإسرائيلية:

على حكومة إسرائيل أن تقوم بإعادة إحياء الاتصالات متعددة الأطراف حول قضايا إقليمية؛ بما يشمل: مصادر المياه، البيئة، التطور الاقتصادي، اللاجئين، الحد من التسلح. وأن تعمل على إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة من خلال عملية تفاوضية فلسطينية – إسرائيلية يطلقها مؤتمر دولي كجزء من هذه العملية، وتنفيذ الاتفاقات السابقة وتحقيق أقصى حد من التواصل الجغرافي.

ثالثاً: الالتزامات العربية:

على الدول العربية أن تقوم بإعادة الروابط العربية مع إسرائيل التي كانت قائمة قبل الانتفاضة، وأن تعمل على إحياء الاتصالات متعددة الأطراف حول قضايا إقليمية؛ بما يشمل: مصادر المياه، البيئة، التطور الاقتصادي، اللاجئين، وقضايا الحد من التسلح.

رابعاً: الالتزامات الدولية (الرباعية):

تعقد اللجنة الرباعية - بالتشاور مع الطرفين الفلسطيني الإسرائيلي - مؤتمراً دولياً بعد إجراء الانتخابات الفلسطينية بنجاح؛ لدعم إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق عملية تؤدي لإنشاء دولة فلسطينية مؤقتة. وتقرر اللجنة الرباعية التقدم نحو المرحلة الثالثة من الخطة على أساس الحكم الجماعي لأعضائها، آخذاً بعين الاعتبار مدى التزام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بتنفيذ التزاماتهما على ضوء مراقبة اللجنة الرباعية لهما.

3. 1. 4 الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف في المرحلة الثالثة: -

أولاً: الالتزامات الفلسطينية: -

تتوصل الأطراف إلى اتفاق الوضع الدائم الشامل الذي ينهي الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي في العام 2005 من خلال تسوية متفق عليها عبر التفاوض بين الأطراف، قائمة على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي (242، 338، 1397) والتي تنهي احتلال عام 1967 وتشمل حلاً واقعياً عادلاً وشاملاً ومتفقاً عليه لموضوع اللاجئين، وحلاً متفاوضاً عليه حول القدس، يأخذ بعين الاعتبار اهتمامات الطرفين السياسية والدينية، ويحمي المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين في العالم، ويحقق رؤية الدولتين - إسرائيل وفلسطين الديمقراطية والقابلة للحياة والمستقلة وذات السيادة - تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام.

ثانياً: الالتزامات الإسرائيلية: -

وجهت الخطة في المرحلة الثالثة للطرف الإسرائيلي نفس الالتزامات التي وجهت للطرف الفلسطيني والوارد ذكرها في الفقرة السابقة.

ثالثاً: الالتزامات العربية: -

تقبل الدول العربية بعلاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل، بما يوفر الأمن لجميع دول المنطقة في إطار سلام عربي- إسرائيلي شامل.

رابعاً: الالتزامات الدولية (الرباعية):

تعقد اللجنة الرباعية - بالتشاور مع الأطراف - المؤتمر الدولي الثاني في بداية العام 2004 لإقرار الاتفاق المبرم بشأن الدولة ذات الحدود المؤقتة، ولإطلاق عملية تؤدي إلى حل نهائي، ووضع دائم في العام 2005 بدعم فعّال وعملي من قبل اللجنة الرباعية، بحيث يشمل حلاً للحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات، كما يدعم المؤتمر التقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط بين إسرائيل ولبنان، سورية وإسرائيل يتم التوصل إليها في أسرع وقت ممكن، كما تتواصل الجهود الدولية لتسهيل الإصلاح، واستقرار المؤسسات الفلسطينية، والاقتصاد الفلسطيني تحضيراً لاتفاق الوضع الدائم.

2. 4 الفروقات الرئيسة بين مسودات خطة "خارطة الطريق" الثلاث:

منذ الإعلان عن المسودة الأولى لخطة "خارطة الطريق" في 15 تشرين أول 2002، وحتى إقرار مسودتها الثالثة ونشرها بعد أن خضعت مسودات الخطة لمشاورات واسعة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة؛ مما أدى إلى إجراء تعديلات هامة على بنود الخطة، وخاصة في مجالات الأمن، والإصلاحات السياسية، وقيام الدولة ذات الحدود المؤقتة، إلى جانب تعديلات أخرى أجريت على أسس الحل الدائم،

وعلى موضوعي المستوطنات ومؤسسات القدس المغلقة، ودور الدول العربية واللجنة الرباعية. جاءت أهم هذه التعديلات على النحو الآتي (البابا، تموز 2003):

- توسعت المسودة الثالثة في تفصيل الالتزامات الأمنية المطلوبة من الجانب الفلسطيني، ليشمل وقفاً فورياً وغير مشروط لإطلاق النار، جمع السلاح غير المرخص، القيام باعتقالات، مواجهة مطلقي النار والجماعات التي تخطط للقيام بإطلاق النار وتدمير بنية "الإرهاب".
- طالبت المسودة الثالثة إسرائيل بوقف العنف ضد الفلسطينيين، وهو ما لم تطالب به المسودة الأولى.
- أشارت المسودة الأولى إلى ضرورة أن تكون الانتخابات الفلسطينية تشريعية فقط، أما المسودة الثالثة فقد أشارت إلى الانتخابات دون تحديدها.
- أكدت المسودة الثالثة على أن قيام الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة مرتبط بوجود قيادة للشعب الفلسطيني تعمل ضد "الإرهاب"، يكون لديها الرغبة والقدرة لبناء ديمقراطية، وهو نص لم تشر إليه المسودة الأولى.
- أشارت المسودة الثالثة إلى أن تطبيق اتفاقات سابقة يشمل خطوات أخرى تتعلق بالاستيطان، وهو ما لم يكن موجوداً في المسودة الأولى.
- كما أشارت إلى أنه يتوجب على القيادة الإسرائيلية إصدار بيان لا يقبل التأويل، تؤكد فيه التزامها برؤية الدولتين، وبدولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة ذات سيادة.
- أضافت المسودة الثالثة أساساً جديداً لحل مشكلة اللاجئين؛ إذ أشارت إلى وجوب كونه واقعياً وعادلاً ومتفقاً عليه.
- أكدت المسودة الثالثة على أن الالتزام الإسرائيلي بتجميد الاستيطان يأتي في المرحلة الأولى بدلاً من المرحلة الثانية حسب المسودة الأولى.
- بالنسبة لدور اللجنة الرباعية، أكدت المسودة الثالثة على ضرورة القيام بإنشاء آلية مراقبة على التنفيذ في المرحلة الأولى، وليس في المرحلة الثانية كما نصت عليه المسودة الأولى.
- أدخلت المسودة الثالثة تعديلاً على قرار الحكم على أداء الأطراف، حيث أكدت أنه سيكون "بإجماع" أعضاء اللجنة الرباعية، وهو ما لم يكن مذكوراً في المسودة الأولى.
- وسعت المسودة الثالثة من دور أعضاء اللجنة الرباعية أن أناطت بها مسئولية الدعوة لاعتراف دولي بالدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة.

3. 4 ميزات الخطة ونواقصها:

لقد جاءت خطة "خارطة الطريق" بصيغها النهائية ذات نصوص وتفصيلات يمكن اعتبارها ميزات تتوافق مع الرؤية الفلسطينية، في حين شملت الخطة أيضاً

نصوصاً تحتاج مزيداً من التفصيل، ويكتنفها الغموض، ويمكن استغلالها من قبل إسرائيل بصفتها الطرف الأقوى في معادلة الصراع، وتوظيفها بما يتوافق ما رؤيتها للحل. ويمكن إجمال أهم ميزات الخطة ونواقصها بالنسبة للطرف الفلسطيني كما يأتي:
-

1. 3. 4 **ميزات الخطة** (أحمد وشقاقي، كانون الثاني 2003):

أشارت الخطة إلى عدة أمور إيجابية ذات علاقة بالحل الدائم كقيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة وقابلية للحياة، واعتبار قرار مجلس الأمن الدولي حول قيام الدولة الفلسطينية (رقم 1397) جزءا من القواعد التي ستبنى عليها التسوية.

كما أشارت الخطة إلى أن الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها بين الأطراف هي إحدى القواعد التي ستبنى عليها التسوية. وأن الحل الدائم على المسار الفلسطيني هو جزء من جهد دولي للتوصل لحل شامل على جميع المسارات. وقد أعطت الخطة اللجنة الرباعية الدولية، مجموعة من المسئوليات والمهام، وطالبتها بلعب دور بارز يجعل هذه الخطة مدخلاً لتدويل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث سيتم تنفيذ الخطة تحت رعاية اللجنة الرباعية، والعمل مع الأطراف المعنية من خلال المفاوضات المباشرة، وهذا ما كانت رفضته إسرائيل بشدة.

أما بالنسبة لمسألة المستوطنات، فنصت الخطة أن تكون على ثلاث مراحل، وهي:

أ- تفكيك مواقع استيطانية تمت إقامتها منذ آذار 2001، وتجميد جميع "النشاطات الاستيطانية" بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات.

ب- اتخاذ خطوات أخرى تتعلق بالمستوطنات بهدف السماح بقيام دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

ت- يتوجب على الطرفين التوصل لتسوية دائمة حول المستوطنات.

أما في موضوع القدس، طالبت الخطة إعادة فتح الغرفة التجارية ومؤسسات فلسطينية أخرى في المرحلة الأولى، بحيث تعمل هذه المؤسسات في نطاق ما هو مسموح به حسب الاتفاقات السياسية بين الطرفين.

2. 3. 4 **نواقص الخطة** (أحمد وشقاقي، كانون الثاني 2003)[1]:

1- تحمل الخطة عنواناً ذا مغزى "خارطة طريق مبنية على الأداء"، إذ إن للأداء في تنفيذ الالتزامات أهمية قصوى في تحديد الانتقال من مرحلة إلى أخرى، خلال الفترة الزمنية المحددة لتطبيق الخطة، وهي ثلاث سنوات على أقصى حد. أما الجدول الزمني، فهو جدول واقعي، كما جاء في مقدمة الخطة، وهناك فرق هائل بين ما هو "واقعي" وما هو "ملزم". لذا فإن المواعيد ليست مقدسة، وإنما اقتراحات مقدمة للطرفين، فإن جاء الأداء سريعا فإن مقدمة الخطة تبشر بأن التقدم عبر المراحل يكون أسرع مما هو مقترح، أما إن كان الأداء بطيئاً أو ناقصاً فإن مقدمة الخطة تهدد بأن ذلك "سيعيق التقدم" عبر المراحل.

2- الخطة تفرض بنوداً صعبة على الجانب الفلسطيني في الجوانب الأمنية والإصلاحية والسياسية التفاوضية. فالجوانب الأمنية لا تكتفي بوقف شامل لإطلاق النار، بل تطالب بإجراء اعتقالات لأفراد ومجموعات، وتدمير القدرات والبنى التحتية للتنظيمات "المتطرفة"، وجمع السلاح غير المرخص مما يجعل هذه المهمة مستحيلة في ظل عجز أجهزة الأمن الفلسطينية عن القيام بهذه المهام، بعد أن قامت إسرائيل بتدمير بنيتها التحتية خلال عملية "السور الواقي" في شهر آذار/2002. كما أكدت الخطة على توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تخضع لإمرة وزير داخلية ذي صلاحيات. والعودة للتعاون الأمني مع إسرائيل حسب ما جاء في خطة "تينت". والجوانب الإصلاحية تشمل بجوهرها: تقليصا تدريجيا لدور الرئيس الراحل عرفات في صناعة القرار الفلسطيني، تحويل بعض صلاحياته الأمنية والمالية وغيرها لرئيس الوزراء، أو لمجلس الوزراء، أو للوزراء أنفسهم. وفي الجوانب السياسية التفاوضية ستجد القيادة الفلسطينية نفسها مطالبة بإعلان قيام دولة على جزء من المناطق الفلسطينية المحتلة، وبقبول أسس لحل دائم بالنسبة للقدس واللاجئين تميل في جوهرها لخدمة الأغراض التفاوضية الإسرائيلية أكثر من الفلسطينية، ولن يكون من الممكن تجاهل هذه الأسس عند بدء المفاوضات النهائية.

3- تتجاهل الخطة أن هناك عدم تماثل في الثمن المدفوع من كل طرف عند التقاعس عن تنفيذها؛ فالفلسطينيون لهم مصلحة في إنهاء مراحل الخطة بأسرع وقت ممكن للوصول إلى حل دائم. أما إسرائيل فسرعان ما تفقد الدافعية للتقدم عبر المراحل، فور التزام الطرف الفلسطيني بوقف إطلاق النار

(1) أنظر أيضا (هيلر، تشرين الثاني 2003).

في الأيام والأسابيع الأولى من المرحلة الأولى، بل على العكس، إن لإسرائيل مصلحة في تأخير الانتقال للمرحلة الثانية لأطول فترة ممكنة، لا تقل أهمية عن مصلحتها في تمديد المرحلة الثانية لعشرات السنوات؛ إذ أن كل ما على إسرائيل عمله هو تأجيل تنفيذ التزاماتها في ظل عدم وجود صيغة تفرض عليها تطبيق التزاماتها في مواعيدها المقترحة في الخطة.

4- تجاهلت الخطة مصير آلاف المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ولم تأت على ذكرهم في أي من مراحلها الثلاث.

5- الضبابية وعدم الوضوح لماهية الدولة الفلسطينية، ورغم أنها أشارت إلى أن الدولة ستتمتع بسمات سيادية، وبأقصى حد من التواصل الإقليمي، إلا أنها تركت الباب مفتوحاً أمام إمكانية أن تفهم إسرائيل من النص "بعض" وليس كل سمات السيادة المتعارف عليها دولياً، وأن التواصل الإقليمي قابل للتحقيق من خلال الشوارع والأنفاق والجسور، وليس من خلال الانسحابات وإخلاء المستوطنات.

6- أشارت الخطة "الخيار" و "إمكانية" إقامة الدولة ذات الحدود المؤقتة مما يعزز شكوكاً عميقة بنوايا " شارون" التي تهدف إلى تحويل الترتيبات المؤقتة لترتيبات دائمة.

7- لم تشر الخطة لأية تفصيلات من شأنها عدم فشل المفاوضات النهائية، فقد تمت الإشارة للمبادرة السعودية في مقدمة الخطة، لا في بنود المرحلة الثالثة، حيث من المفترض أن تكون. كما أن الإشارة بإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967، قد يفسر من قبل إسرائيل على أنه لا يعني بالضرورة الانسحاب لتلك الحدود، وذلك وفقاً للتفسير الإسرائيلي لقرار (242) "الانسحاب من أراض"، وللرؤية التي قدمها الرئيس الأميركي " بوش" في 24 حزيران 2002، التي أشارت لعودة إسرائيل إلى حدود قابلة للدفاع عنها.

8- لم تشر الخطة لأي جديد حول مشكلة اللاجئين أو القدس، إلا بإشارات بسيطة تخدم الموقف التفاوضي الإسرائيلي. فالبند الخامس من المرحلة الثالثة يشير إلى أن هدف التسوية هو "إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي"، وأن تسوية مشكلة اللاجئين ستشمل حلاً واقعيا، وأن وضع القدس سيأخذ بعين الاعتبار "المصالح الدينية والسياسية للطرفين" و "سيحمي مصالح اليهود والمسيحيين والمسلمين في العالم بأسره". إن هذه الإضافات الجديدة قد تشكل مدخلاً لطلبات إسرائيلية جديدة لا ترد في قرارات الأمم المتحدة السابقة، أو في المبادرة السعودية، وتضعف بالتالي من الموقف التفاوضي الفلسطيني.

9- اللغة المستخدمة للإشارة إلى البؤر الاستيطانية في المرحلة الأولى، تتحدث عن تفكيك "بؤر استيطانية تمت إقامتها منذ آذار 2001م، وفي هذا النص تجاهل لبؤر استيطانية عديدة تمت إقامتها قبل ذلك، كما أن النص يعفي إسرائيل من إزالة جميع هذه البؤر الاستيطانية. كما أن الإشارة "لخطوات إضافية حول المستوطنات"، الواردة في البند الخامس من المرحلة الثانية، يكتنفها الغموض التام، فليس واضحاً ما المقصود بكلمة خطوات، رغم أن أطراف اللجنة الرباعية ترى في ذلك إخلاء لبعض المستوطنات، إلا أن إسرائيل لن تقبل بهكذا تفسير.

10- ليس واضحاً لماذا تؤجل الخطة عملية بدء المفاوضات النهائية حتى المرحلة الثالثة، فإن نجح الطرفان في المرور بسلام من المرحلة الأولى، فما المانع من بدء المفاوضات النهائية فور بدء المرحلة الثانية انطلاقاً من المؤتمر الدولي الأول الذي سيتم عقده في تلك الفترة.

11- في موضوع الإصلاح السياسي والقيادي، فإن الفقرة التي تنص على إصلاحات في الإدارة والاقتصاد والقضاء - حسبما حددت لجنة الإصلاح الدولية المنبثقة عن اللجنة الرباعية -، يعطي لجنة الإصلاح الدولية الحق في وضع بنود محددة للإصلاح حتى بدون موافقة أو تنسيق مع الطرف الفلسطيني، وقد يكون هذا الأمر مؤشراً لتوجه دولي جديد نحو محاولة فرض وصاية مدنية وإدارية على السلطة الفلسطينية، كما أن المطالبة بالإصلاح السياسي ضمن مبادرة دولية كشرط مسبق للاستقلال يعتبر تدخلاً سافراً في الشئون الداخلية للطرف الفلسطيني.

12- ضعف الصياغة المتعلقة بإعادة فتح الغرفة التجارية "ومؤسسات أخرى في القدس"، حيث أن هذه الصيغة لا تعني بالضرورة جميع المؤسسات الأخرى المغلقة.

13- تعطي اللجنة الرباعية نفسها الحق في تقييم أداء الطرفين والحكم عليه، مما يحدد الموعد الحقيقي للانتقال من مرحلة إلى أخرى، كما تحدد الخطة في مقدمة المرحلة الثانية ومقدمة المرحلة الثالثة، أن على هذا الحكم أن يكون بإجماع أعضاء اللجنة الرباعية، إلا أن الخطة لا تضع آلية لمعالجة وضع يدعي فيه أحد طرفي الصراع أنه قد أتم التزاماته، فيما يرفض الطرف الآخر هذا الإدعاء، وفي هذه الحالة ما هي قيمة إجماع الرباعية إذا لم تكن مستعدة لإلزام الطرف الآخر بقبول حكمها؟

5. مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من الخطة:

1. 5 موقف السلطة الوطنية الفلسطينية من خطة "خارطة الطريق":

بعد أن تسلمت القيادة الفلسطينية المسودة النهائية لخطة "خارطة الطريق" في 30 نيسان 2003م، أكد محمود عباس "أبو مازن"، رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق[1] أن السلطة الوطنية تلتزم بكامل المواقف التي أعلنتها، والتي تتضمن الترحيب بالخطة واحترام التزاماتها في هذا الإطار، كما تعطي أهمية أساسية لآلية الرقابة الدولية على التنفيذ، حتى يتم ضمان تطبيق الخطة وعدم تكرار ما حدث في الماضي بشأن خطط مماثلة (مركز الإعلام الفلسطيني، 2003، 3 أيار).

وفي 2 أيار 2003م، رحبت لجنة المفاوضات العليا - في اجتماع لها برام الله برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات وبمشاركة محمود عباس رئيس الوزراء الفلسطيني - بالإعلان الرسمي عن خطة "خارطة الطريق"، حيث أكدت اللجنة موقف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بقبول الخطة والاستعداد لتنفيذها، باعتبار أن الخطة مطروحة للتطبيق وليس لإعادة التفاوض، وسوف تبدي السلطة الوطنية كل إيجابية للتعاون مع بنودها، وتطبيقها بشكل متواز وفي ظل آلية رقابة فعالة، لضمان تنفيذها بكل مراحلها من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي(مركز الإعلام الفلسطيني، 2003، 3 أيار).

وقد جاءت الموافقة السريعة من جانب القيادة الفلسطينية على خطة "خارطة الطريق" رغم ما اشتملت عليه الخطة من ثغرات ونواقص، حتى لا يتم تحميل الجانب الفلسطيني فشل الخطة، كما حدث عندما تم رفض وثيقة "كلينتون"[2]، وما تبع ذلك من تداعيات ساهمت بإضعاف الموقف السياسي الفلسطيني.

2. 5 موقف إسرائيل من خطة "خارطة الطريق":

بقيت الحكومة الإسرائيلية تماطل في قبولها للخطة بحجة الانتخابات الإسرائيلية أحياناً، وبحجة أن الخطة تحتاج إلى المزيد من التعديلات أحياناً أخرى، وبقي الموقف الإسرائيلي على هذا النحو حتى تم تسليم نسخة رسمية نهائية إلى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مؤرخة في 30 نيسان 2003، وكان الرد الإسرائيلي عليها من خلال قرار أصدرته الحكومة الإسرائيلية يوم 25 أيار2003، يستند إلى البيان المشترك الذي أصدره وزير الخارجية الأميركي السابق "كولن باول"، ومستشارة الأمن القومي السابقة "كوندوليزا رايس" في 23 أيار2003م، الذي عبرت الولايات المتحدة

---

(1) قدم استقالته من رئاسة الحكومة في 6 أيلول 2003، وانتخب رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية في 9 كانون الثاني 2005.

(2) وثيقة حملت اسم الرئيس الأميركي الأسبق "بيل كلينتون" للحل وتضمنت مقترحات لحل النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي.

الأمريكية فيه عن تعاملها الجدي مع الملاحظات والتحفظات الإسرائيلية على خطة "خارطة الطريق" كما قدمت إليها. وجاء في البيان المشترك أن "الولايات المتحدة تتفق مع إسرائيل على أن هذه التحفظات تشكل مصدر قلق حقيقي لها؛ لذا فهي تنوي بحثها بصورة جدية ومعمقة خلال تطبيق خطة "خارطة الطريق"، من أجل تحقيق رؤية الرئيس " بوش" كما عبرعنه يوم 24 حزيران الماضي" (بن وريغلور وغوتمان، 2003، 26 أيار).

وبموجب ذلك أقرت الحكومة الإسرائيلية خطة "خارطة الطريق" بأغلبية 12 صوتاً مقابل 7 أصوات، وامتناع 4 عن التصويت. وكان " شارون" قد عرض على وزرائه خطة "خارطة الطريق" من منطلق أنها تبدو في نظره "أهون الشرين". وقررت الحكومة الإسرائيلية أن يتم إلحاق نص تحفظاتها على الخطة كملحق لهذا القرار (هآرتس، 2003، 26 أيار).

وقد جاءت التحفظات الإسرائيلية على خطة "خارطة الطريق" على النحو الآتي (هآرتس، 2003، 27 أيار): -

1- في بداية العملية، وخلالها، وكشرط لاستمرارها، يتم حفظ الهدوء. يحل الفلسطينيون الأجهزة الأمنية القائمة، ويجرون إصلاحات أمنية، يتم في إطارها تشكيل أجهزة أمنية جديدة تحارب "الإرهاب" والعنف والتحريض، من خلال تنفيذ اعتقالات، تحقيقات، إحباط العمليات، تحضير الأرضية القضائية لأهداف التحقيق، الحكم، والمعاقبة. وفي المرحلة الأولى من الخطة، وكشرط للانتقال إلى المرحلة الثانية، يقوم الفلسطينيون بإنهاء ما يأتي: حل التنظيمات "الإرهابية" وبنيتها التحتية، وتجميع السلاح غير القانوني وتسليمه إلى طرف ثالث من أجل إبادته، وقف تهريب الأسلحة وإحباط العمليات ووقف التحريض. ولن يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية دون إنهاء الحرب ضد "الإرهاب". وأن الخطط الأمنية التي سيتم تطبيقها هي خطتي "تينت" و"زيني".

2- التنفيذ التام هو شرط للتقدم من مرحلة لأخرى، وفي إطار المرحلة نفسها. الشرط الأول لأي تقدم هو وقف "الإرهاب"، والعنف والتحريض وقفاً نهائياً ومطلقاً. والانتقال من مرحلة إلى أخرى يتم فقط بعد التطبيق الكامل للمرحلة السابقة، بصرف النظر عن الجداول الزمنية، وإنما بالتأكيد على جداول تنفيذ (الجداول الزمنية تستخدم كمساطر قياس).

3- خلق قيادة جديدة ومختلفة في السلطة الفلسطينية، في إطار دفع عملية الإصلاحات السلطوية، يشكل شرطاً للانتقال إلى المرحلة الثانية، ويتم إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، بعد مفاوضات مع إسرائيل.
4-تشكيل جهاز (آلية) المراقبة: يكون بإدارة أمريكية. الجزء الأكبر والأساس من المراقبة هو إنشاء كيان فلسطيني آخر، وعلى تقدم الإصلاحات المدنية في السلطة الفلسطينية. وأن المراقبة تتم على أسس مهنية فقط، وفي مجموعة من المجالات (الاقتصادية، القضائية، والمالية) دون جهاز عام وشامل. فيما القرارات الجوهرية تبقى بيد الطرفين وحدهما.
5- طابع الدولة الفلسطينية المؤقتة يتم تحديده بالمفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، على أن تتمتع الدولة المؤقتة بحدود غير ثابتة، سيادة محدودة، وتكون منزوعة السلاح كلياً. وهذه الدولة لن تكون قادرة على عقد تحالفات وسيستمر الإشراف الإسرائيلي على المداخل والمخارج، سواء للبشر أو للحمولات، وكذلك على المجال الجوي.
6- تأكيد حق دولة إسرائيل في الوجود كدولة يهودية تمنع عودة لاجئين فلسطينيين إليها، بما في ذلك إعلان فلسطيني بالتخلي عن حق العودة.
7- إنجاز هذه المطالب يؤدي إلى إنهاء النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.
8- أن يتم التوصل للتسوية المستقبلية من خلال الاتفاق والمفاوضات المباشرة بين الأطراف، وفق الرؤية التي حددها خطاب الرئيس " بوش".
9- لا يتم أي تطرق لقضايا مرتبطة بالتسوية النهائية، ومنها: الاستيطان في مناطق "يهودا والسامرة" وغزة (باستثناء البؤر الاستيطانية غير القانونية)؛ مكانة السلطة ومؤسساتها في القدس؛ أو أي مسألة أخرى تشكل في جوهرها قضية من قضايا التسوية النهائية.
10- إلغاء أي تطرق إلى قرارات دولية أخرى (1397، المبادرة السعودية والمبادرة العربية التي تم تبنيها في قمة بيروت). على أن يتم التطرق فقط إلى قراري (242، 338) بحيث يشكلان فقط وجهاً عاماً لإدارة المفاوضات في المستقبل حول التسوية النهائية. وأن التسوية التي سيتم تكريسها هي تسوية مستقلة تستمد قوتها من ذاتها.
11- دفع عجلة الإصلاحات في السلطة: يتم وضع دستور مؤقت؛ إضافة بنية قضائية أساسية؛ استمرار الجهود الدولية في المجال الاقتصادي لترميم الاقتصاد الفلسطيني وفي المجال المالي يتم تطبيق تام وكامل للتسوية الأميركية – الإسرائيلية – الفلسطينية كشرط لاستمرار تحويل أموال الضرائب إلى الفلسطينيين.

12- إعادة نشر قوات الجيش الإسرائيلي في خطوط أيلول 2000م، طبقاً لما يتم تنفيذه في البند الرابع (الهدوء التام والمطلق)، وبتغييرات تستوجبها طبيعة الظروف والاحتياجات الجديدة المستجدة عقب ذلك. والتأكيد على إعادة الصلاحيات المدنية كما كانت عليه في أيلول 2000، وليس وفقاً لما كان عليه وضع القوات الإسرائيلية آنذاك.
13- طبقاً للاحتياجات الأمنية، تعمل إسرائيل من أجل إعادة الحياة الفلسطينية إلى مسارها الطبيعي، دفع عجلة الاقتصاد، تنمية علاقات تجارية، وتشجيع عمل المنظمات الإنسانية المعترف بها ودعمها، ولن يتم التطرق إلى وثيقة "برتيني" باعتبارها وثيقة أساسية وملزمة.
14- دعم الدول العربية وتقوية المساعدة بواسطة التنديد "بالإرهاب"، ولا يقام أي ربط بين المسار الفلسطيني وبين مسارات أخرى (السوري – اللبناني).

لقد جاءت موافقة إسرائيل المشروطة على الخطة – بعد أن فرغتها من مضمونها، حيث لم تعد قادرة على تجاهل موقف الولايات المتحدة، وبشكل خاص الإشارات الواردة من واشنطن باحتمالية التدخل الشخصي للرئيس الأميركي " بوش"، لإحداث تقدم ملحوظ للمضي قدماً بتطبيق خطة "خارطة الطريق"؛ إذ ادرك " شارون" أن تحالفه مع " بوش" هو الأكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل وحكومته، ولمستقبله الشخصي كسياسي، كما أن التحذيرات التي أطلقتها جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية من أن استمرار المماطلة الإسرائيلية في الموافقة على خطة "خارطة الطريق" قد تقضي على فرص حكومة محمود عباس بالنجاح؛ مما يعني المزيد من السخط في الشارع العربي عامة والفلسطيني خاصة، ليس فقط على إسرائيل، بل وعلى الولايات المتحدة أيضاً (أبو نصار، 2003، 24 أيار). هذا إلى جانب أن قبول الجانب الفلسطيني للخطة قد أحرج الحكومة الإسرائيلية ووضعها في موقف صعب في حال رفضها للخطة، حيث ستحملها جميع الأطراف مسؤولية فشل خطة السلام، مثلما حصل مع الجانب الفلسطيني عندما رفض خطة "كلينتون" عام 2000م.

6. المعوقات التي تقف أمام تطبيق خطة "خارطة الطريق":

اشتملت خطة "خارطة الطريق" على العديد من النواقص التي تجعل من عملية تطبيقها - وفقاً للجداول الزمنية المقترحة بالخطة - أمراً مشكوكاً به منذ البداية. وإلى جانب هذه النواقص برزت مجموعة من المعوقات الإضافية التي حالت دون تطبيق الخطة، وأبرزها: الموقف الإسرائيلي الرافض للتوصل إلى حل سلمي يستند على إنهاء الاحتلال الذي حصل عام1967 و عدم جدية الجانب الإسرائيلي في التعامل مع الخطة ووضع اشتراطات وتحفظات تعجيزية تحول دون تطبيقها وخصوصا فيما يتعلق بالتفسير الإسرائيلي لخطاب " بوش" في 24 حزيران 2002، - الذي تستند له

خطة "خارطة الطريق" -، ويتكون هذا التفسير من جزئين قائمين على مبدأ التراتبية، أولا: يتم إلقاء العبء على الفلسطينيين المطالبين بوقف "الإرهاب"؛ وقف إطلاق النار؛ استبدال قيادتهم؛ إجراء إصلاحات جذرية في السلطة الفلسطينية والأمن والاقتصاد والتربية والتعليم. وهذا يعني أن البند الأول في التراتبية، يتضمن سقفاً أمنياً عالياً جداً أمام الجانب الفلسطيني، عليه اجتيازه بنجاح مطلق قبل التقدم نحو المرحلة التي تليها. وأنه يتوجب عليه أن يحقق نجاحا فيما فشل فيه "الجيش الأقوى في الشرق الأوسط" على مدى أكثر من 30 شهراً (إلدار، 2003، 27 أيار). ثانيا: يأتي دور إسرائيل المطالبة بتقديم تنازلات مثل: إعادة الانتشار في بعض المناطق، تجميد المستوطنات بما قد يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة وسيادة محدودة وفقاً للشروط الإسرائيلية بعدم التفاوض في ظل إطلاق النار، عدم التفاوض مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، عدم الاعتماد على جداول زمنية في التنفيذ (برنيع، 2003، 30 كانون الثاني).

شكل سقوط حكومة "أبو مازن" في 28 آب 2003، مبررا لإسرائيل بتحويل الحديث باتجاه آخر، وهو الخطة الإسرائيلية المتعلقة بفك الارتباط من جانب واحد، وبمجرد موافقة الولايات المتحدة على الخطة الإسرائيلية، وتوفير الدعم الدولي والإقليمي لها، يكون بذلك قد تم صرف النظر عملياً عن خطة "خارطة الطريق" (عريقات، كانون الثاني 2003، اتصال خاص)، ولا توجد إجابة دقيقة لدى الولايات المتحدة واللجنة الرباعية حول كيفية دمج خطة فك الارتباط الإسرائيلية مع خطة "خارطة الطريق"، إلا من باب الضريبة الكلامية والتمنيات.

وبعد صدور نتائج الانتخابات الأميركية في 2 تشرين الثاني 2004، أعلن الرئيس الأميركي " بوش" أنه سيخصص السنوات الأربع القادمة من حكمه لإقامة دولة فلسطينية حسب زعمه في العام 2009، بعد أن يتعهد الفلسطينيون بإقامة دولة ديمقراطية. بالمقابل فقد رفض الرئيس " بوش" مطلب رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" في تجاوز الكثير من البنود في خطة "خارطة الطريق"، والتوجه رأساً إلى مفاوضات بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية الجديدة، كما رفض اقتراح "بلير" بعقد مؤتمر دولي للسلام أو بتعيين مبعوث أمريكي خاص للشرق الأوسط. وجدد الرئيس " بوش" التزامه بخطة الفصل أحادية الجانب التي بادر إليها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق " شارون"، كخطوة أولى، وبعدها تجري المداولات بشأن الحل الدائم (بن، 2004، 19 تشرين الثاني). وهكذا لم تعد خطة "خارطة الطريق" بنظر الرئيس " بوش" سوى مرشد للتقدم، وليست وثيقة ملزمة، وبذلك فقد ترك المجال للطرف الإسرائيلي لتحديد وتيرة التقدم في عملية السلام وفقا للرؤية الإسرائيلية المستندة إلى

اشتراطات وتحفظات إسرائيلية لا حدود لها، ومصحوبة بخطوات أحادية الجانب تفرض حقائق نهائية على الأرض.

الفصل الثاني
رؤية رئيس الحكومة الإسرائيلية "آرئيل شارون" لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي كما تجلت في خطابيه الأول والثاني في مؤتمر هرتسيليا

1. تمهيد
2. خطاب " شارون" الأول في مؤتمر هرتسيليا في 4 كانون الأول 2002
3. خطاب " شارون" الثاني في مؤتمر هرتسيليا في 18 كانون الأول 2003
   - 3. 1 **خلفيات خطاب " شارون"**
   - 3. 2 **مقدمات خطاب " شارون"**
   - 3. 3 **اللقاءات والمفاوضات الإسرائيلية – الأميركية التي سبقت الخطاب**
   - 3. 4 **مضمون خطاب " شارون" في مؤتمر هرتسيليا**
   - 3. 5 **تحليل مضمون خطاب " شارون"**
4. الموقف الفلسطيني الرسمي من خطاب " شارون"
5. موقف الولايات المتحدة من خطاب " شارون"

الفصل الثاني
رؤية رئيس الحكومة الإسرائيلية "آرئيل شارون" لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي كما تجلت في خطابيه الأول والثاني في مؤتمر هرتسيليا

1. تمهيد:

يعتبر مؤتمر هرتسيليا منبراً فكرياً تجتمع فيه النخب السياسية والأمنية الإسرائيلية نهاية كل عام في مسعى لإعمال العقل واستلهام التفكير وتعيين السياسات وتحديد الطرق والوسائل الأكثر نجاعة لمواجهة لائحة التحديات الخطيرة والمصيرية التي تحدق بمستقبل ومصير دولة إسرائيل في إطار ما يسمى "ميزان المناعة والأمن القومي لدولة إسرائيل" [1](أراد، 2004).

استغل رئيس الحكومة الإسرائيلية " شارون" أهمية عقد مؤتمر هرتسيليا وألقى خطاباً في 4 كانون الثاني 2002، اعتبره الكثير من رجال السياسة والإعلام - على المستويات المحلية والإقليمية والدولية - بأنه خطاب تاريخي، إذ عبر فيه بشكل واضح وصريح عن موقفه من خطاب الرئيس الأميركي " بوش" في 24 حزيران 2002، وتحدث لأول مرة عن رؤيته للدولة الفلسطينية. عاد "شارون" مجددا لاختيار مؤتمر هرتسيليا وألقى في 18 كانون الثاني2003 خطابا شهيرا أعلن فيه – هذه المرة - خطته السياسية المتعلقة بفك الارتباط من جانب واحد.

2. خطاب "شارون" الأول في مؤتمر هرتسيليا في 4 كانون الثاني 2002:

اتهم " شارون"، في مقدمة خطابه في مؤتمر هرتسيليا في 4 كانون الثاني 2002، السلطة الفلسطينية أنها تشن "هجوما إرهابيا" مخططا له من قبل رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات ضد إسرائيل منذ 27 شهراً، لإجبار إسرائيل على الخضوع "للإرهاب" والموافقة الاضطرارية على تقديم تنازلات سياسية بدون مقابل. وأوضح في خطابه أن الولايات المتحدة تتفهم احتياجات إسرائيل الأمنية، ممّا يتيح لإسرائيل حرية التصرف في الحرب المتواصلة ضد "الإرهاب" (خطاب " شارون"، 2002، 4 كانون الثاني). وأكد أيضاً على قبوله المبدئي لخطاب الرئيس الأميركي " بوش" في 24 حزيران 2002 والمسار الذي حدده الخطاب، وأولى أهمية كبرى للتفاهمات التي تم التوصل إليها بين الجانبين الإسرائيلي والأميركي التي تستند إلى الدروس التي استخلصها الجانبان من خطة "كلينتون – براك"، وعلى تجربته الشخصية عبر السنوات الطويلة التي شارك خلالها في المعارك الأمنية والسياسية على الساحة الفلسطينية، وأشار " شارون" في خطابه إلى أن الإدارة الأميركية قد

---

(1) للتوسع حول الموضوع، أنظر أيضا (أوراق إسرائيلية، آب 2005).

اقتنعت بأن الطريقة الوحيدة للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين هي التقدم في مسار التفاوض على مراحل(خطاب " شارون"، 2002، 4 كانون الثاني).

بين " شارون" في خطابه المراحل الثلاث التي يجب أن تتم بها التسوية مع الفلسطينيين، وقد استنسخ " شارون" هذه المراحل من خطاب الرئيس الأميركي " بوش" في 24 حزيران 2002 وأعطاها مضمونا يتناسب مع رؤيته لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

اشترط " شارون" أي تقدم في المرحلة الأولى من عملية السلام، وقبل أي خطوة أخرى، وقف ما أطلق عليه "الإرهاب". وأكد أنه فقط بعد وقف "الإرهاب" سيكون بالإمكان البدء ببحث التسوية السلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. ورفض " شارون" تبني جدولا زمنيا للانتقال من مرحلة إلى أخرى وذلك لكي يتجنب أي ضغط قد تتعرض له إسرائيل في حال عدم تقيدها في التقدم من مرحلة إلى أخرى. كذلك اشترط التقدم في التسوية السياسية وفقا لاختبارات التنفيذ، وفقط بعد تنفيذ مرحلة ما، يمكن التقدم نحو المرحلة التالية. وأوضح "شارون" أنه لا مكان لانتظار تنازلات سياسية من إسرائيل، إلى أن تسود حالة ثابتة من الهدوء وتغير أنظمة الحكم في السلطة الفلسطينية، وتنفيذ الالتزامات الفلسطينية وفقاً لما طرحه الرئيس " بوش" في 24 حزيران 2002 وأبرزها: تعيين رئيس حكومة في السلطة الفلسطينية يكون رئيساً للأذرع التنفيذية ومصدراً للصلاحيات الإدارية، تفويض الحكومة الفلسطينية المؤقتة بإدارة الجهاز الإداري للسلطة الفلسطينية بشكل أكثر فاعلية ونجاعة، ومحاربة الفساد المتفشي في السلطة الفلسطينية، وقيادة حملة واسعة من الإصلاحات، الاهتمام بوجود تعايش حقيقي بين الإسرائيليين والفلسطينيين والتحضير لإجراء انتخابات عامة، وبموازاة الإصلاحات الإدارية - وربما قبلها - يتم تنفيذ إصلاحات أمنية تشمل ثلاثة عناصر:

أ-حل جميع أجهزة الأمن القائمة التي يمارس الجزء الأكبر منها "الإرهاب".

ب-تعيين وزيرا للداخلية ذي صلاحيات، بحيث يكون مسئولاً عن جمع الأسلحة غير القانونية في مناطق السلطة الفلسطينية وتسليمها "لطرف ثالث" من أجل إخراجها من مناطق السلطة الفلسطينية وإتلافها، كما يكون مسئولاً أيضاً عن إخراج التنظيمات "الإرهابية" خارج نطاق القانون.

ج- الاستئناف الفوري للتعاون والتنسيق بين السلطة الفلسطينية وبين إسرائيل في القضايا الأمنية.

وأكد " شارون" أن السلام والتعايش المشترك لا يمكن تحقيقهما دون إصلاحات في مجالات التربية والتعليم، والاتصالات والإعلام، وينبغي أن تتوقف فوراً - وإلى الأبد - منظومة التحريض الفظيعة التي تديرها السلطة الفلسطينية ضد إسرائيل، إذ لا

يمكن تحقيق السلام في الوقت الذي ينشىء فيه جهاز التعليم الفلسطيني الأجيال الشابة على ثقافة الكراهية والعنف و"الإرهاب" (خطاب شارون، 2002، 4 كانون الثاني).

اشترط " شارون" التقدم نحو المرحلة الثانية في مسار الرئيس الأميركي " بوش" بعد ظهور قيادة فلسطينية جديدة مسئولة ونظيفة من الفساد، قيادة توقف "الإرهاب" وتحرص على عدم تجدده، وتوقف التحريض وتنمي التربية للسلام. وبموازاة ذلك تعمل إسرائيل على تخفيف الضغط العسكري وتخلق تواصل إقليمي – جغرافي بين المراكز السكانية الفلسطينية وتسهل الحياة اليومية. وتمثل المرحلة الثانية من مسار الرئيس الأميركي " بوش" – كما عبر عنها " شارون" في خطابه - إقامة دولة فلسطينية في مناطق A، B باستثناء مناطق أمنية في حدود غير نهائية، وتكون هذه الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح تماماً، يتاح لها تشكيل شرطة وقوات أمن داخلية مزودة بأسلحة خفيفة، بينما تواصل إسرائيل السيطرة على جميع مداخل الدولة الفلسطينية ومخارجها، والسيطرة على مجالها الجوي، ولا يسمح لها بعقد تحالفات أو اتفاقات مع "أعداء إسرائيل"(خطاب شارون، 2002، 4 كانون الثاني).

أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتتمثل في بدء مفاوضات حول الوضع النهائي للدولة الفلسطينية، يتم خلالها وضع الحدود النهائية الدائمة وإقرارها (خطاب " شارون"، 2002، 4 كانون الثاني).

أكد " شارون" في خاتمة خطابه أن إسرائيل تريد السلام، وتدرك أن الدخول في مفاوضات سياسية تقود إلى تحقيق السلام، هو الطريق الحقيقي لتسريع عجلة النمو والازدهار في المنطقة، وبأن إسرائيل ستكون مستعدة لتقديم تنازلات مؤلمة من أجل السلام الحقيقي، مشيراً في ذات الوقت إلى أن الحكومة الإسرائيلية برئاسته لن تقع في إغراء تصديق الأوهام والوعود الكاذبة التي من شأنها أن تشكل خطراً على أمن دولة إسرائيل، ولم ينكر "شارون" بأن لديه شكوكاً وحيرة ومخاوفاً، ولكنه توصل لاستنتاج بأن الواقع الراهن الإقليمي والدولي - في إشارة ضمنية لخطة "خارطة الطريق" دون أن يذكرها نصا – يحتم على دولة إسرائيل التصرف بشجاعة، ونوه إلى أن كثيرين سيهاجمون المسار الذي حدده في خطابه. وانتقد خصومه السياسيين الذين يميلون إلى التصديق بأن حلولاً خاطفة ستؤدي إلى الأمن والسلام المنشودين، وبأن النزاع المستمر منذ سنوات طويلة بين إسرائيل والفلسطينيين، يمكن حله "بلمح البصر"، وهو يدرك أن المسار الذي طرحه ليس طريقاً لامعاً يمكن أن يؤدي إلى حلول سحرية فورية، ولكنه واثق بأن التقدم بخطى وئيدة وحذره، يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأمن لشعب إسرائيل والتوصل إلى السلام الذي يصبو إليه الجميع (خطاب " شارون"، 2002، 4 كانون الثاني).

لقد تماهى خطاب "شارون" مع رؤية الرئيس " بوش" لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي كما عبر عنه في خطابه في 24 حزيران 2002 بما يشمل الموافقة على

قيام دولة فلسطينية بمواصفات إسرائيلية. دولة تخدم إسرائيل في موضوع الانفصال الديمغرافي وتحقيق الأمن الإسرائيلي ومجاراة الرغبة الأميركية والدولية في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بما لا يخرج عن الفهم الإسرائيلي لوظيفة هذه الدولة التي ستقام في إطار مرحلة انتقالية طويلة المدى على أصغر بقعة جغرافية ممكنة من الأراضي الفلسطينية وبأكبر عدد من السكان وبحدود مؤقتة، وستحل محل منظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض مع إسرائيل بعد أن يتم وضعها في امتحان إثبات ذاتها من حيث احتكار السلطة ووقف "الإرهاب" وترتيب الأوضاع الإدارية والقانونية والاجتماعية، وفي حال نجاحها في ذلك سيتم التفاوض معها على الحل الدائم دون تحديد سقف زمني في ظل إدارة صراع يتحول بالواقع إلى نزاع على حدود لا صراع على قضية وطنية (بشارة، 2004، 23 شباط).

3. خطاب " شارون" في مؤتمر هرتسيليا في 18كانون الأول [1]2003:

3. 1 خلفيات خطاب " شارون":

عاد " شارون" مجدداً لاختيار مؤتمر هرتسيليا والقى خطابا شهيرا في 18كانون الثاني2003 أعلن فيه - هذه المرة - خطته السياسية التي طالما غلفها بالكتمان والغموض، ولخصها في عبارات غامضة وملتبسة، كان يكرر فيها استعداده لما أسماه بتقديم تنازلات مؤلمة، دون أن يفصح ولو لمرة واحدة عن فحوى هذه "التنازلات". وأتى خطاب " شارون" في مؤتمر هرتسيليا 2003 كحلقة متصلة في سلسلة حلقات تنفيذ مشروعه السياسي الذي عبر عنه في خطابه السابق في مؤتمر هرتسيليا 2002 ولكن هذه المرة بشكل مغاير وبصورة تعتمد على القيام بخطوات أحادية الجانب.

وتتلخص خطة " شارون" بالتهديد الموجه للفلسطينيين بأنهم ما لم يلتزموا بتطبيق خطة "خارطة الطريق"، فإن خطة الفصل أحادي الجانب هي التي ستنفذ خلال عام 2005، حيث ستقوم إسرائيل بالانسحاب من قطاع غزة ومن أجزاء من الضفة الغربية. ولم تخف إسرائيل النوايا الحقيقية من طرح فكرة فك الارتباط من جانب واحد، فقط صرح "دوف فايسغلاس" مدير مكتب " شارون" في مقابلة أجرتها معه صحيفة هآرتس الإسرائيلية في 20 كانون الثاني2003 بأن الغاية من خطة "فك الارتباط" التي بادر إليها " شارون" في مؤتمر هرتسيليا هي منع قيام دولة فلسطينية، واعتبر أن خطة "خارطة الطريق" ليست خطة سياسية بل هي خطة إدارية وقناة لإرشاد إسرائيل والفلسطينيين كيف عليهم أن يديروا المفاوضات، وأدعى "فايسغلاس" أن الغاية من خطة "خارطة الطريق" تكمن في "الحفاظ - لفترة غير محددة – على المبدأ الذي تنص عليه الخطة، وهو أن على الفلسطينيين القضاء على "الإرهاب" أولاً، وفقط بعد ذلك يمكن التوجه إلى المفاوضات، وشدد على أن خطة

---

(1) أنظر ملحق رقم (5) نص خطاب " شارون" في 18 كانون الأول 2003

"خارطة الطريق" هي الخطة الوحيدة المقبولة من جانب إسرائيل، وهذا هو الملعب الوحيد الذي يتم فيه إدارة المفاوضات، وتابع "فايسغلاس" قوله: دون وقف "الإرهاب" والتحريض، فإن إسرائيل لن تتقدم نحو المراحل الأخرى في خطة "خارطة الطريق"، ولن تكون هناك مفاوضات في ظل إطلاق النار، وأن خطة " شارون" للانفصال أحادي الجانب تأتي في هذا الإطار.

هناك مجموعة من الخلفيات التي مهدت "لشارون" طرح فكرة الانفصال أحادي الجانب كما وردت في خطابة في مؤتمر هرتسيليا في 18 كانون الثاني 2003، وهي كالآتي:

أولا.. / فشل إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتواصل الانتفاضة الفلسطينية وما تلحقه بإسرائيل من أذى منظور وغير منظور، ووصول قطاعات أساسية مؤثرة في الدوائر الإسرائيلية إلى استنتاجات وقناعات راسخة بعدم جدوى الاستمرار في الاعتماد على الوسائل العسكرية وحدها لتحقيق الحسم في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي (حمزة، 2003، 18 كانون الأول) (محارب، 2005).

ومن أبرز هذه القطاعات:

أ-حركة الجنود والضباط رافضي الخدمة العسكرية في مناطق قطاع غزة والضفة الغربية، وتشكيل لجان وهيئات مختلفة لجمع تواقيع للجنود وأخرى لذويهم تعلن عن رفضهم الخدمة العسكرية مهما كانت الأسباب في الأراضي المحتلة.

ب- في 25 أيلول 2003 وجه 27 طيارا رسالة موجهة إلى "دان حالوتس" قائد سلاح الطيران الإسرائيلي. تقول الرسالة: أن "الموقعين يرفضون المشاركة في هجمات يشنها سلاح الطيران داخل مواقع سكنية لمدنيين فلسطينيين أبرياء". وقد وصف المحلل العسكري "أليكس فيشمان" هذا الرفض بالهزة الأرضية المدمرة التي يصعب توقع أبعادها(فيشمان، 2003، 25 أيلول).

ج-في 31 تشرين الأول 2003 أدلى رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي "موشيه يعلون" تصريحات "مزلزلة" أكد فيها بأنه لن يكون بمقدور الجيش الإسرائيلي وضع حدا للمقاومة الفلسطينية بوسائل القوة، وأن أفضل سبيل للخروج من المأزق الأمني الذي تعيش فيه إسرائيل هو القيام بسلسلة من التسهيلات للفلسطينيين، والبحث عن آفاق سياسية جديدة. لم يكتف "يعلون" بإبداء هذه الملاحظات، بل أنه وصف السياسة الأمنية التي تكلفه الحكومة بتطبيقها ضد الشعب الفلسطيني بأنها "كارثية"(هرئيل، 2003، 30 تشرين الأول).

د- في 19 تشرين الثاني 2003 نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت ندوة هامة مع أربعة رؤساء سابقين لجهاز المخابرات الإسرائيلي "الشاباك" وهم "أبراهام شالوم"، "يعقوب بيري"، كرمي غيلون وعامي أيلون"، وقد كانت تلك الندوة

بمثابة صرخة وتحذيرا من حالة التدهور الأخلاقي التي وصلت إليها دولة إسرائيل وما تقترفه من عدوان غير أخلاقي ضد الشعب الفلسطيني، وقد جاءت تلك الندوة في إطار تنامي الأصوات المعارضة للسياسة التي ينتهجها " شارون" (يديعوت أحرونوت، 2003، 18 تشرين الثاني).

ثانيا.. / فشل استراتيجية " شارون" التي اعتمدها خلال السنوات الثلاث الأولى من حكمه، القائمة على المراوحة في المكان ومحاولة تثبيت الوضع الراهن وإضاعة الوقت، بعد أن خلفت وراءها فراغاً سياسياً ما لبثت العديد من القوى أن بادرت إلى تعبئته في شكل مبادرات ومشاريع وخطط سياسية ومناقشات ضاغطة (حمزه، 2003، 18 كانون الأول) (كمبادرة نسيبة – أيلون[1] ومبادرة جنيف[2]).

ثالثا.. / اضطرار " شارون" تحت ضغط عوامل عديدة خارجية مثل: تفادي الاندفاع لأي ضرر في العلاقة بالولايات المتحدة الأميركية وتحاشي الاصطدام بالرئيس الأميركي "بوش"، الأمر الذي قد يضع حداً لحكومته ولحياته السياسية. والسعي لتخفيف حدة التوتر التي شابت العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي، وصد التوجه المتزايد لتدويل الصراع ونقله إلى محافل الأمم المتحدة وفرض حل على إسرائيل مثل خطة "خارطة الطريق" أو المبادرة العربية أو غيرها من المبادرات. وتحت وطأة عوامل داخلية مثل: استمرار ملاحقته ولديه في تحقيقات جنائية تتعلق بفساد الذمة المالية، وتدهور التأييد الشعبي له في أغلب استطلاعات الرأي العام، وتفاقم الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية (حمزه، 2003، 18 كانون الأول). هذه العوامل دفعته واضطرته للظهور في القطب البراغماتي العقلاني وللتحرك السياسي في مركز الخريطة السياسية الإسرائيلية وسط مخاطر قد تعصف بأوراق الخريطة الائتلافية للحكومة الإسرائيلية واحتمالية تشكيل حكومة ائتلافية أخرى، بل ربما يصل الأمر بعيداً في مداه وتأثيره إلى حد إحداث تغيير عميق في تشكيل الكتل والأحزاب وتوازناتها على مجمل رقعة الخريطة السياسية الإسرائيلية.

رابعا.. / لم يعد بوسع " شارون" الاستمرار في تجاهل استحقاقات الصراع مع الفلسطينيين، وفي مقدمة ذلك التناقض بين حل المشاكل الديمغرافية المتفاقمة في ظل استمرار التمسك بالاحتلال، وبين إمكانية الحفاظ على مستقبل إسرائيل ومصيرها كدولة يهودية. فغالبية اليهود في إسرائيل يطالبون ببقاء إسرائيل دولة يهودية، ولكن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي المصحوب بخطاب سياسي فلسطيني قاسٍ يهدد الأساسات التي تقوم عليها الهوية اليهودية لإسرائيل حول قضايا القدس واللاجئين أوضح للرأي العام الإسرائيلي مخاطر السيطرة والتحكم بشعب آخر، سرعان ما

---

(1) مبادرة سري نسبة وعامي أيلون لحل النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي.

(2) مبادرة جنيف لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي التي أطلقت في 4 تشرين الثاني 2003.

سيفوق تعداده عدد الإسرائيليين، وتزايد الإدراك الإسرائيلي بأن المستوطنات الإسرائيلية تشكل العقبة الرئيسة أمام إعادة ترتيب الأولويات الوطنية لإسرائيل، الذي يجب أن يضع أفضلية للبعد الديمغرافي على البعد الجغرافي(ألفر، 2002، 22 كانون الأول).

3. 2 مقدمات خطاب " شارون":

لم يكن " شارون" أول من طرح فكرة فك الارتباط من جانب واحد، فقد سبقه في طرح الفكرة قادة حزب العمل، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين من أبرز المبادرين لطرح فكرة الفصل في أكتوبر عام 1994، وبعد وقوع سلسلة من عمليات التفجير التي طالت العديد من المدن الإسرائيلية، أعلن "رابين" عن اتخاذ مسألة الفصل فلسفة لحكومته وقال: " أخرجوا غزة من تل أبيب" (ماكوفسكي، 2001، 1 كانون الثاني). وفي أعقاب العملية التفجيرية التي نفذتها حركة حماس عند مفرق بيت ليد في 21 كانون الأول 1995 والتي أسفرت عن مقتل 21 جنديا إسرائيليا وجرح العشرات من الجنود، وجه "رابين" خطابا عبر التلفاز الإسرائيلي تحدث فيه بصراحة عن فكرة الفصل بين الشعبين وقال: "إننا نعمل بجد ونشاط من أجل الانفصال عن الشعب الآخر وأننا سوف نصل إلى هذه الغاية إن عاجلا أم آجلا" (نوفل، 2005). وفي شباط 1995 أصدر "رابين" قرارا شكل بموجبه لجنة لدراسة مسألة الفصل بين الشعبين وعين وزير الأمن الداخلي في عهده "موشيه شاحال" رئيسا للجنة، وطلب رابين إلى هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي دراسة النتائج المحتملة للانفصال وتأثيرها على الأوضاع الأمنية الإسرائيلية التكتيكية والاستراتيجية.

وبعد "اغتيال رابين"[1] في 5 تشرين الثاني 1995 وتولي "شمعون بيرس" دفة الحكم وزعامة حزب العمل، فضل "بيرس" الفصل بين الطرفين باتفاق مع القيادة الفلسطينية. وبعد وقوع عمليات تفجير داخل المدن الإسرائيلية مارس "بيرس" سياسة الطوق الأمني الشامل على الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبر بعض المراقبين والمحللين السياسيين خطوة "بيرس" بداية تنفيذ غير معلن لخطة الفصل التي تبناها رابين وصاغتها لجنة شاحال(نوفل، 2005).

وبعد فوز "إيهود باراك" في انتخابات 1999، تجدد الحديث عن الفصل وبدأت حكومة "باراك" في إجراءات عملية لتطبيق الفصل من جانب واحد دون إعلان رسمي وتم تسريع عملية البناء للمناطق الصناعية الحدودية، وقام الجيش الإسرائيلي بإجراء تعديلات طفيفة لصالحه على الحدود مع قطاع غزة، وتم تطوير السياج الأمني

---

(1) للتوسع حول اغتيال رابين أنظر (كابليوك، 1997).

الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل وتزويده بأجهزة ألكترونية متطورة، ونقل الجيش الإسرائيلي بضع حواجز لمواقع جديدة شرق " الخط الأخضر " حدود الضفة الغربية لعام 1967 تمهيدا لرسم حدود جديدة وضم مساحات من أراضي الضفة الغربية (نوفل، 2005). وبعد فشل المفاوضات مع الجانب الفلسطيني في "كامب ديفيد" واندلاع انتفاضة الأقصى بدأ الحديث يعود مرة أخرى حول الفصل عندما صرح "إيهود باراك": "نحن هنا وهم هناك"، وقد قام باراك بتكليف نائب وزير الدفاع الجنرال "أفرايم سنيه" بإعداد ورقة عمل لوضع تصور لخطة الفصل(نوفل، 2005).

وفي المعركة الانتخابية مطلع العام 2003 جعل الجنرال "عمرام ميتسناع" مرشح رئاسة الحكومة عن حزب العمل فكرة الفصل أحادي الجانب محور توجهاته الأمنية والسياسية وأكد "ميتسناع" علنا أنه في حال فوزه برئاسة الحكومة سوف يأمر الجيش الإسرائيلي بالانسحاب فورا من قطاع غزة وإخلاء المستوطنات وفصل قطاع غزة عن إسرائيل على أساس حدود العام 1967 بصرف النظر عن الموقف الفلسطيني(نوفل، 2005). وقال أنه سيدخل في مفاوضات مع القيادة الفلسطينية بأمل تحقيق الفصل باتفاق، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق في غضون عام واحد سيتم رسم حدود أمنية مؤقتة بين إسرائيل والضفة الغربية لا يبقى شرقها أية مستوطنة وتكون جميع الكتل الاستيطانية الكبيرة غربها(نوفل، 2005).

وبعد وقوع عدة عمليات تفجير داخل المدن الإسرائيلية، طرح "حاييم رامون" عضو الكنيست وعضو قيادة حزب العمل في أيار 2001 ضرورة إقامة حركة سياسية من أجل الفصل من جانب واحد، وعندما شكل " شارون" لاحقا حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل وحركة "شاس"، وفي أعقاب تفاهم " شارون" مع وزير الدفاع زعيم حزب العمل في حينه "ديفيد بن أليعازر" في حزيران 2001 تبنت حكومة الوحدة الوطنية فكرة "المناطق العازلة"(نوفل، 2005).

وفي تموز 2001 صادق المجلس الوزاري على الخطة التي اقترحها "عوزي ديان" رئيس مجلس الأمن القومي التي تقضي بأن يتولى الجيش الإسرائيلي حماية الجانب الشرقي من منطقة العزل وأن تكون الشرطة وحرس الحدود مسئولة عن الجانب الغربي، وتقرر إقامة عوائق في مقاطع منتقاه وأعلن " شارون" عن تشكيل لجنة توجيهية لبناء جدار الفصل برئاسة "عوزي ديان". وطرحت وزارة الدفاع العطاء للشركات الإسرائيلية للشروع في بناء جدار الفصل وأطلقوا عليه "السياج الأمني". وغلف " شارون" الفكرة بالغموض على أمل تجنب رد فعل اليمين المتطرف ولم يحدد المواقع النهائية لهذه المواقع ولا طولها أو عمقها ولم يتطرق إلى مصير بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وسبل عزل وفصل المستوطنات عن محيطها(نوفل، 2005).

وبعد عام من إلحاق الهزيمة بزعيم حزب العمل "ميتسناع"، بدل " شارون" موقفه السياسي وتحدث عن خطة الفصل وأبدى استعداده للتخلي عن قطاع غزة وإخلاء بعض مستوطنات شمال الضفة الغربية. وسعى " شارون" لأن تكون لخطته هذه – رغم عنوانها المشترك مع أطراف أخرى – عنوانا مميزا، وقد شرع " شارون" بنشر أفكاره في مناسبات عديدة أبرزها:

أولا.. / أعلن " شارون" في خطابه في مؤتمر هرتسيليا في 4 كانون الأول 2002 عن استعداده لقيام دولة فلسطينية في حدود غير نهائية يتم تحديدها إسرائيلياً من جانب واحد في مناطق A، B باستثناء قطاعات أمنية(خطاب " شارون"، 2002، 4 كانون الأول).

ثانيا.. / تضمنت الخطوط العريضة لحكومة " شارون" الثانية التي طرحت أمام الكنيست الإسرائيلي في 27 شباط 2003 لنيل الثقة في الحكومة الجديدة أفكارا بشأن إقامة دولة فلسطينية في الوقت المناسب بما يضمن مراعاة المصالح الأمنية والاستراتيجية التاريخية لإسرائيل، وأشارت الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية إلى أن إنجاز السلام يتطلب تسويات مؤلمة من كل الأطراف، وأن الحكومة ستعمل على إقامة جدار أمني في منطقة التماس مع الفلسطينيين، وستعمل أيضاً على دفع السلام مع الشعب الفلسطيني عن طريق اتفاقات مرحلية تتضمن تسويات. وفي إطار الاتفاقات المرحلية ستفحص إمكانية إعادة الانتشار من جديد لإسرائيل داخل مناطق "يهودا والسامرة" وقطاع غزة شريطة ألا يمس ذلك بالمصالح الإسرائيلية(جدعون، 2003، 28 شباط).

ثالثا.. / أعلن نائب " شارون" - وأحد أبرز المؤيدين له - الوزير "إيهود أولمرت"[1] في 1 كانون الأول 2003 عن المبادئ العامة لخطة سياسية شاملة للعمل من طرف واحد ودون مفاوضات أو اتفاق مع الجانب الفلسطيني، وتقضي هذه الخطة - حسب أولمرت - بانسحاب إسرائيلي واسع النطاق من غزة والضفة، ورسم حدود الدولتين (الإسرائيلية والفلسطينية) على أساس ديمغرافي، بحيث يكون 80% من مواطني إسرائيل من اليهود، و20% منهم عربا(بن، 2003، 2 كانون الأول). وقد تركز الجدل الواسع في إسرائيل ليس فقط حول مضمون "خطة أولمرت" هذه، وإنما حول احتمال أن تكون تلك الخطة قد نسقت مسبقاً مع " شارون" نفسه، رغم أن " شارون" أعلن لاحقاً

---

(1) أصبح رئيسا للحكومة الإسرائيلية بعد فوز حزبه "كديما" في الإنتخابات الإسرائيلية التي جرت في آذار 2006. للتوسع حول دوره بالتأثير على " شارون" سياسيا أنظر (شيلح ودروكر، 2005).

عن معارضته لخطة أولمرت، ليس من حيث المبدأ، وإنما لأنها شاملة وليست مرحلية.

رابعا.. / صرح " شارون" في 9 كانون الأول 2003 أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بأن إسرائيل لا يمكن أن تنتظر خمس سنوات أخرى إلى أن ينفذ الفلسطينيون خطة "خارطة الطريق"، وينبغي على إسرائيل أن تحدد تاريخا وأن لا تنتظر للأبد(جدعون وهرئيل، 2003، 10كانون الأول).

خامسا.. / تحدث " شارون" – لأول مرة – بشكل صريح عن إمكانية نقل مستوطنات قائمة منذ فترة طويلة وإخلائها من العائلات اليهودية التي تقطن فيها - ورغم أنه لم يسّمِ تلك المستوطنات - فإن الصحف الإسرائيلية تحدثت عن مستوطنات نتساريم وكفار دوروم وموراج في غزة (مائة وسبع عائلات يهودية)، ومستوطنتي: كديم وغنيم، شرقي جنين في الضفة الغربية (تسع وخمسون عائلة يهودية) (جدعون وهرئيل، 2003، 10كانون الأول).

سادسا.. / بادر " شارون" - قبيل انعقاد مؤتمر هرتسيليا - بإجراء لقاءات مع أبرز قيادات حزب العمل المعارض وبحث خلال هذه اللقاءات إمكانية قيام حزب العمل بتوفير شبكة آمان ل" شارون" في الكنيست، إذا ما اضطر – بعد إلقاء خطابه في هرتسيليا - لعرض خطته الجديدة للتصويت في الكنيست. كما بحث إقرار خطة فك الائتلاف الحكومي الحالي والتوجه لتشكيل ائتلاف جديد بمشاركة حزب العمل(فارتر ومزال، 2003، 9 كانون الأول).

سابعا.. / أصدر الجنرال "شاؤول موفاز" وزير الدفاع في حكومة " شارون" أمراً بإخلاء ثمانية مواقع لما يسمى "بالمستوطنات غير الشرعية"، وتضمن الأمر -لأول مرة- إخلاء مواقع مأهولة بنحو 75 عائلة (جدعون وهرئيل، 2003، 10كانون الأول). وقد أشارت جميع هذه المقدمات إلى أن خطاب " شارون" المرتقب في مؤتمر هرتسيليا سيشكل حدثاً بالغ الأهمية ومفصلاً أساسياً في السياسة الإسرائيلية المقبلة.

3. 3 اللقاءات والمفاوضات الإسرائيلية – الأميركية التي سبقت الخطاب:

عشية خطاب " شارون" في مؤتمر هرتسيليا في 18 كانون الأول 2003، عقدت لقاءات كثيرة ومكثفة في واشنطن وتل أبيب بين القيادتين الإسرائيلية والأميركية، هدفت إسرائيل من ورائها تنسيق جميع مواقفها مع الولايات المتحدة والحصول على تأييد أمريكي لخطواتها أحادية الجانب، وأرادت التوضيح للإدارة الأميركية أن الخطوات أحادية الجانب المزمع اتخاذها لا تتنافى مع خطة "خارطة الطريق" وإنما هي بمثابة خطوات أمنية فقط وليست سياسية(محارب، 2005). وقد قام " شارون" عشية خطاب هرتيسليا بإيفاد مدير مكتبه "دوف فايسغلاس" إلى واشنطن للعمل على كسب التأييد الأميركي لخطته، أو على الأقل لتجنب معارضة هذه الخطة،

وكذلك لبحث ترتيب زيارة عاجلة "لشارون" إلى واشنطن بعد إعلان خطاب هرتيسليا(بن، 2003، 14كانون الأول).

3. 4 مضمون خطاب " شارون" في مؤتمر هرتسيليا:

تناول " شارون" في مستهل خطابه قضايا إستراتيجية تتعلق بمستقبل دولة إسرائيل وحذر من وجود ميل إسرائيلي إلى اختزال كل مشاكل دولة إسرائيل في المجال السياسي، باعتبار أنه عندما تحل مشاكل إسرائيل مع جاراتها - وخاصة مع الفلسطينيين- ستحل - بقدرة قادر - باقي المواضيع التي على جدول الأعمال الآن، وأكد أنه شخصياً لا يؤمن بذلك، إذ أن هناك تحديات أساسية يجب مواجهتها تتعلق بتحديد ماهية دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية في مجال توزيع المهام على الجميع في صورة متساوية، والحصول على الحقوق والقيام بالواجبات بالنسبة لجميع القطاعات بواسطة خدمة وطنية من أي نوع كان، وبوجود نظام تعليمي جيد وناجع لتربية جيل صاعد ذو قيم ومشبع بالفخر الوطني مما يجعله قادرا على التعامل مع تحديات العالم الحديثة، وبوجود اقتصاد متناسق مع العولمة المتقدمة في القرن الواحد والعشرين يتعدى به الإنتاج الوطني للفرد خط العشرين ألف دولارا متساويا مع الدول الأوروبية الأكثر تطورا، وفي دولة تستوعب الهجرة وتكون المركز الروحي الوطني لكل يهود العالم ونقطة استقطاب لعشرات الآلاف من المهاجرين سنويا، وفي زيادة التماسك الاجتماعي وفي تحسين علاقات اليهود والعرب في إسرائيل(خطاب " شارون"، 2003، 18كانون الأول). وأضاف " شارون" بأنه إلى جانب هذه التحديات الرئيسة يتطلع شعب إسرائيل بأكمله للسلام، وبأنه " شارون" يرى أهمية عظمى في اتخاذ كل الخطوات التي تؤدي إلى التقدم نحو حل النزاع مع الفلسطينيين. ولكن نظراً للتحديات الإضافية التي تواجهها إسرائيل، فإن لم يبذل الفلسطينيون جهداً مماثلاً لحل النزاع، فإنه " شارون" لا ينوي انتظارهم دون نهاية (خطاب " شارون"، 2003، 18كانون الأول).

أكد " شارون" على أهمية التطبيق الكامل والحقيقي لخطة "خارطة الطريق" وأشار إلى أنه بدون الحصول على أمن كامل، تفكك في نطاقه البنى التحتية "للإرهاب" وتجتث معاقله، لا يمكن الوصول إلى سلام حقيقي. وحمل المنظمات "الإرهابية" المرتبطة بالرئيس الراحل ياسر عرفات مسئولية إعاقة تنفيذ خطة "خارطة الطريق" الذي بدأ العد التنازلي لتنفيذها في مؤتمر العقبة[1]، وعلى هذه القاعدة توجه " شارون" بخطابه إلى الفلسطينيين وقال: " لا نريد أن نحكمكم وإنما

---

(1) عقدت في ميناء العقبة الأردني في 4 حزيران، ضمت الرئيس " بوش"، ورئيس الحكومة الإسرائيلي " شارون"، ورئيس الحكومة الفلسطيني محمود عباس، وملك الأردن عبدالله الثاني، وبحثت سبل تنفيذ خطة"خارطة الطريق".

نريد أن تديروا حياتكم بأنفسكم في دولة فلسطينية ديمقراطية. ذات تواصل في الضفة الغربية، ذات جدوى اقتصادية لها علاقات عادية وهادئة مع إسرائيل تعيش بأمن وسلام. ودعاهم إلى ترك طريق "الإرهاب" والعمل مع إسرائيل لوقف سفك الدماء، والتقدم نحو السلام". وقال محذرا: "بأن إسرائيل تريد التقدم بسرعة في تطبيق خطة "خارطة الطريق" نحو الهدوء والسلام الحقيقي، وتأمل إسرائيل أن تنفذ السلطة الفلسطينية تعهداتها، ولكن إذا أتضح بعد شهور أن الفلسطينيين مستمرون في عدم تنفيذ تعهداتهم في نطاق "خطة "خارطة الطريق" ستبادر إسرائيل إلى خطوة أمنية أحادية الجانب تتمثل في فك الارتباط مع الفلسطينيين. وأكد "شارون" أن خطة فك الارتباط ستكون بالتنسيق الكامل والاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

وقد أوضح "شارون" ميزات خطة فك الارتباط من حيث قدرتها على تحسين مستوى الحياة في إسرائيل وتقوية اقتصادها، وزيادة أمن سكان إسرائيل وتسهيل مهمة الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية في تنفيذ المهام الصعبة التي يواجهونها، ومنح أكبر درجة ممكنة من الأمن، وتخفيض الاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى أدنى درجة. وأضاف " شارون" أن "خطة فك الارتباط" ستشمل إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلي في خطوط أمنية جديدة وإعادة رسم خريطة المستوطنات، وتخفيض عدد الإسرائيليين الذين يعيشون وسط الفلسطينيين إلى أدنى درجة. وبذلك سيتم العمل على رسم خطوط أمن مؤقتة وسينتشر الجيش على هذه الخطوط، وستحصل إسرائيل على الأمن بواسطة إعادة الانتشار والجدار الأمني وحواجز أرضية أخرى (خطاب شارون، 2003، 18كانون الأول).

وقال " شارون" بصراحة: "أن هذه الخطة تتطلب خطوات صعبة للغاية، تتمثل في إعادة انتشار جزء من المستوطنات "في أي اتفاق مستقبلي لن تتواجد إسرائيل في جميع الأماكن التي نحن فيها الآن، وأن نقل مستوطنات سيجرى بالدرجة الأولى حتى ترسم إسرائيل خطاً أمنياً ناجعاً قدر الإمكان من شأنه أن يؤدي إلى فك الارتباط بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذا الخط الأمني لن يكون الحدود النهائية لدولة إسرائيل، ولكن حتى استئناف تنفيذ خطة "خارطة الطريق"، فإن الجيش الإسرائيلي سيقف على طول هذا الخط، والمستوطنات التي سيتم نقلها، هي نفس المستوطنات التي في كل اتفاق مستقبلي ونهائي لن تكون في دولة إسرائيل، وبالمقابل، وفي نطاق خطة الانفصال، ستقوي إسرائيل سيطرتها على أجزاء من "أرض إسرائيل"، ستكون جزءاً غير منفصل عن دولة إسرائيل في كل اتفاق في المستقبل" (خطاب " شارون"، 2003، 18كانون الأول).

وأكد " شارون" أنه سيبحث في نطاق خطة فك الارتباط - بالتنسيق مع الأردن ومصر - حرية عبور أكبر للأشخاص والبضائع عن طريق المعابر الدولية مع اتخاذ

الوسائل الأمنية المطلوبة، وأكد بأنه في نطاق خطة فك الارتباط سيحصل الفلسطينيون على أقل بكثير مما في استطاعتهم الحصول عليه في المفاوضات المباشرة وفقاً لخطة "خارطة الطريق"، مشيراً إلى أن خطة فك الارتباط لن تقضي على إمكانية العودة إلى تطبيق خطة "خارطة الطريق" والوصول إلى اتفاق بموافقة الطرفين، عندما يبدي الفلسطينيون - بالأفعال لا بالأقوال - استعدادهم لذلك (خطاب شارون، 2003، 18كانون الأول).

وفي ختام خطابه أكد على أهمية الاستمرار في الوحدة الداخلية الإسرائيلية، وأورد اقتباساً "لديفيد بن غوريون" رئيس الوزراء الإسرائيلي في اليوم التالي لإعلانه استقلال دولة إسرائيل جاء فيه "من الواجب علينا هذه الأيام بناء دولة إسرائيل بالحب والإيمان على أرضية الأخوة اليهودية والدفاع عنها بأنفسنا وبذاتنا كلما تطلب الأمر ذلك".

3. 5 تحليل مضمون خطاب " شارون":

تناول "شارون" في خطابه موقفه من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في إطار رؤيته الإستراتيجية لمستقبل دولة إسرائيل وأهمية التركيز على مواجهة التحديات الداخلية التي تواجه إسرائيل في الاقتصاد وتربية الجيل الجديد واستيعاب المهاجرين الجدد وزيادة التماسك الاجتماعي وتحسين علاقات العرب واليهود في إسرائيل، ولأن استمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في شكله الحالي بات يثقل على كاهل دولة إسرائيل في موضوعات رئيسة تتمثل في التهديدات الأمنية والديمغرافية التي يشكلها الشعب الفلسطيني وفي التهديدات السياسية التي تمثلها الخطط والمشاريع الدولية والإقليمية التي تدعو إلى حل الصراع وأبرزها خطة "خارطة الطريق" التي قد تفرض على إسرائيل استحقاقات باهظة الثمن.

وحاول " شارون" استغلال الظروف القائمة والشروط الصعبة التي فرضتها خطة "خارطة الطريق" على الجانب الفلسطيني في موضوع مكافحة "الإرهاب" وتفكيك البنى التحتية للمنظمات الفلسطينية وعدم وجود قدرة حقيقية لدى السلطة الفلسطينية لتنفيذ هذا الالتزام في ظل عدم وجود بنية أمنية تتيح ذلك وفي ظل بيئة سياسية معقدة تفتقر إلى وضوح الأفق السياسي وفي ظل استمرار إسرائيل في احتلال مدن الضفة الغربية وإحكام السيطرة الميدانية على بقية المناطق.

بادر "شارون" لطرح خطة خطيرة يتم بموجبها انسحاب إسرائيل من المناطق الجغرافية التي باتت تشكل عبئا أمنيا وديمغرافيا عليها، وللتحلل من المسؤولية القانونية والأخلاقية عن تلك المناطق، وللظهور بمظهر كما لو أن إسرائيل ستقدم تنازلات مؤلمة للفلسطينيين. ومن جانب آخر، ستقوم إسرائيل بإبقاء وتعزيز السيطرة على المناطق الجغرافية التي ترى أنها حيوية لأمن إسرائيل بما يشمل القدس والكتل

الاستيطانية الرئيسة في الضفة الغربية وحول مدينة القدس، واستمرار السيطرة على الغلاف الخارجي للمناطق التي سيتم إخلائها. ويشكل الجدار الفاصل الأساس الملموس الذي انطلق منه " شارون" نحو تكريس شكل الفصل الذي يرغب كأساس للتسوية المرحلية طويلة المدى والتي سيتم بموجبها السماح بقيام دولة فلسطينية انتقالية منقوصة السيادة ذات حدود مؤقتة على مساحة محدودة من الأراضي الفلسطينية وتأجيل حل قضايا الصراع الرئيسة المتمثلة: بالقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود الدائمة والسيادة الفعلية إلى أجل طويل الأمد. هذا في الوقت الذي ستستمر فيه إسرائيل بالتملق أمام الرئيس الأميركي "بوش" وكيل المديح لخطة "خارطة الطريق" دون تنفيذ الالتزامات المطلوبة بموجبها من إسرائيل وستستمر بتنسيق خطواتها أولا بأول مع الولايات المتحدة بما يشكل غطاءا دوليا لخطواتها أحادية الجانب، وإن كانت إسرائيل تحاول إضفاء صفة الشراكة الوهمية لخطواتها تلك مع الجانب الفلسطيني على سبيل المزيد من الدعم والتأييد الدولي والإقليمي لهذه الخطة.

ومن جهته، يرى عزمي بشارة[1] بأن خطاب " شارون" يعتبر بمثابة خطة كاملة وخطيرة وبشكل منقطع النظير ويجب أن يؤخذ بجدية سيما وأنه الرجل الذي يقرر في إسرائيل وهو لن يبقى أربع سنوات أخرى في الحكم دون أن يترك بصماته على شكل التسوية المقبلة. ويعتقد بشارة أن قيام " شارون" باختتام خطابة باقتباسات بن غوريون ذات دلالة كبيرة، "فشارون" يريد أن يكون الرجل الثاني من حيث تأثيره على دولة إسرائيل بعد "بن غوريون"(بشارة، 2003، 20 كانون الأول).

فيما يرى "أوري أفنيري"[2] بأن الهدف من خطة الانفصال ضم غالبية مساحات الضفة الغربية وعزل ما تبقى منها إلى قطاعات معزولة وإخراج المستوطنات المعزولة من هذه القطاعات، ونسخها ودمجها في الكتل الاستيطانية الكبيرة، وعند انتهاء إسرائيل من بناء الجدار الفاصل ستكون مستعدة للبدء في عملية الانفصال، حيث ستكون المناطق الفلسطينية (A، B حسب اتفاق أوسلو) مطوقتين من كل الجهات، ومن الناحية العملية سيكون هناك اثني عشرة جيبا معزولا. ويضيف "أفنيري" بأن إسرائيل ومن أجل الوفاء بإتاحة تواصل جغرافي ستقوم بوصل القطاعات الفلسطينية فيما بينها بواسطة طرق خاصة وجسور وأنفاق تستطيع إسرائيل إغلاقها في أي لحظة. لن تقوم إسرائيل بضم المناطق التي ستستولي عليها في الضفة الغربية بشكل رسمي بواسطة تطبيق القانون الإسرائيلي فيها، ولكن سيتم ضمها بشكل واقعي وبسرعة كبيرة من خلال ملئها بالمستوطنات الجديدة، وإقامة مناطق صناعية

---

(1) رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، عضو عربي في الكنيست الإسرائيلي، له العديد من المؤلفات التي تناولت النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي.

(2) صحفي إسرائيلي وناشط سلام، عضو كنيست سابق، رئيس كتلة السلام الإسرائيلية.

فيها وشبكات طرق حديثة ومؤسسات عامة ومعسكرات للجيش بحيث لا تغدو تختلف عن أي منطقة أخرى في إسرائيل. وستطلق إسرائيل على المناطق الفلسطينية التي ستنسحب منها اسم "دولة فلسطين بحدود مؤقتة"، ويعتقد "أفنيري" بأن العالم سينتفض ويشجب ويستنكر ما ستقدم عليه إسرائيل من خطوات أحادية الجانب ولكنه سيهدأ بعد ذلك ويسلم بالأمر الواقع، بل وأكثر من ذلك سيتعاون ويختلق مسوغات لتغطية عجزه وسيدعي بأن تنفيذ خطة " شارون" ستكون جزءا من خطة "خارطة الطريق"(أفنيري، 2003، 24 كانون الأول).

أما "كاري سوسمان"[1] فيذهب أبعد من ذلك في تحليله لخطاب " شارون" ويرى بأن " شارون" يهدف من طرح الحل المؤقت إلى شراء الوقت كي تتمكن إسرائيل من تنفيذ إجراءات أحادية الجانب لإدارة الصراع لما فيه مصلحة إسرائيل وإلى عزل نموذج حل الصراع بشكل نهائي، ويستند "سوسمان" في تحليله إلى ما قاله أحد مهندسي خطة الفصل "إيغال جلعادي" بأنه من المستحيل التوصل لاتفاق الوضع النهائي في خطوة واحدة، حيث يرفض "جلعادي" فكرة أن السلام يجلب الأمن وبدلا من ذلك يرى بأن الأمن يجلب السلام. كما يرى "سوسمان" بأن خطة "شارون" تهدف إلى تحرير إسرائيل من خطة "خارطة الطريق" التي تطرح الدولتين كحل تتبناه اللجنة الرباعية وبدلا من ذلك تسعى إلى خلق دولة فلسطينية تابعة، بحدود مؤقتة تستجيب ظاهريا للمرحلة الثانية من خطة "خارطة الطريق"، في ذات الوقت الذي يسعى فيه " شارون" إلى تجنب المرحلة الثالثة من خطة "خارطة الطريق" لأطول فترة ممكنة. كما سعى " شارون" إلى دفع الحل النهائي بالاتجاه الإقليمي بحيث تذوب الدولة الفلسطينية في الأردن، وفرضيته في ذلك أن الانفصال من جانب واحد عن غزة وعن أجزاء من الضفة الغربية يجعل خطته تدير التحول بعناية شديدة بعيدا عن الحكم الإسرائيلي المباشر لأغلبية الفلسطينيين، وسوف تؤدي لحراك هذه العملية، ومع مرور الزمن – كما حسب " شارون" – فإن متاخمة (فلسطين) لجارتها في الجهة الشرقية، وكذلك مع تنامي التجارة والروابط الثقافية و"الدمقرطة" التي تتزعمها إدارة الرئيس الأميركي " بوش" سوف تغري الفلسطينيين غربي وشرقي نهر الأردن بالتحرك بأنفسهم نحو فيدرالية فلسطينية – أردنية(سوسمان، آذار2005).

4. الموقف الفلسطيني الرسمي من خطاب "شارون":

في أول رد فعل فلسطيني على خطاب " شارون"، أعرب رئيس الوزراء الفلسطيني السابق أحمد قريع عن خيبة أمله من خطاب " شارون" ووصفه بالتهديدات. وقال وزير الشؤون الخارجية الفلسطينية الأسبق نبيل شعث: "أن شارون

(1) باحث إسرائيلي من جامعة تل أبيب.

لم يتحدث عن السلام بل عن إجراءات أمنية وزيادة لفعالية الجيش الإسرائيلي في حصار الشعب الفلسطيني، وأكد أن الفلسطينيين مستعدون للعودة للمفاوضات إذا التزمت إسرائيل بتطبيق خطة "خارطة الطريق"(مركز الإعلام الفلسطيني، 2003، 19 كانون الأول).

5. موقف الولايات المتحدة من خطاب " شارون":

كانت ردود فعل الإدارة الأميركية الأولية على خطاب " شارون" في الأسابيع الأولى التي تلت الخطاب فاترة للغاية ومترددة، وركزت على تأكيد " شارون" بتمسكه بخطة "خارطة الطريق" وبإخلاء المستوطنات العشوائية وتقديم التسهيلات الموعودة للفلسطينيين. كما اعتقد كبار المسؤولين الأميركيين أن خطة " شارون" جاءت للاستهلاك السياسي الداخلي في إسرائيل. إلا أن الإدارة الأميركية أبدت بعد ذلك اهتماما ملحوظا ومتزايدا بخطة فك الارتباط من جانب واحد وأرسلت العديد من المسؤولين للوقوف على تفاصيل الخطة ومضامينها وتأثيراتها السياسية. وفي 18 شباط 2004 وصل "ستيف هدلي" "وأليوت أبرامز" من البيت الأبيض، و"وليم بيرنز" من وزارة الخارجية إلى إسرائيل بهدف تطوير مفهوم مشترك بين الطرفين حول خطة فك الارتباط وللإلمام بالجدول الزمني لتنفيذ هذه الخطة وذلك بعد أن تيقنت الإدارة الأميركية أن " شارون" مصر على تنفيذ ما طرحه في خطابه، وبمجرد تجاوب الإدارة الأميركية مع خطة فك الارتباط والشروع بالتفاوض حولها، أحرز " شارون" إنجازا سياسيا حقيقيا كان من الصعب تصوره قبل ذلك بعدة شهور(محارب، 2005). ومن أبرز عوامل هذا النجاح علاقات إسرائيل القوية مع الولايات المتحدة، وعدم وجود معارضة حقيقية في إسرائيل لخطة " شارون" خارج إطار حزب الليكود واليمين المتطرف، وعدم وجود إستراتيجية نضالية فلسطينية واحدة تتفق على الهدف الذي يسعى الفلسطينيون لتحقيقه وتحديد وسائل النضال التي يتوجب إتباعها لتحقيق هذا الهدف(محارب، 2005)، وقد استمرت اللقاءات الإسرائيلية – الأميركية بعد ذلك وأخذت منحنيات مختلفة إلى أن تم التوصل لاتفاق حول صيغ الرسائل المتبادلة بين " شارون" والرئيس الأميركي " بوش" بشأن ما سمي بخطة فك الارتباط من جانب واحد، وهذا ما سنتناوله بتوسع في الفصل القادم من الدراسة.

الفصل الثالث
خطة فك الارتباط من جانب واحد

1. تمهيد

1.1 الاتصالات والمفاوضات الإسرائيلية – الأميركية التي مهدت لإعلان خطة فك الارتباط من جانب واحد

1.2 المطالب الإسرائيلية خلال الاتصالات والمفاوضات

2.2 الشروط الأميركية خلال الاتصالات والمفاوضات

3.2 عرض مسودة خطة فك الارتباط على الإدارة الأميركية

4.2 بلورة رسالة الضمانات الأميركية لإسرائيل

3. الرسائل الإسرائيلية – الأميركية المتبادلة بشأن خطة فك الارتباط

1.3 رسالة " شارون" إلى الرئيس الأميركي " بوش"

2.3 رسالة الرئيس الأميركي " بوش" إلى " شارون"

3.3 أهمية رسالة الضمانات الأميركية لإسرائيل

4. خطة فك الارتباط من جانب واحد

1.4 الواقع الأمني بعد الإخلاء

2.4 تأثير الخطة على الجانب الفلسطيني

1.2.4 تأثير الخطة من ناحية جيوبوليتيكية

2.2.4 تأثير الخطة من ناحية اقتصادية

3.2.4 تأثير الخطة من ناحية بيئية

3.4 الوضع القانوني للأراضي التي سيتم الانسحاب منها بموجب خطة فك الارتباط

5. دور الولايات المتحدة بتسويق خطة فك الارتباط إقليميا ودوليا
   5. 1 **الموقف الأوروبي**
   5. 2 **موقف الأمم المتحدة**
   5. 3 **الموقف المصري**
   5. 4 **الموقف الأردني**
6. الموقف الفلسطيني من خطة فك الارتباط

الفصل الثالث
خطة فك الارتباط من جانب واحد

1. تمهيد:

أحدث خطاب " شارون" بمؤتمر هرتسيليا في 18 كانون أول 2003 هزة سياسية على الساحتين الإسرائيلية والفلسطينية، امتدت تداعياتها لتشمل المنطقة بأسرها. ولإدراكه مدى أهمية الموقف الأميركي وقدرة الولايات المتحدة وتأثيرها على مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، بدأ " شارون" بإجراء اتصالات ومفاوضات مكثفة مع الجانب الأميركي بشأن خطة فك الارتباط من جانب واحد، وذلك وفقا للرؤية الإسرائيلية التي عبر عنها في خطابه، وجاءت منسجمة مع أفكاره وخططه وأكد مرارا في خطبه وتصريحاته على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. واتضح منها أن لديه خطة ذات ملامح أمنية لإدارة الصراع مع الفلسطينيين تتنكر للاتفاقات الموقعة، وتسعى لفرض تسوية مرحلية طويلة الأمد من أجل تثبيت مكونات الاستيطان في الضفة الغربية وتأجيل النقاش في قضايا الحل النهائي وعزل محاولات حل الصراع من خلال المفاوضات مع القيادة الفلسطينية الحالية (اريئيلي، آب 2004).

سنتناول في هذا الفصل خطة فك الارتباط من جانب واحد والاتصالات والمفاوضات الإسرائيلية التي مهدت لإعلان الخطة، والرسائل الإسرائيلية والأميركية المتبادلة بشأنها، كما سنتطرق إلى مضمون وأهداف الخطة وتأثيرها على الجانب الفلسطيني، بالإضافة إلى دور الولايات المتحدة في تسويق الخطة إقليميا ودوليا، ومواقف مختلف الأطراف الرئيسة منها.

2. الاتصالات والمفاوضات الإسرائيلية – الأميركية التي مهدت لإعلان خطة فك الارتباط من جانب واحد:

أكد " شارون" في خطابه بمؤتمر هرتسيليا أن الخطوات التي ستتخذها إسرائيل في إطار خطة فك الارتباط من جانب واحد، ستكون بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة. وأضاف أنه من المحظور على إسرائيل المس بالتنسيق الاستراتيجي مع الإدارة الأميركية (خطاب " شارون"، 2003، 18كانون الثاني). ولهذا السبب حرص " شارون" على تنسيق خطواته أولا بأول مع الإدارة الأميركية وإجراء الاتصالات المبكرة التي قام بها مدير مكتبه "دوف فايسغلاس" مع الولايات المتحدة قبل إلقائه الخطاب في مؤتمر هرتسيليا، واستمرت وتعززت وتكثفت الاتصالات بعد الخطاب. وأسفرت هذه الاتصالات عن تشكيل طواقم ولجان لمتابعة التنسيق وبلورة الموقف المشترك من مشروع "شارون".

1. 2 المطالب الإسرائيلية خلال الاتصالات والمفاوضات:

في اللقاء الأول بعد خطاب هرتسيليا في 18 كانون الأول 2003 بين الوفد الأميركي برئاسة "وليام بيرنز" ورئيس الحكومة الإسرائيلية " شارون" في 19 شباط 2004 في القدس، عرض "شارون" على الوفد الأميركي ما سماه توقعات إسرائيل من الإدارة الأميركية ردا على خطة فك الارتباط. وقد جاءت هذه التوقعات على النحو الآتي:

أولا، موافقة الإدارة الأميركية على تعزيز السيطرة الإسرائيلية في الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، بحيث تصبح جزءا من إسرائيل في أي تسوية دائمة في المستقبل.

ثانيا، إعطاء إسرائيل حرية العمل لرد عسكري إذا ما استمر "الإرهاب" من المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل.

ثالثا، موافقة الإدارة الأميركية على تقديم إسناد سياسي لخطوات فك الارتباط إقليميا ودوليا.

رابعا، توفير دعم اقتصادي لخطة فك الارتباط، يتم بموجبه تعزيز ارتباط الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بمصر والأردن " بحيث تقوم الولايات المتحدة بإقناع مصر والأردن للإطلاع بدورهما في دعم الخطة " (بن، 2004، 20 شباط).

2. 2 الشروط الأميركية خلال الاتصالات والمفاوضات:

في مقابل التوقعات والمطالب الإسرائيلية من الإدارة الأميركية، وضعت الولايات المتحدة عدة شروط أمام إسرائيل، مقابل قيامها بتأييد خطة فك الارتباط، وتتمثل الشروط بالآتي:

أولا، عدم قيام إسرائيل بضم أي مناطق من الضفة الغربية.

ثانيا، ترفض الولايات المتحدة فكرة الجدار الشرقي المعد للفصل بين المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وغور الأردن.

ثالثا، تعارض الولايات المتحدة النقل المنظم لمستوطنات كاملة أو مجموعات استيطانية تخلى من قطاع غزة؛ لإسكانهم في الضفة الغربية بهدف تكثيف الاستيطان هناك.

رابعا، أن تكون خطة فك الارتباط جزءا لا يتجزأ من خطة "خارطة الطريق" (بن، 2004، 20 شباط).

استمرت الاتصالات والمفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والأميركي بشأن هذه الخطة والثمن الذي ستحصل عليه إسرائيل مقابلها. وفي 1 آذار 2004 عقد اجتماع في واشنطن بين الطاقم الإسرائيلي برئاسة "فايسغلاس" وبين كبار المسئولين الأميركيين شمل "كونداليزا رايس" "وكولن باول" وآخرين. ولم يتمكن الجانبان من التفاهم حول جميع القضايا المطروحة والمتمثلة بجملة التوقعات والمطالب الإسرائيلية من جهة، والشروط الأميركية من جهة أخرى. لذلك تم الاتفاق على عقد اجتماع آخر قبل زيارة " شارون" لواشنطن، في نهاية آذار العام 2004 (محارب، 2005). وطالب الجانب الأميركي " شارون" بزيارة واشنطن بعد أن تكون لدى إسرائيل صورة واضحة حول خطة فك الارتباط وليس قبل ذلك، وخاصة فيما يتعلق بتحديد جدول زمني لتنفيذ هذه الخطة، وتحديد الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل، وكذلك بلورة موقف إسرائيلي واضح من الشروط الأميركية لدعم الخطة. بينما طالب الجانب الإسرائيلي بلورة اتفاق مكتوب بين الجانبين الإسرائيلي والأميركي، يتضمن موافقة الولايات المتحدة الأميركية على توطين المستوطنين المزمع إخلائهم من مستوطنات قطاع غزة في الضفة الغربية، وأن لا تصر الولايات المتحدة في مطالبة إسرائيل بإجراء مفاوضات ومشاورات حول أية خطة تضعها إسرائيل، وأن توافق أمريكا على السماح لإسرائيل بالبناء في الكتل الاستيطانية الكبيرة التي تعتزم إسرائيل ضمها في إطار مفاوضات الحل الدائم. ومقابل ذلك يعلن الوفد الإسرائيلي أن إسرائيل تكون مستعدة لإخلاء مستوطنات وإزاحة الجدار الفاصل باتجاه "الخط الأخضر" (محارب، 2005).

2. 3 عرض مسودة خطة فك الارتباط على الإدارة الأميركية:

في 12 آذار 2004 زار وفد من الإدارة الأميركية إسرائيل، وضم مسئولين وهم "هدلي" و"أبرامز" و"بيرز" الذين أكدوا في اجتماعات أجروها مع المسئولين الإسرائيليين، أن خطة فك الارتباط يجب أن تكون جزءا من تطبيق رؤية الرئيس " بوش" وضمن خطة "خارطة الطريق"، وأوضحوا في الوقت ذاته أن الإدارة الأميركية تعتبر خطة فك الارتباط مبادرة إسرائيلية، وأنه ليس في نية الإدارة الأميركية فرض مساحة الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل، ولا عدد المستوطنات التي ستخليها (بن وغوتمان، 2004، 13 نيسان).

وفي 24 آذار 2004 اجتمع "فايسغلاس" مع "كوندااليزا رايس" في واشنطن لبحث ثمن الانسحاب الذي ستجنيه إسرائيل، وعرض "فايسغلاس" في هذه الاجتماعات التي استمرت يومين، خطة فك الارتباط التي تنص على انسحاب إسرائيلي كامل من قطاع غزة، باستثناء محور الحدود المصرية – الفلسطينية (محور فيلادلفيا)، وإخلاء أربع مستوطنات صغيرة في شمال الضفة الغربية. وذكرت مصادر إسرائيلية أن عدم اقتصار الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، واشتماله على إخلاء مستوطنات في شمال الضفة الغربية، جاء ليرفع الثمن الذي ستطلبه إسرائيل من الولايات المتحدة في رسالة الضمانات (محارب، 2005).

2. 4 بلورة رسالة الضمانات الأميركية لإسرائيل:

دخلت المشاورات بين الجانبين الإسرائيلي والأميركي مرحلة حاسمة في الزيارة التي قام بها "فايسغلاس" وطاقمه إلى واشنطن في أواخر شهر آذار 2004، وخلال هذه الزيارة عرض مسؤولون أمريكيون مسودة رسالة الضمانات الأميركية على الوفد الإسرائيلي. وفهم من مسودة الرسالة أن الإدارة الأميركية لا تعترف بمصطلح " كتل استيطانية " وترفض استخدامه، كما أن الإدارة الأميركية لم تكن على استعداد للإعلان بشكل واضح عن رفضها لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى إسرائيل، وإنما تفضل الإعلان عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى " الدولة الفلسطينية " المستقبلية بصورة عامة ودون إعطاء تفاصيل أخرى. وعلى إثر هذه الزيارة توجه وفد أمريكي في 29 آذار2004 مكون من "ستيف هدلي" و"أليوت أبرامز" و"وليام بيرنز" إلى إسرائيل بهدف مواصلة التحضير والتمهيد لزيارة " شارون" إلى واشنطن، التي أرجئت إلى أواسط شهر نيسان 2004 (شامير، 2004، 30 آذار).

وفي 4 نيسان 2004 أوردت صحيفة هآرتس خبرا مفاده أن الإدارة الأميركية وافقت على إعطاء رسالة ضمانات لإسرائيل مقابل خطة فك الارتباط، وكانت الصيغة المقترحة للرسالة غامضة، ولكن يمكن لإسرائيل أن تفهمها على أنها اعتراف ضمني

بالكتل الاستيطانية، وكذلك فيما يتعلق بموضوع اللاجئين الفلسطينيين الذين سيكون بإمكانهم العودة إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية فقط (بن، 2004، 4 نيسان).

مهدت الاتصالات والمفاوضات الإسرائيلية – الأميركية التي أجريت حتى تلك الفترة الطريق لزيارة " شارون" للولايات المتحدة لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق إسرائيلي – أمريكي بشأن خطة فك الارتباط، وتدشين فصل جديد في العلاقة والتنسيق الإستراتيجي بين الجانبين.

3. الرسائل الإسرائيلية – الأميركية المتبادلة بشأن خطة فك الارتباط:

عشية اجتماع " شارون – بوش"، تكثفت الاتصالات والاجتماعات الإسرائيلية – الأميركية، بهدف إجمال ما اتفق عليه الجانبان وتحديد نقاط الخلاف المتبقية. من أجل هذا الغرض سافر طاقم من المسئولين الإسرائيليين برئاسة "فايسغلاس" إلى واشنطن، وعقد سلسلة من الاجتماعات مع كبار المسئولين الأميركيين. زود " شارون" الوفد الإسرائيلي بتعليمات واضحة حول الضمانات المطلوبة من الولايات المتحدة، وشملت هذه التعليمات الإصرار على أن تكون رسالة الضمانات الأميركية واضحة لا تقبل التأويل، وأن تضمن تأييد الولايات المتحدة بشكل علني لخطة فك الارتباط من جانب واحد، والتعهد بمنع أي مشروع سياسي بديل عن خطة "خارطة الطريق"، والإقرار بحق إسرائيل في محاربة "الإرهاب" في المناطق التي ستنسحب منها، والإعلان بأن إسرائيل لن تطالب بالانسحاب إلى "الخط الأخضر"، حتى في إطار التسوية النهائية في المستقبل، وأن تتضمن الرسالة دعما أمريكيا واضحا بشأن ضم إسرائيل "للكتل الاستيطانية"، ورفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل (بن، 2004، 14 نيسان).

بلغ التفاهم الإسرائيلي – الأميركي ذروته خلال لقاء القمة التي جمعت " بوش" و" شارون" بتاريخ 13 نيسان 2004 تضمن تبادل الرسائل عبر كل طرف منهما عن وجهة نظره في خطة فك الارتباط من جانب واحد، والقضايا المرتبطة بها، تلاه عقد مؤتمر صحفي مشترك.

3. 1 رسالة " شارون" إلى الرئيس الأميركي "بوش"[1]:

تضمنت رسالة " شارون" التي وجهها إلى الرئيس الأميركي " بوش"، خلاصة الرؤية الإسرائيلية لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وفق خطة فك الارتباط من جانب واحد، وجاء في الرسالة أن خطة "خارطة الطريق" كما تبنتها الحكومة الإسرائيلية يمكن تطبيقها بشرط أن ينفذ الجانب الفلسطيني التزاماته. وفي هذا إشارة ضمنية إلى التحفظات الإسرائيلية على خطة "خارطة الطريق"، وأوضحت الرسالة أن الذي دفع إسرائيل إلى اتخاذ خطوة فك الارتباط من جانب واحد هو تحسين

(1) أنظر ملحق رقم (6) نص رسالة " شارون" ل" بوش".

أمن إسرائيل، واستقرار وضعها السياسي والاقتصادي، وبينت هذه الرسالة أن خطة فك الارتباط لا تتعارض مع خطة "خارطة الطريق"، وإنما جاءت بسبب عدم وجود شريك فلسطيني وتزايد "الإرهاب". وأشارت أيضا إلى أنه سيتم تسريع بناء الجدار الفاصل كما أقرته الحكومة الإسرائيلية بصفته سياجا أمنيا وليس سياسيا، مؤقتا وليس دائما (رسالة " بوش" ل" شارون"، 2004، 14 نيسان)[1].

3. 2 رسالة الرئيس الأميركي " بوش" إلى " شارون"[2]:

كرر الرئيس " بوش" في رسالته ل" شارون"، التي أصطلح على تسميتها رسالة الضمانات الأميركية، ما جاء في خطابه بتاريخ 24 حزيران 2002 الذي تضمن رؤيته لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ووقف ما جاء في خطة "خارطة الطريق" حول التزامات الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وأهمية التعاون الإقليمي في المنطقة. كما رحب بخطة فك الارتباط التي أعدتها حكومة " شارون" السابقة، ووصفها بأنها خطة شجاعة. ويمكن إيجاز النقاط المركزية في رسالة الضمانات كالآتي (رسالة " بوش" ل" شارون"، 2004، 14 نيسان):

1- تبنت رسالة الضمانات خطة فك الارتباط من جانب واحد، ووضعتها على رأس الأجندة السياسية لسنوات طويلة، وجعلتها الخطة الوحيدة القائمة على الساحة، والمفروضة على جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. وهكذا جمدت خطة "خارطة الطريق" وحولتها إلى جسم محنط تبث الروح فيه فقط لمنع طرح مشاريع أخرى. فقد التزم الرئيس الأميركي بأن الولايات المتحدة "ستبذل كل ما في وسعها لمنع أية محاولة كانت لفرض خطة أخرى".

2- احتل موضوع "الإرهاب" و "مكافحة الإرهاب" المكانة الأولى، بديلا عن الاحتلال والسعي لإزالته. جاء في رسالة الضمانات أنه "على القيادة الفلسطينية أن تقف بحزم ضد الأعمال الإرهابية بما فيها القيام بعمليات مؤثرة ومستمرة من أجل وقف الإرهاب وتفكيك بنيته التحتية وقدراته". ولكي لا يترك مجال لنقاش معنى "الإرهاب" والفرق بينه وبين المقاومة المسلحة، شددت رسالة الضمانات على أنه يجب على الفلسطينيين التوقف عن القيام بأعمال عسكرية وجميع أشكال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان". كذلك أكدت الرسالة على " أنه لن يتمتع الإسرائيليون والفلسطينيون بالأمن ما لم يجتمعوا هم وجميع الدول في المنطقة، ويوحدوا جهودهم لمحاربة "الإرهاب" ويفككوا المنظمات الإرهابية".

---

(1) أنظر أيضا (محارب، 2005).

(2) أنظر ملحق رقم (7) نص رسالة " بوش" ل" شارون".

3- تعهد " بوش" أنه في أية تسوية سلمية يتوجب "أن يكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها وأن تكون ناجمة عن مفاوضات بين الأطراف استنادا لقراري مجلس الأمن (242 و338)، وفي ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، وخاصة وجود المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسة القائمة بالفعل، فإن من غير الواضح أن نتوقع أن تسفر مفاوضات الحل الدائم عن العودة الكاملة والشاملة إلى خطوط الهدنة لعام 1949". وقد برر "جورج دبليو بوش" موقفه هذا بقوله. "إن كل جهود التفاوض السابقة بشأن إيجاد حل على أساس الدولتين توصلت إلى نفس النتيجة".

4- رفض " بوش" في البيان الرئاسي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم داخل حدود إسرائيل، وتبنى الموقف الإسرائيلي بالكامل بصورة جلية وواضحة، حيث ذكر. "أن الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بأمن إسرائيل ورفاهيتها كدولة يهودية". ومن زاوية يهودية دولة إسرائيل ذكر " بوش" أنه. "من الواضح أنه في إطار حل متفق عليه، وعادل وواقعي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وكجزء من أي حل دائم، فإن هذا الحل سيتحقق من خلال إنشاء دولة فلسطينية، وتوطين اللاجئين فيها، وليس في إسرائيل".

5- لم يعارض البيان الرئاسي إنشاء جدار الفصل، وقبل تعهد حكومة إسرائيل" أن يكون الجدار أمنيا، وليس سياسيا، وأن يكون مؤقتا بدلا من دائم، وأن لا يلحق ضررا بقضايا الوضع النهائي، بما في ذلك الحدود النهائية".

6- تضمن البيان الرئاسي المطالبة بأن تكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها، وحدود ذات مقدرة للدفاع عنه"، وهي المرة الأولى التي تقبل الولايات المتحدة مثل هذه الصيغة.

4. 3 أهمية رسالة الضمانات الأميركية لإسرائيل:

أحرزت إسرائيل بعد تلقيها رسالة الضمانات الأميركية على شكل بيان رئاسي أمريكي إنجازا تاريخيا مهما فاق جميع التوقعات، فقد استجاب الرئيس الأميركي " بوش" لمعظم المطالب الإسرائيلية، مما مكن " شارون" من تركيز الأنظار المحلية والإقليمية والدولية حول خطة فك الارتباط لتحقيق أهدافه الكامنة خلفها. فعلى الصعيد الداخلي، غرس " شارون" في ذهن كثير من أنصاره بأنه وجه الضربة الأقسى للفلسطينيين من خلال فرض خطته التي حظيت بدعم أمريكي. أما على الصعيد الإقليمي فقد أظهر للدول العربية أن بوسع إسرائيل امتلاك زمام المبادرة، والتأثير في الأحداث كما تشاء دون خشية أحد، وعلى الصعيد الدولي أثبت للعالم بأنه قادر على الحصول على التأييد الأميركي متى شاء وكيفما شاء.

استخدم " شارون" الدعم الأميركي بقوة كوسيلة لإقناع وزرائه والمعارضة داخل حزبه والمستوطنين والمجتمع الإسرائيلي أو الضغط عليهم لتأييد خطة الفصل عن طريق إظهار الثمن السياسي الذي يدفعه الفلسطينيون، وأجمل في جلسة الحكومة الإسرائيلية التي عقدت بعد عودته لإسرائيل أهم الإنجازات التاريخية التي حققها من خلال رسالة الضمانات الأميركية، وأهمها: الحفاظ على مبدأ خطة "خارطة الطريق" التي لن تجري إسرائيل بموجبها أية مفاوضات تحت النار، عدم تبني الولايات المتحدة أية خطة سياسية أخرى غير خطة "خارطة الطريق"، عدم البدء بأية مفاوضات مع الفلسطينيين قبل أن يوقفوا "الإرهاب"، ويفككوا البنية التحتية "للمنظمات الإرهابية"، ويجروا إصلاحات شاملة في السلطة الفلسطينية، اعتراف الولايات المتحدة بحاجة إسرائيل إلى حدود قابلة للدفاع عنها، حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في كل مكان، بما في ذلك المناطق التي أخلتها أو ستخليها، عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، ولن تكون هناك عودة إلى حدود عام 1967 وإقرار الولايات المتحدة "بالكتل الاستيطانية" التي ستبقى بيد إسرائيل وحقها في حدود آمنة وقابلة للدفاع عنها واستكمال بناء الجدار الفاصل وفقا للمسار الكامل الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية.

4. خطة فك الارتباط من جانب واحد[1]:

جاءت وثيقة فك الارتباط على شكل رسالة وجهها " شارون" إلى " بوش" في نيسان 2004. وأكد في ديباجة الوثيقة أن. " إسرائيل ملتزمة بالعملية السلمية وتتطلع نحو تسوية متفق عليها، على قاعدة مبدأ دولتين لشعبين: دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي ودولة فلسطينية للشعب الفلسطيني ". وبرر " شارون" خطة "فك الارتباط" بقوله. أن إسرائيل توصلت إلى استنتاج بأنه ليس ثمة شريك فلسطيني اليوم يمكن التقدم معه في عملية سلمية متبادلة ". وأكد "أن الخطة ليست مشروطة بتعاون فلسطيني وأنها ستنقل إسرائيل إلى واقع أمني أفضل". وأوضح. "أن إسرائيل ستنسحب من قطاع غزة ومن أجزاء من الضفة الغربية، مبينا أنة لن تكون هناك مستوطنات إسرائيلية في قطاع غزة في أية تسوية نهائية فإنه ستبقى في يهودا والسامرة مناطق تشكل جزءا من دولة إسرائيل، بما في ذلك مستوطنات مدنية ومناطق أمنية وأماكن لإسرائيل مصالح أخرى فيها ". وأضاف " شارون" أن خطة فك الارتباط تسحب البساط من تحت أقدام المزاعم الموجهة ضد إسرائيل بشأن مسؤوليتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة ".

واختتم " شارون" الديباجة بادعائه أن. "خطة فك الارتباط لا تمس بالاتفاقات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين" وأنه " عندما تتوافر في الجانب الفلسطيني قرائن

---

(1) أنظر ملحق رقم (8) نص خطة فك الارتباط التي سلمها " شارون" ل" بوش" في 13 نيسان 2004.

على استعداد، وقدرة وتنفيذ فعلي لمحاربة "الإرهاب" وإجراء الإصلاحات وفق خطة "خارطة الطريق"، عندئذ يمكن العودة إلى مسار المفاوضات والحوار". وفي شرحه لأسس الخطة أكد " شارون" أن إسرائيل ستخلي قطاع غزة، بما في ذلك المستوطنات القائمة، باستثناء خط الحدود بين قطاع غزة ومصر، وأضاف. "أنه عند انتهاء إسرائيل من عملية الانسحاب من قطاع غزة" لن يكون هناك أساس للزعم بأن قطاع غزة هو منطقة محتلة ". وفيما يخص إعادة الانتشار في الضفة الغربية، ذكر أن. " إسرائيل ستخلي منطقة في شمالي – السامرة – (مستوطنات غانيم، كاديم، حومش وسانور) وجميع المنشآت العسكرية الثابتة في هذه المنطقة ". وبالنسبة لجدار الفصل، أكد أن إسرائيل ستواصل بناءه وفق قرارات الحكومة ذات الصلة، وسيأخذ المسار بالحسبان الاعتبارات الإنسانية (هآرتس، 2004، 16 نيسان)(محارب، 2005).

1. 4 الواقع الأمني بعد الإخلاء:

بعد أن تنسحب إسرائيل من داخل قطاع غزة، فإنها ستحاصره برا وبحرا وجوا وفق خطة فك الارتباط. فقد جاء في الوثيقة "أن إسرائيل " ستشرف وتحافظ على الغلاف الخارجي البري، وستسيطر بشكل حصري على المجال الجوي لغزة، وستواصل إجراء نشاطات عسكرية في المجال البحري لقطاع غزة ". بالإضافة لذلك فإن قطاع غزة، وفق الخطة " يتوجب أن يكون منزوعا من السلاح الذي لا يتوافق وجوده مع الاتفاقات القائمة، كذلك ستحتفظ إسرائيل لنفسها بحق الدفاع عن النفس بما في ذلك القيام بالخطوات الوقائية والرد واستخدام القوة ضد الأخطار التي تنشأ داخل قطاع غزة (هآرتس، 2004، 16 نيسان)(محارب، 2005).

وفي ما يخص الضفة الغربية، كرر " شارون" حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، حق الرد، حق استخدام القوة ضد الأخطار التي تنشأ في المنطقة المخلاة. أما في باقي مناطق الضفة الغربية فقد أكد " شارون" أن " العمليات الأمنية الجارية " ستتواصل، ووعد في الوقت ذاته أن تعمل إسرائيل على تقليص نقاط التفتيش في جميع الضفة (هآرتس، 2004، 16 نيسان)(محارب، 2005).

تمنح خطة فك الارتباط أربع دول دورا أمنيا، هي "الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والأردن". فبعد أن تحصل هذه الدول على موافقة إسرائيل وبعد التنسيق معها، يسمح لها بمساعدة وتدريب قوات الأمن الفلسطينية، " بغرض محاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن العام ". واشترطت خطة فك الارتباط ألا يكون هناك وجود أمني في الضفة والقطاع لأية دولة من دون التنسيق مع إسرائيل، والحصول المسبق على موافقتها (هآرتس، 2004، 16 نيسان)(محارب، 2005).

وفي ما يخص منطقة حدود قطاع غزة مع مصر، تؤكد الخطة على استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي على طول هذه الحدود. وتشير إلى إمكانية توسيعها

الأمر الذي قد يعني هدم مئات بل آلاف المنازل الفلسطينية. ولم تستثن الخطة أن تقوم إسرائيل بإخلاء المنطقة الحدودية المذكورة، بيد أنها ربطت ذلك واشترطته " بالواقع الأمني وبمقدار التعاون المصري في خلق تسوية مأمونة أخرى". وتضيف الخطة أنه " عندما تنشأ الظروف لإخلاء هذه المنطقة ستكون إسرائيل على استعداد لفحص إمكانية إقامة ميناء بحري ومطار في قطاع غزة، وفقا للترتيبات التي ستقرر مع إسرائيل " (هآرتس، 2004، 16 نيسان)(محارب، 2005).

وفي ما يخص الأملاك الثابتة في المستوطنات الإسرائيلية بعد الانسحاب منها تقترح الخطة إقامة هيئة دولية، بموافقة إسرائيل والولايات المتحدة، تكون مهمتها تسلم الملكية على هذه المستوطنات، حيث ستبقى هذه الملكية تحت إشراف تلك الهيئة، وتقدير جميع الأملاك يقع ضمن الهيئة أيضا. والهدف من ذلك احتفاظ إسرائيل لنفسها " بحق المطالبة بأخذ القيمة الاقتصادية للأملاك التي ستبقى في المنطقة بالحسبان ". وبالنسبة للبنى التحتية والترتيبات المدنية، تؤكد الخطة أن البنى التحتية للمياه والكهرباء والمجاري والاتصالات، التي تخدم الفلسطينيين ستبقى، وأن إسرائيل ستسمح باستمرار تزويد الفلسطينيين بالكهرباء والمياه والغاز والوقود وفق الترتيبات القائمة. وتؤكد أن الترتيبات الاقتصادية السارية حاليا بين إسرائيل والفلسطينيين ستبقى على ما هي عليه، وتشمل: حرية العمال، البضائع، النظام المالي، الضرائب، النظام الجمركي، البريد والاتصالات (هآرتس، 2004، 16 نيسان)(محارب، 2005).

أما المنطقة الصناعية " إيرز " الواقعة في أقصى شمال قطاع غزة، تشترط الخطة إبقاءها على ما هي عليه بشرطين: إجراء ترتيبات أمنية مناسبة، واعتراف صريح من الأسرة الدولية بأن استمرار وجود المنطقة الصناعية بشكلها الحالي، (لن يعتبر استمرارا للسيطرة الإسرائيلية على المنطقة) (هآرتس، 2004، 16 نيسان)(محارب، 2005). على أية حال لم تنتظر حكومة إسرائيل أن تحقق شرطيها، وقررت إخلاء المنطقة الصناعية ونقلها إلى مناطق عديدة داخل إسرائيل، في أعقاب حدوث عمليات فدائية في المنطقة الصناعية.

وفي ما يخص " معبر إيرز "، الواقع داخل قطاع غزة في أقصى شماله، أكدت الخطة أن هذا المعبر سينقل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية في جدول زمني محدد. أما المعابر الدولية، بين قطاع غزة ومصر وبين الضفة الغربية وشرق الأردن، فإن الترتيبات القائمة ستبقى سارية المفعول. وأن إسرائيل معنية بنقل " معبر رفح " الواصل بين قطاع غزة ومصر، إلى نقطة المثلث الحدودي بين قطاع غزة ومصر وإسرائيل، وذلك بعد التنسيق مع مصر. أما بالنسبة للجدول الزمني لتنفيذ خطة فك الارتباط، فمن المقرر، وفق الخطة، أن تنجز حتى نهاية العام 2005.

وتستخلص الوثيقة في النهاية أن إسرائيل تتوقع دعما واسعا لخطة فك الارتباط " وهذا الدعم حيوي من أجل دفع الفلسطينيين لتنفيذ المطلوب منهم عمليا في مجال

مكافحة "الإرهاب" وتنفيذ الإصلاحات المطالبين بها وفق خطة "خارطة الطريق" (هآرتس، 2004، 16 نيسان)(محارب، 2005).

2. 4 تأثير الخطة على الجانب الفلسطيني:

1. 2. 4 تأثير الخطة من ناحية جيوبوليتكية:

في البداية اعتقد الإسرائيليون أنهم سينجحون بتهويد جزء كبير من قطاع غزة، ولكن اتضح فيما بعد، أن المستوطنات التي أقيمت في القطاع والبالغة 21 مستوطنة، ويسكنها نحو ثمانية آلاف مستوطن في بحر من الفلسطينيين البالغ عددهم مليون وثلاثمائة ألف، باتت في نظر غالبية الإسرائيليين منطقة ساقطة أمنيا يجب على إسرائيل الانسحاب منها[1].

وبالنظر إلى خريطة توزيع المستوطنات في قطاع غزة، يلاحظ أن هذه المستوطنات زرعت في مكانها لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1- التحكم في الطريق الرئيس في القطاع، وهو شارع صلاح الدين.
2- إعاقة الاتصال بين التجمعات السكانية الفلسطينية، من خلال السيطرة على الطرق العريضة الخاصة بالمستوطنات.
3- الحد من الامتداد العمراني الفلسطيني، خاصة باتجاه الأراضي الحكومية.
4- السيطرة على مصادر المياه الجوفية.
5- فرض حالة تجعل الفلسطيني يشعر بأنه تحت السيطرة الإسرائيلية (البابا، تموز 2004).

بالنسبة (لمحور فيلادلفيا)، فقد أشارت الخطة إلى أن الجيش الإسرائيلي، سيظل مسيطرا على المحور بهدف السيطرة على الحدود المصرية – الفلسطينية، بحجة منع أي عمليات تهريب للأسلحة، ويمثل المحور المذكور مشكلة للجيش الإسرائيلي، من أجل السيطرة عليه. فعلى مدى السنوات الماضية حاول الجيش بوسائل متعددة السيطرة على هذا المحور من خلال حفر خندق على طول المحور ومن خلال عمليات تفجير. وفي مطلع العام 2005 تم اقتراح حفر قناة مائية على طول المحور، في ظل الصعوبات التي يواجهها الجيش الإسرائيلي في دفاعه عن محور ضيق أمام الهجمات الفلسطينية؛ مما دفع الجانب الإسرائيلي إلى الاتصال والتنسيق مع الجانب المصري في محاولة لإيجاد صيغة تساعد في عملية السيطرة على هذا المحور.

---

(1) أنظر ملحق رقم (9) الذي يبين توزيع المستوطنات التي تم إخلائها في قطاع غزة .

وعليه، فإن تنفيذ الخطة الإسرائيلية سالفة الذكر في قطاع غزة بالشكل المعلن عنه، سيخلق واقعا جيوبوليتكيا جديدا في القطاع يمكن تلخيصه بالآتي (البابا، تموز 2004):

1- ستحقق الانسيابية في حركة المواصلات داخل قطاع غزة سواء حركة الأفراد أو البضائع، مما سينعكس إيجابا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لسكان هذا القطاع.
2- ستظل إسرائيل متحكمة بشكل شبه مطلق بالحركة من داخل القطاع إلى خارجه وبالعكس، سواء عن طريق المعابر أو عن طريق محاولات التسلل عبر الحدود، فقد أكدت الخطة أن. "إسرائيل" ستشرف وترابط على الحدود الخارجية للقطاع من البر، وستسيطر بشكل مطلق على المجال الجوي للقطاع، وستواصل القيام بعمليات عسكرية في المجال المائي لقطاع غزة. أما فيما يتعلق بالمعابر الدولية، فإن الخطة تدعو إلى الاستمرار بالعمل وفق الترتيبات القائمة حاليا، سواء في معبر رفح أو في المعابر الدولية بين الضفة والأردن.
3- سيتسنى للجانب الفلسطيني استغلال نحو عشرة ملايين متر مكعب من المياه العذبة، كانت تضخها المستوطنات، وبخاصة في منطقة "غوش قطيف"، ومستوطنات الشمال، حيث كانت إسرائيل تضخ جزءا من هذه الكمية إلى إسرائيل، والجزء الآخر كان يستغل داخل المستوطنات نفسها.
4- عملية الانسحاب من قطاع غزة، ستتيح للسلطة الفلسطينية استغلال نحو 20% من مساحة القطاع البالغة 365 كم مربع في التنمية وخلق فرص عمل، خصوصا أن معظم الأراضي المقامة عليها المستوطنات والأراضي المحاذية لها هي أراض حكومية، مما سيسهم في تخفيف الضائقة السكانية، ويخفف الضغط على الموارد.

أما بخصوص الضفة الغربية، فأهم ما جاء في الخطة يتعلق ببعض المستوطنات الواقعة شمالها، حيث جاء فيها: " سيتم إخلاء مستوطنات شمال الضفة الغربية، وهي: غنيم، وكديم، وحومش وسانور، ولن تحتفظ إسرائيل بتواجد عسكري دائم في المنطقة، كما وستعمل على تقليص عدد نقاط التفتيش (الحواجز) في الضفة الغربية "[1].

من الواضح وفق الخطة أن الانسحاب من تلك المستوطنات لن يؤثر على الوضع الجيوبوليتيكي في الضفة الغربية، حيث سيبقى نحو 608 عائق وحاجز منتشر في أنحاء الضفة الغربية، منها 457 حاجزا ترابيا، و95 حاجزا إسمنتيا(مكعبات إسمنتية)، و65 حفرة في الشوارع، إضافة إلى 56 حاجزا يتواجد عليها جنود

(1) أنظر ملحق رقم (10) الذي يبين توزيع المستوطنات التي تم إخلائها في شمال الضفة الغربية.

إسرائيليون بشكل دائم (بتسيلم، 2004، 20 تشرين الثاني). ناهيك عن الحواجز "الطيارة"، وهي الحواجز الفجائية التي يقيمها الجنود لغايات الأمن والتضييق على الفلسطينيين. أما التأثير الجيوبوليتيكي لإخلاء المستوطنات المذكورة على منطقة جنين تتلخص بالآتي (البابا، تموز 2004):

1-سيتم إخلاء ما بين 1800 – 2000 مستوطن يعيشون في أربع مستوطنات في محافظة جنين، إضافة إلى مجموعة الحواجز والعوائق التي تعيق حركة المواطنين.

2- سيتمكن مواطنو محافظة جنين من الحركة داخل حدود المحافظة بحرية أكثر، ولكن الآن تضمحل هذه الحرية عند الحركة بين المحافظات؛ لأن هذه المحافظات ظلت تحت السيطرة الإسرائيلية من خلال الحواجز الموجودة على مداخلها.

3- رغم هذه الخطوة، فإن إسرائيل تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ خطوات وقائية والرد ضد التهديدات التي ستنشأ في المنطقة، وهو ما يقلل من هذه الخطوة.

2. 2. 4 تأثير الخطة من ناحية اقتصادية:

حسب ما جاء في خطة فك الارتباط من جانب واحد، تنهي إسرائيل وجودها العسكري والمدني في قطاع غزة وأربع مستوطنات معزولة في شمال الضفة الغربية بشكل أحادي الجانب، وبالتوازي مع هذا الانسحاب سوف تستمر إسرائيل ببناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وتبقي تواجدها العسكري بين قطاع غزة ومصر(محور فيلادلفيا) وبين الضفة الغربية والأردن، وتواصل سيطرتها الجوية والبحرية على جميع المعابر(هآرتس، 2004، 16 نيسان).

يتضح مما سبق ذكره أن الشروط الاقتصادية التي تطرحها خطة فك الارتباط من جانب واحد، تتنافى مع تحقيق الانتعاش العاجل للاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني منذ بداية انتفاضة الأقصى العام 2000 من تراجع كبير. وانعكس الركود الاقتصادي على جميع فروع الاقتصاد: الإنتاج المحلي، الدخل الصافي، الاستهلاك، الاستثمارات، الصادرات، زيادة نسبة البطالة، انتشار الفقر، وصعوبات مالية كبيرة للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ مما يتنافى في ذلك مع الشروط الأساسية التي حددها البنك الدولي والتي تتمثل بإنهاء الاغلاقات لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وخلق تواصل اقتصادي فعال وآمن بينهما، وتأسيس نظام حدودي يسمح بحرية حركة البضائع والأفراد (تقرير مجموعة إكس، أيار 2005).

وعليه، فإن خطة فك الارتباط لا تؤدي إلى إحداث تأثير ذي مغزى على قطاع غزة من الناحية الاقتصادية؛ لأن هذا الانسحاب يظل محكوما بحصار إسرائيلي بري

وبحري وجوي يحول دون حرية تنقل الأشخاص والبضائع من وإلى القطاع، ويقتل إمكانية التواصل بين القطاع والضفة الغربية.

ومن العوامل التي تساعد على تعميق الأزمة الاقتصادية في القطاع وفق خطة "فك الارتباط" عدم المباشرة في إقامة وتشغيل ميناء غزة البحري، عدم تشغيل مطار غزة الدولي، بقاء الاستيراد والتصدير الفلسطيني من خلال الموانئ والمعابر الإسرائيلية المرهون فتحها بمزاج إسرائيل يجعل من المستحيل المراهنة عليه.

ووفق الخطة، فإن إسرائيل ستمنع العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل؛ الأمر الذي سيترك بصماته السلبية على إمكانية الحد من البطالة المستشرية في القطاع، ويسهم في ذلك أيضا عدم سماحها باستغلال حقول الغاز المتاخمة للقطاع.

3. 2. 4 تأثير الخطة من ناحية بيئية:

تقوم إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بعملية تلويث متعمد للبيئة الفلسطينية عبر سرقة المياه الجوفية وسرقة الرمال ودفن النفايات الصلبة والسائلة، وتلويث مياه الآبار وتهريب المخلفات الكيماوية والأدوية الفاسدة لدفنها في الأراضي الفلسطينية؛ مما يجعل الحياة في تلك المناطق حياة كارثية، ومعرضة الأجيال الفلسطينية لشتى أنواع الأمراض الخطيرة كالسرطان، تليف الكبد، التهاب الرئتين والتهاب العيون، أي قتل متعمد وبطئ للإنسان الفلسطيني من خلال تسميم البيئة الفلسطينية.

ذكر د. يوسف أبو صفية[1] بأن المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة استنزفت ولا زالت تستنزف المياه العذبة في قطاع غزة. ولأن العائد من مياه الأمطار أقل مما يتم استنزافه من مياه الآبار، فهذه الآبار معرضة للانتهاء. وأشار إلى وجود عامل أساسي في انحسار مياه الآبار يتمثل في سرقة الرمال التي تمتص مياه الأمطار وتغذي الآبار وتحمي المياه من التلوث. كما أن الاستخدام العالي للأسمدة النيتروجينية والمواد الكيماوية والمبيدات الحشرية للأغراض الزراعية في أراضي المستوطنات أضرت بالمياه الجوفية في المنطقة بشكل كبي، وكذلك تصريف المياه العادمة بالقرب من الآبار أدى إلى تلوث مياه الشرب وكما تقوم إسرائيل بدفن النفايات الخطرة الناتجة عن المستوطنات، وتهريب مخلفات كيماوية وأدوية فاسدة من إسرائيل إلى المناطق الفلسطينية. كما أكد أبو صفية بأن الإحصائيات الفلسطينية تشير إلى قيام إسرائيل خلال الانتفاضة بسحب ما معدله 600 مقطورة رمل يوميا من منطقة "غوش قطيف" لوحدها، وتجمع هذه الرمال داخل إسرائيل، مما غير معالم تلك المنطقة بصورة مختلفة تماما عما كانت عليه قبل سنوات وعرض المنطقة لخطر بيئي كبير.

---

(1) رئيس سلطة جودة البيئة الفلسطينية.

ويتعلق الأمر الخطير جدا وفقا لما ذكره د. أبو صفية بركام المستوطنات التي تم هدمها استنادا لقرار الحكومة الإسرائيلية بهذا الشأن، إذ قدر هذا الركام بنحو 1. 5 مليون طن حسب التقديرات الإسرائيلية. أي حمولة 80 ألف شاحنة، وهذا الركام يمثل كارثة بيئية، والمعروف أن قطاع غزة بصغر مساحته وضخامة عدد سكانه لا يحتمل استيعاب هذه الكمية من الركام التي لا تفيد شيئا، بل تؤدي إذا ما وضع في الميناء إلى تلويث مياه البحر وثرواته، بسبب احتواء الركام على مواد خطرة جدا من مخلفات مباني ومصانع المستوطنات. وقد أكد وزير البيئة الإسرائيلي وفق ما أفاد به د. أبو صفية أن هذا الركام خطر بيئي وأنه لا يمكن استيعابه داخل إسرائيل (أبو عودة، 2005، 31 تموز).

3. 4 الوضع القانوني للأراضي التي سيتم الانسحاب منها بموجب خطة فك الارتباط:

احتل الجيش الإسرائيلي في 4 حزيران1967 الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة (الأراضي الفلسطينية). ومنذ ذلك الحين فرضت إسرائيل سيطرتها على الأراضي الفلسطينية والسكان الفلسطينيين الأصليين الذين يعيشون فيها، نتيجة لذلك تعتبر إسرائيل قوة احتلال في نظر المجتمع الدولي. حيث دعا قرار مجلس الأمن (242) عام 1967 إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها، ومنذ ذلك الحين أكد المجتمع الدولي أن الأراضي بما فيها القدس الشرقية هي أراض محتلة من ناحية قانونية، كما أكد مجلس الأمن والجمعية العامة مجددا في أيار 2004 على أن الأراضي الفلسطينية محتلة من الناحية القانونية (دائرة شؤون المفاوضات، تشرين الأول 2004). وكذلك تعترف محكمة العدل الدولية بأن إسرائيل هي السلطة المحتلة، حيث اعتبرت تلك المحكمة في تموز 2004 أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل خفضت لفترة تزيد عن 37 عاما لصلاحياتها باعتبارها السلطة المحتلة (دائرة شؤون المفاوضات، تشرين الأول 2004).

واعترفت المحكمة العليا الإسرائيلية بأن إسرائيل هي السلطة المحتلة للأراضي الفلسطينية، وتشير تلك المحكمة بصورة روتينية إلى الأراضي الفلسطينية على أنها محتلة وتطبق القانون الدولي بصورة انتقائية فيما يتعلق بالتواجد العسكري الإسرائيلي هناك (دائرة شؤون المفاوضات، تشرين الأول 2004). وخلال مرحلة اتفاق أوسلو(2000-1993) وبمحافظة إسرائيل على سيطرتها على الأراضي الفلسطينية وفرضها القرارات العسكرية التي ورثت بعضها عن الانتداب البريطاني فهي أصدرت قرارات جديدة تكون قد رسمت مفهوم الاحتلال من وجهة نظر القانون الدولي.

وبفرض خطة فك الارتباط من جانب واحد، سيبقى قطاع غزة أرضا محتلة؛ إذ ستحافظ القوات الإسرائيلية على قدرتها وحقها في دخول قطاع غزة متى شاءت.

وستحافظ على سيطرتها على المجال الجوي، وشاطئ البحر والحدود. ووفقا للخطة ستكون إسرائيل هي المسيطرة بصورة أحادية سواء تم فتح ميناء أو مطار في غزة أو لم يتم، إضافة إلى ذلك، ستسيطر إسرائيل على جميع معابر الحدود. كما ستواصل نشاطها العسكري على طول الخط الساحلي للقطاع (دائرة شؤون المفاوضات، تشرين الأول 2004). وهكذا ستسيطر إسرائيل وفق خطة فك الارتباط فعليا على قطاع غزة إداريا وعسكريا؛ مما يعني أنها ستبقى السلطة المحتلة لقطاع غزة، وفق المعيار الدولي العام للاحتلال، الأمر الذي ينسف الادعاء الإسرائيلي بإنهاء احتلالها للقطاع، ويبطل محاولات إسرائيل لتبرئة نفسها من جميع المسؤوليات القانونية "كسلطة محتلة".

5. دور الولايات المتحدة بتسويق خطة فك الارتباط إقليميا ودوليا:

لعبت الولايات المتحدة دور العراب بتسويق خطة فك الارتباط إقليميا ودوليا، وشكلت رسالة الضمانات الأميركية لإسرائيل غطاء دوليا للمضي في تنفيذ هذه الخطة وإشعارا ببداية تدخل فاعل من جانب الإدارة الأميركية للضغط والتأثير على مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لتليين مواقفها والقبول بهذه الخطة .

1. 5 الموقف الأوروبي:

أعلن الاتحاد الأوروبي في بيان القمة الأوروبية التي عقدت في 26 آذار 2004 في بروكسل بقبول الاتحاد الأوروبي المبدئي بخطة " شارون" بفك الارتباط من جانب واحد مع الأخذ بعين الاعتبار أن الانسحاب من قطاع غزة يجب أن يكون جزءا من تطبيق خطة "خارطة الطريق"، وأن يكون خطوة باتجاه تحقيق حل تقام بموجبه دولتان، وأن لا يتم نقل المستوطنين الذين سيخلون من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، وأن يكون هناك عملية نقل منظمة من خلال التفاوض مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وتسليم المناطق المخلاة لها، وأن تقوم إسرائيل بتسهيل عملية إعادة اعمار غزة. كما أكدت القمة الأوروبية بعدم الاعتراف بأية تغييرات تجري من جانب واحد في حدود إسرائيل عام 1967 (مركز الإعلام الفلسطيني، 2004، 27 آذار).

2. 5 موقف الأمم المتحدة:

دعا "كوفي عنان" أمين عام الأمم المتحدة الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى التعامل بنوع من الإيجابية مع خطة " شارون"، واعتبارها خطوة باتجاه إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. كما دعا "دانيلو ترك" مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية إسرائيل إلى تقديم جدول أعمال واضح لاقتراحها بشأن إجلاء المستوطنين والقوات الإسرائيلية من قطاع غزة. وأضاف "دانيلو" أنه لكي ينجح الانسحاب يجب أن يكون كاملا وتاما ويجري في إطار خطة "خارطة الطريق"، ويتم بالتشاور مع السلطة الفلسطينية، وأن يكون في نهاية المطاف خطوة أولى من جانب إسرائيل تجاه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، طبقا لقرارات الأمم المتحدة (مركز الإعلام الفلسطيني، 2004، 28 آذار).

3. 5 الموقف المصري:

يتميز الموقف المصري من الأحداث التي تجري في قطاع غزة بالخصوصية، نظرا لأهمية دور مصر الإقليمي وكذلك للعلاقة الخاصة التي تربط قطاع غزة بمصر اقتصاديا وثقافيا ولوجستيا. فمصر تشترك مع قطاع غزة بشريط حدودي يبلغ طوله نحو 12، 6 كم (محور فيلادلفيا)، وتعتبر مصر المنفذ الوحيد لقطاع غزة إلى العالم الخارجي. إضافة إلى هذه الأسباب مجتمعة يحتل الموقف المصري من خطة فك الارتباط من جانب واحد أهمية خاصة.

فالمطلوب من مصر إسرائيليا وفقا لخطة فك الارتباط من جانب واحد أن تقوم بحماية الشريط الحدودي الذي يربطها بقطاع غزة، والمساعدة في تدريب الشرطة الفلسطينية في مهمتها" مكافحة الإرهاب". كما تطمح الولايات المتحدة في أن تقوم مصر بدور مهم في تنفيذ خطة " شارون"، والمساعدة في استتباب الأمن في قطاع غزة، وعدم السماح للمنظمات الإسلامية للسيطرة على القطاع.

وترجع الاتصالات بين إسرائيل ومصر بشأن خطة فك الارتباط من جانب واحد مع بداية عام 2004 من خلال مبعوثين سياسيين وأمنيين رفيعي المستوى من كلا الجانبين. وقد أبدى الجانب المصري موافقته على تحمل مسؤولية أمنية على الحدود بين قطاع غزة ومصر(محور فيلادلفيا) وفق ما تتطلبه أمنيا خطة " شارون" من مصر. وذلك مقابل عدة شروط: أهمها أن يكون الانسحاب الإسرائيلي كاملا من القطاع، أن يكون هناك انسحابا من الضفة الغربية، أن تجلي إسرائيل خط الحدود بين قطاع غزة ومصر بالتنسيق مع المصريين والفلسطينيين (محارب، 2005)(ألفر، 2004، 28 حزيران).

وبينما سعى " شارون" إلى إقناع القيادة المصرية بقبول خطته وتسويقها فلسطينيا وعربيا، رفض منح مصر دورا سياسيا، وعمل على إفشال كل المبادرات والمحاولات المصرية للقيام بدور سياسي خارج خطة فك الارتباط من جانب واحد، وحرص على أن تلعب مصر دورا أمنيا وفق الخطة، ودورا سياسيا ضاغطا على الفلسطينيين كي يوائموا أنفسهم طبقا للسياسة الإسرائيلية، ويستجيبوا للمطالب الإسرائيلية.

إلا أن القيادة المصرية حاولت أن تلعب دورا سياسيا خارج إطار ما يريده " شارون"، وحاولت الجمع بين خطة " شارون" لفك الارتباط من جانب واحد، والمرحلة الأولى من خطة "خارطة الطريق"، في ما أصبح يعرف بالمبادرة المصرية، إذ حددت المبادرة المصرية ما هو مطلوب من الفلسطينيين والإسرائيليين، وعليه فقد طلب المصريون من الفلسطينيين وقف العنف بكل أشكاله، وإجراء إصلاحات في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ووضعها تحت سلطة رئيس الوزراء الفلسطيني، والالتزام بالعملية السلمية وخطة "خارطة الطريق" والتعاطي إيجابيا مع

الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومع خطة فك الارتباط من جانب واحد. كما طالبت القيادة المصرية الجانب الإسرائيلي. وقف إطلاق النار، وقف الاغتيالات ووقف الاستيطان، كذلك أن تشمل خطة فك الارتباط انسحابا كاملا من قطاع غزة ومن الحدود بين مصر وقطاع غزة، وتواجد حضور دولي في القطاع وإحداث تقدم ملموس بالانسحاب من الضفة الغربية (محارب، 2005).

وبعد أن حسمت الإدارة الأميركية أمرها تجاه خطة فك الارتباط من جانب واحد، أصبحت إسرائيل أشد تعنتا تجاه الدور المصري، وباتت أكثر تصميما وإلحاحا كي تصبح مصر مقاولا رئيسيا في تسويق خطة فك الارتباط فلسطينيا وعربيا، وتزامنت هذا الضغط السياسية الاسرائلية مع حملة إسرائيلية إعلامية اتهمت مصر بعدم حماية الحدود مع إسرائيل ومع قطاع غزة، واتهامها أحيانا بغض النظر والتسامح في تهريب السلاح من سيناء عبر الأنفاق التي يحفرها الفلسطينيون بين قطاع غزة ومصر(محارب 2005).

ولعل انتخاب الرئيس الأميركي " بوش" للولايات المتحدة، وتخوف القيادة المصرية من أجندته في المنطقة، علاوة على الضغوط الإسرائيلية أدت إلى تغيير لغة الخطاب السياسي المصري لجهة العلاقة مع إسرائيل بصورة دراماتيكية، وتجلى ذلك في تصريحات الرئيس المصري حسني مبارك الدافئة تجاه " شارون" (محارب، 2005). وتواصلت العلاقات في التحسن بعد ضغط إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام بتاريخ 5 كانون الأول 2004.

4. 5 الموقف الأردني:

صرح الدكتور مروان المعشر نائب رئيس الوزراء الأردني أن الأردن ينظر بأهمية إلى الانسحاب الإسرائيلي من غزة في إطار خطة فك الارتباط من جانب واحد، بحيث لا يكون نهاية لخطة "خارطة الطريق"، بل جزءا منها، وأن لا تتوقف العملية السلمية بالانسحاب الإسرائيلي، وإلا فسيكون لذلك انعكاسات خطيرة على الأردن وفلسطين (القدس، 2005، 2 آب).

وتعلق إسرائيل أهمية كبيرة على الموقف الأردني من خطة فك الارتباط، حيث لا زال الأردن يحتل مكانة مهمة في إستراتيجية إسرائيل في المنطقة، سيما بعد احتلال أمريكا للعراق، واشتعال المقاومة العراقية، وتعاظم دور إيران فيها، وازدياد نفوذ ونشاط التيار الديني في السعودية، علاوة على الأوضاع غير المستقرة في سوريا ولبنان. وقد استمرت إسرائيل بتنسيق المواقف بين الدولتين، خاصة فيما يتعلق بخطة فك الارتباط من خلال مبعوثين سياسيين وأمنيين رفيعي المستوى من كلا الجانبين.

6. الموقف الفلسطيني من خطة فك الارتباط:

نظر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات إلى خطة فك الارتباط بنوع من الريبة، خاصة أنها جاءت بتوقيت يتزامن مع التحقيقات الجارية ضد رئيس الحكومة

الإسرائيلية " شارون"، ومع ذلك لم يرفض فكرة انسحاب إسرائيل من أي أرض فلسطينية.

وقد عبرت القيادة الفلسطينية في اجتماعها المنعقد في 19 نيسان 2004 في مقر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مبنى المقاطعة بمدينة رام الله عن موقفها من خطة " شارون" ورسالة الضمانات الأميركية ل" شارون"، وجاء في البيان الذي صدر عن القيادة الفلسطينية. " أن المطروح من ما يسمى الانسحاب من غزة هو تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير من خلال إبقاء السيطرة الإسرائيلية على المياه الإقليمية والمعابر الدولية والأجواء مع إبقاء منشآت عسكرية إسرائيلية". وأضاف البيان " إن خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي " شارون" تشكل إجحافا بكافة مسائل مفاوضات الوضع النهائي، وأنها تتناقض مع قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي"، وشدد البيان على ضرورة " الانسحاب الحقيقي من قطاع غزة، وليس الشكلي والانسحاب المتزامن من الضفة الغربية، واعتبار ذلك جزءا من خطة "خارطة الطريق" وليس بديلا عنها ".

وحول الموقف الأميركي من خطة " شارون" والضمانات التي حصلت عليها، أكدت القيادة الفلسطينية رفضها أي انحراف عن مبادئ وقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها مبدأ الأرض مقابل السلام، وعدم مكافأة الاحتلال والاستيطان. وأكدت القيادة على ضرورة الحصول على توضيح مؤكد وخطي من الإدارة الأميركية، ورفض الموقف الأميركي المخالف للشرعية الدولية، لأن ما ورد في رسالة الضمانات الأميركية يتناقض مع القرارات الدولية، والقانون الدولي، ويتنافى مع الاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي (مركز الإعلام الفلسطيني، 2004، 20 نيسان).

ومن جهته وجه أحمد قريع رئيس الوزراء الفلسطيني السابق، رسالة خطية إلى الرئيس الأميركي " بوش" أوضح فيها موقف القيادة الفلسطينية من رسالة الضمانات الأميركية وتناقضها مع القانون الدولي، ومبدأ الأرض مقابل السلام، إضافة إلى تناقضها مع الضمانات التي قدمتها الإدارة الأميركية السابقة للفلسطينيين، ويضمنها رسالة ضمانات وزير الخارجية الأميركي الأسبق "جيمس بيكر"، والتي تعارض أية إجراءات أحادية الجانب تجحف بقضايا الوضع النهائي (أرناؤوط، 2004، 22 نيسان).

وعلى ضوء المواقف التي أبدتها الأطراف الإقليمية والدولية المهتمة بعملية السلام من خطة فك الارتباط وبشكل خاص الموقف الأوروبي، والموقف المصري. شهد الموقف الفلسطيني تغيرا تدريجيا تجاه خطة " شارون"، حيث أعلن موافقته على المبادرة المصرية التي سعت لجسر الهوة بين خطة فك الارتباط وخطة "خارطة الطريق" (مركز الإعلام الفلسطيني، 2004، 13 حزيران).

وفي تطور لاحق أصدرت وزارة الخارجية الفلسطينية السابقة وثيقة رسمية أكدت فيها استعداد الجانب الفلسطيني، وجاهزيته للتنسيق مع الإسرائيليين لتأمين نجاح خطة فك الارتباط، وأوضحت الوثيقة بأن المشاركة الفلسطينية مقرونة بتوضيح الجانب الإسرائيلي للنقاط الآتية:

أولا، ما هي صلات الارتباط بين الانسحاب من قطاع غزة، وتنفيذ خطة "خارطة الطريق"، أي هل الانسحاب من القطاع هو أولا وأخيرا ؟ أم أنه جزء من تنفيذ خطة "خارطة الطريق"، وليس بديلا عنها؟

ثانيا، ما هو الوضع القانوني لقطاع غزة بعد هذا الانسحاب ؟ هل سيكون هذا الوضع بديلا عن الوحدة الجغرافية والسياسية والكيانية للأرض الفلسطينية ؟ أم سيتم النظر إليه، باعتبار قطاع غزة جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، كوحدة جغرافية واحدة، وسلطة مركزية واحدة وكيان واحد ؟

ثالثا، ما هو الوضع بالنسبة للسيطرة على المعابر والترابط الجغرافي بين الضفة وغزة، والمعبر الحدودي بين قطاع غزة ومصر، والسيطرة على الأجواء والمياه الإقليمية في اليوم التالي للانسحاب ؟

ورفضت الوثيقة الفلسطينية الاجراءات الإسرائيلية ومواصلة الاستيطان والتوسع الاستيطاني، الاستمرار في بناء الجدار الفاصل، تطويق مدينة القدس، لرسم حقائق جديدة في الضفة الغربية. وأكدت الوثيقة على عدم استعداد الجانب الفلسطيني لإعطاء الغطاء والشرعية لخطوة قررتها إسرائيل من جانب واحد، ولا أحد قادر على إبلاغ الجانب الفلسطيني موقع تلك الخطوة من خطة "خارطة الطريق" (أرناؤوط، 2005، 26 نيسان).

الفصل الرابع
العقبات الإسرائيلية أمام خطة " شارون"
ومنهجية " شارون" في مواجهة تلك العقبات وتخطيها

1. تمهيد
   1. 1 **العقبات الإسرائيلية أمام خطة " شارون"**
   2. 1 **المعارضة داخل حزب الليكود**
   2. 2 **المعارضة عند محافل المستوطنين واليمين المتطرف**
   2. 3 **العقبات التي اعترضت خطة " شارون" داخل الحكومة الإسرائيلية**
   2. 4 **العقبات التي اعترضت خطة " شارون" في الكنيست**
3. منهجية " شارون" في مواجهة العقبات وتخطيها
   3. 1 **إقرار الخطة في الحكومة الإسرائيلية**
   3. 2 **المصادقة على الخطة في الكنيست**
   3. 3 **تشكيل حكومة جديدة، وتوسيع القاعدة البرلمانية للائتلاف الحكومي**

الفصل الرابع
العقبات الإسرائيلية أمام خطة " شارون"
ومنهجية " شارون" في مواجهة تلك العقبات وتخطيها

1. تمهيد:

لقيت التوجهات السياسية التي أعلن عنها رئيس الحكومة الإسرائيلية "آرئيل شارون" منذ خطابه في مؤتمر هرتسيليا في 18 كانون أول 2003، وما تلاها من موافقة مشروطة للحكومة الإسرائيلية على خطة "خارطة الطريق"، وإعلان " شارون" عن خطة فك الارتباط من جانب واحد معارضة شديدة في أوساط إسرائيلية متعددة، خصوصاً في معسكر اليمين الإسرائيلي الذي ينتمي له " شارون".

وأخذت المعارضة للخطة أشكالاً وتعبيرات مختلفة، بدءًا بالمعارضة الحزبية الداخلية، ومروراً ببلورة معسكرات على مستوى الحزب الواحد، وبين أكثر من حزب، وانتهاءً باستخدام الأسلحة الدينية التوراتية بالتكفير، التخوين والتهديد بالقتل والدعوة إلى الانتحار الجماعي.

سنتناول في هذا الفصل، العقبات الرئيسة أمام خطة " شارون" في حزب الليكود، وفي أوساط اليمين المتطرف والمستوطنين، وداخل التيارات الدينية. وسنتطرق إلى العقبات التي واجهت الخطة في الحكومة الإسرائيلية وفي الكنيست وعند الرأي العام الإسرائيلي. وسنسلط الضوء على منهجية " شارون" في تخطي تلك العقبات، وإقرار الخطة في الحكومة والكنيست ووضعها موضع التنفيذ.

2. العقبات الإسرائيلية أمام خطة " شارون":

2. 2 المعارضة داخل حزب الليكود:

جاءت المعارضة الحقيقية للتوجهات السياسية ل"آرئيل شارون" من معسكر اليمين الذي ينتمي له، وبشكل خاص من داخل حزب الليكود الذي كان يتزعمه، ويدين له بفضل إعادة تنظيمه، وعودته للسلطة، وزيادة عدد أعضائه في الكنيست في انتخابات عام 2003 [1]، ذلك بعد الهزيمة المدوية التي لحقت به (أي الحزب) في عهد زعيمه السابق "بنيامين نتنياهو" أمام زعيم حزب العمل "إيهود باراك" في انتخابات عام 1999.

عارض مركز حزب (الليكود) في وقت مبكر مقترحات " شارون" بمؤتمر هرتسيليا في 18 كانون الأول 2003 وقبوله المشروط لمبدأ إقامة دولة فلسطينية (بن، 2002، 22 كانون الأول)، وتلاه معارضة شديدة في أوساط أعضاء ومؤيدي حزب الليكود لموافقة الحكومة الإسرائيلية (المشروطة) على خطة"خارطة الطريق". تجلت هذه المعارضة خلال اجتماع نظم بحضور " شارون" في حيفا لحشد التأييد لمرشح حزب الليكود لرئاسة بلدية المدينة، فما أن اعتلى " شارون" منصة الخطاب حتى جوبه بعبارات استنكار لخطته واصفين إياها بـ (خارطة الدماء)؛ الأمر الذي اضطره لقطع خطابه لبعض الوقت (بن، 2003، 29 أيار).

وبعد إعلان خطة فك الارتباط، برزت خلافات حادة داخل حزب (الليكود)، حيث انقسم الحزب إلى ثلاثة معسكرات رئيسة. تألف المعسكر الأول من (المعتدلين) وهم الأعضاء والوزراء المؤيدين لخطته، ومن أبرز رموز هذا المعسكر: نائب رئيس الحكومة "إيهود أولمرت"، وزير الدفاع "شاؤول موفاز"، ووزيرة العدل "تسيبي ليفني". وتألف المعسكر الثاني من أعضاء في الحزب بينهم وزراء في حكومة " شارون"، عارضوا بشدة خطته من منطلقات أيديولوجية. ووقف على رأس هذا المعسكر (المتمردين)، الوزير في مكتب رئيس الحكومة "عوزي لانداو"، ووزير الزراعة "يسرائيل كاتس"، وغيرهما. أما المعسكر الأخير فتألف من وزراء في الحكومة حركت معارضتهم لخطة رئيس الحكومة " شارون" دوافع سياسية براغماتية لها علاقة بتعزيز مكانتهم وتقوية دورهم في الحزب والحكومة ومجمل الحياة السياسية الإسرائيلية. وضم هذا المعسكر وزير المالية "بنيامين نتنياهو"، ووزير الخارجية "سيلفان شالوم"، ووزيرة المعارف "ليمور ليفنات".

---

(1) حصل حزب الليكود على 38 مقعدا في انتخابات عام 2003، بعد أن كان قد حصل على 19 مقعدا في انتخابات عام 1999، وبعد ظهور نتائج الانتخابات انضم حزب " يسرائيل بعليا" الذي حصل على مقعدين، إلى حزب الليكود، فأصبح عدد أعضاء الكنيست لحزب الليكود 40 عضوا.

في ظل انقسام حزب (الليكود) على نفسه، وتفاقم الصراع داخله، وإصرار " شارون" على المضي قدما في خطة فك الارتباط، تم تداول عدة اقتراحات، وجرت عدة مشاورات حول كيفية الخروج من هذا الانقسام وفي حينه كان المعارضون للخطة أقلية، وعلى أثر ذلك توصل الطرفان لحل يفضي بإجراء استفتاء لمنتسبي حزب (الليكود) بشأن الخطة. وفي مطلع شهر أيار 2004 نظم الحزب بمبادرة من معسكر " المتمردين " استفتاءً لمنتسبيه بشأن خطة فك الارتباط إذ صوت ضد الخطة نحو 62 % من أعضائه، فيما بلغت نسبة المؤيدين للخطة نحو 38 %، وهي نسبة لم تكن تراود أكثر المعارضين تشدداً (يوعاز، 2004، 3 أيار). في أعقاب الاستفتاء، مني " شارون" بهزيمة نكراء؛ إذ أظهرت نتائج الاستفتاء – خلافا لاستطلاعات الرأي وتوقعاته - سقوط الفرضيات الأساسية التي بنى عليها معسكره. وفي مقدمة هذه الفرضيات تأثير زيارة " شارون" إلى واشنطن، والدعم الذي تلقاه من الرئيس " بوش"، إلى جانب الافتراض بأن تأييد كبار الوزراء مثل "نتنياهو"، "ليمور ليفنات" و"سيلفان شالوم" للخطة سيحسم بوضوح نتيجة الاستفتاء لصالح "شارون". وكذلك الافتراض بأن اغتيال عبد العزيز الرنتيسي[1] سيساعد على زيادة التأييد ل" شارون" الذي سيظهر بصورة " المحارب الذي لا يتوانى عن ضرب العدو " (كيبت، 2004، 3 أيار).

في التاسع عشر من آب 2004 صوت معظم أعضاء مركز حزب (الليكود) ضد اقتراح " شارون" بضم حزب العمل إلى الائتلاف الحكومي، الأمر الذي وضع المزيد من العقبات أمامه، وفوت عليه فرصة تشكيل حكومة مستقرة وقادرة على تنفيذ خطته السياسية (جدعون، 2004، 20 آب). في 21 تشرين الثاني 2004 بعث رئيس الكنيست "روبي ريفلين" رسالة إلى ثلاثة آلاف من أعضاء مركز الحزب حمل فيها بشدة على رئيس الحكومة زعيم (الليكود)، واتهمه بـ "خيانة أرض إسرائيل"، معتبراً خطة الانسحاب من غزة خطوة أولى على طريق التخلي عن الضفة الغربية والقدس (جدعون، 2004، 22 تشرين الأول).

في 5 كانون الثاني 2005 أرسل ثلاثة عشر عضواً من كتلة (الليكود) البرلمانية، بينهم أحد عشر عضواً من معسكر " المتمردين " رسالة لكتلة يهدوت هتوراه البرلمانية، أعلنوا فيها بأنهم لن يدعموا الحكومة الجديدة التي ستنضم لها يهدوت هتوراه. مما ساهم بتأخير صدور القرار النهائي من قبل حاخامات يهدوت هتوراه بشأن الانضمام للائتلاف الحكومي (مزال، 2005، 5 كانون الثاني).

---

(1) قائد بارز في حركة حماس، اغتالته اسرائيل في 17 نيسان 2004.

وفي أعقاب إقرار خطة فك الارتباط في الكنيست، وقع ستة وعشرون وزيراً ونائباً من حزب (الليكود) عريضة تدعو " شارون" إلى إجراء استفتاء عام حول خطة فك الارتباط؛ بهدف إعاقة تنفيذ الخطة، ومن بين موقعي العريضة الوزراء "اليمور ليفنات"، "بنيامين نتنياهو"، "داني نافيه"، "سيلفان شالوم"، نائب الوزير "يعقوب إدري"، رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست "يوفال شتاينيتس"، رئيس لجنة الدستور والقضاء ميخائيل إيتان، رئيس الكنيست "روبي ريفلين"، رئيس الائتلاف الحكومي في الكنيست "جدعون سار"، وغيرهم. كما وقع على العريضة الوزراء الذين صوتوا ضد الخطة في الكنيست وهم "تصاحي هنغبي"، "إسرائيل كاتس"، و"نتان شيرانسكي" (مزال، 2005، 21 شباط).

نستنتج مما سبق حجم الأزمة الأيديولوجية التي واجهها حزب (الليكود) الذي بنى نفسه في سنوات السبعين من القرن الماضي على أيديولوجيه حزب " حيروت [1]" اليميني المتشدد - ولا زال يضم بين صفوفه شخصيات متطرفة أبرزها عوزي لانداو – تتبنى الجانب المتطرف من أفكار الحزب، إلى جانب مجموعة يمينية متطرفة هي "زو ارتسينو" (هذه بلادنا) بزعامة فيجلين، انضمت تكتيكياً لليكود قبل الانتخابات الأخيرة، ونجحت في إدخال مئات الأشخاص إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب، التي تضم نحو ثلاثة آلاف عضوا؛ ولكن هذه المجموعة، لا تصوت (لليكود) في الانتخابات البرلمانية، بل تريد الحفاظ عليه ملتصقاً بالأحزاب اليمينية المتطرفة (جرايسي، 2004، 12 كانون الثاني). وكان ينتمي نحو أحد عشر عضواً من الكتلة البرلمانية لحزب الليكود في الكنيست لمعسكر المتمردين، ولكنهم ليسوا من المستوى القيادي الأول. وعلى مقربة من هذا المعسكر يقف "بنيامين نتنياهو"، الذي يريد التميز عن " شارون" لأغراض المنافسة القادمة على زعامة الحزب، مستعينا بمعسكر المتمردين لدعمه أمام منافسيه، خاصة وأن معسكر "شارون" بات مرتبطاً بالثلاثي؛ " أولمرت وموفاز وليفني". وبالتالي لم يبق "لنتنياهو" سوى معسكر "المتمردين ".

3. 2 المعارضة داخل محافل المستوطنين واليمين المتطرف:

بعد إقرار خطة "خارطة الطريق" من قبل الحكومة الإسرائيلية، شن ناشطو محافل المستوطنين واليمين المتطرف " حملة تحريض شخصية " ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية "آرئيل شارون". وشبهت صحيفة معاريف الإسرائيلية - الصادرة في 28 أيار 2003- تلك الحملة التي اشتملت على تنظيم مظاهرات ضخمة، ورفع يافطات كتب عليها عبارات من قبيل " شارون" "خائن " وتوزيع صور

(1) للتوسع في الموضوع أنظر (نويبرغ، 1991)، (بدر، 1985).

وملصقات يظهر فيها " شارون" معتمرا كوفية فلسطينية، بتلك الحملة التحريضية التي شنتها ذات المحافل ضد رئيس الوزراء الراحل رابين عقب اتفاقات أوسلو.

بعد نجاح " شارون" في تمرير خطة فك الارتباط أحادي الجانب " من حيث المبدأ " داخل الحكومة الإسرائيلية، وبدء الاستعدادات لاتخاذ القرارات والقوانين الإجرائية التي تسهل هذه العملية في المستقبل، لم يرق لمحافل المستوطنين واليمين المتطرف ذلك؛ إذ اعتقدوا أن من واجبهم ليس فقط منع " شارون" من الإقدام على خطة تفكيك المستوطنات وإنما للحيلولة دون تفكير أي إسرائيلي في المستقبل تفكيك المستوطنات. منطلقين من قناعة مؤداها: إذا لم ينجح " شارون" في ذلك فليس بوسع أي إسرائيلي آخر النجاح في مهمة كهذه (موسى، 2004، 13 أيلول). وعليه فقد حشد اليمين كل قواه واستخدم جميع أوراقه الاحتجاجية والإعلامية والسياسية والحزبية والدينية، وبدأ خطته الكبرى لمواجهة خطة " شارون" وإحباطها، من خلال منظومة من الخطوات أبرزها: التهديد بحرب أهلية، بعد تمكن اليمين المتطرف من كسب التأييد في مركز ومؤتمر الليكود ضمن خطة الفصل من جهة، وقطع الطريق أمام وحدة مؤقتة مع حزب العمل من جهة أخرى. رافق ذلك حملة ضخمة قام بها المستوطنون أطلق عليها " حملة طرق الأبواب " حيث قاموا بالاتصال مع كل عضو من أعضاء مركز الليكود، لضمان معارضة مركز الحزب لخطة الانفصال التي طرحها " شارون" بغية عرقلة تنفيذ الخطة؛ لسحب الشرعية الحزبية التي يتمتع بها " شارون"، والحيلولة دون تشكيل ائتلاف حكومي قادر على تنفيذ خطته.

إلى جانب ذلك، أصدر مفكرو اليمين الإسرائيلي عريضة تدعو إلى رفض إخلاء المستوطنات واعتبار ذلك جريمة ضد الإنسانية. ووقع على العريضة نحو 185 شخصية بينها والد وزير المالية "بنيامين نتنياهو" وشقيقه، مديران سابقان لديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية، " سجناء ضمير " سابقون من الاتحاد السوفياتي، ضباط سابقون في الجيش الإسرائيلي، أعضاء كنيست سابقون، وعلماء ورؤساء سلطات محلية وأدباء وأساتذة جامعات. وجاء في هذه العريضة: " في ضوء نوايا حكومة " شارون" بهدم مستوطنات في أرض إسرائيل وتسليمها لأيدي العدو، واقتلاع سكانها وطردهم بالعنف، فإننا نعلن أن الاقتلاع والطرد يشكلان جريمة قومية وجريمة ضد الإنسانية، ومظهرا استبداديا وإجراميا ظالما، يرمي لاستلاب حق اليهود، لأنهم يريدون العيش في أرضهم "، ودعت العريضة " جميع الضباط والجنود ورجال الشرطة للإصغاء لصوت ضميرهم الإنساني، وعدم المشاركة في أفعال تصمهم بالعار، وتجعلهم يأسفون عليها طوال حياتهم". كما ودعت العريضة الحكومة الإسرائيلية إلى عدم إصدار هذا الأمر، غير القانوني الفاضح، إلى الجيش والشرطة، الذي يحظر تنفيذه للحيلولة دون وقوع انشقاق داخل الشعب والجيش (المشهد الإسرائيلي، 2004، 10 أيلول).

كما استخدم اليمين المتطرف " سلاح الدين " لإحباط خطة الفصل، ففي 29 حزيران 2004، ألقى الحاخام " أفيغدور نبنزال " خطابا في القدس الشرقية ضد "شارون" لفظ فيه مصطلح "دين روديف" وهو اللفظ إياه الذي ذات يوم استخدم ضد "رابين" ، ويعني هذا التعبير مشروعية ملاحقة ومطاردة وقتل كل من يتنازل عن جزء من أرض إسرائيل لغير اليهود (شرغاي، 2004، 30 حزيران). وفي 16 أيلول 2004، قال الحاخام "يوسف ديان" من مستوطنة "بساجوت: " إنه مستعد لإصدار فتوى بقتل " شارون" كما فعل في حينه مع رابين وهو ما يعرف بـ " طقس الضرب بسياط من نار " أو "بولسادينورا " بلغة التوراة". وتعتبر هذه الفتوى عقابا لكل من يحاول أن يخطو خطوات تتعارض مع النظام الكوني وفق مفاهيم الديانة اليهودية، فيما تشكل موافقة حاخام على إجراء طقس كهذا لشخص ما، إهدارا لدمه (عواودة، 2004، 16 أيلول). وفي 9 كانون ثاني 2005 وصف الحاخام الأكبر سابقا "مردخاي إلياهو" قرار الحكومة الإسرائيلية بأنه فضيحة وعار بحسب التوراة، واعتبر تنظيم خطة الإخلاء أمرا محظورا، وذلك " لأن أرض إسرائيل عطية من الله ولأنها ستحضر القتلة وتعرض سكان الدولة للخطر ". ودعا كل يهودي لتقديم العون بجسده وماله وروحه ضد الإخلاء (يديعوت أحرونوت، 2005، 9 كانون الثاني).

علاوة على ذلك، هدد مستوطنون متطرفون بإمكانية استخدام السلاح ضد أفراد قوات الأمن الإسرائيلي، إذا ما أصرت الحكومة الإسرائيلية على إخلاء المستوطنات. كما حذر رئيس جهاز الأمن العام " الشاباك" "آفي ديختر"، من احتمال تعرض رئيس الحكومة "آرئيل شارون" إلى الاغتيال لأسباب سياسية. وقال في سياق استعراضه لمجمل الأوضاع الأمنية أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست: " أن فئة تضم نحو مائتين من غلاة المتطرفين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة" تتطلع بشكل جدي وفاعل إلى موت رئيس الحكومة ". مشيراً إلى أن هناك حلقه من مئات المؤيدين لهذه " النواة الصلبة " ورغبتها في التخلص من " شارون" للحيلولة دون تنفيذ خطة فك الارتباط، وإخلاء المستوطنات (جدعون، 2004، 21 تموز). كما دعا أحد قادة مجلس المستوطنات في الضفة والقطاع "بنحاس فالرشتاين" مؤيدي اليمين الإسرائيلي إلى اقتحام حواجز الجيش الإسرائيلي، والإخلال بالنظام العام، وخرق الأوامر، والاستعداد لدخول السجن في سبيل إحباط إخلاء المستوطنات (سيجل، 2004، 20 كانون الأول).

وقد ذهبت تهديدات غلاة اليمين المتطرف إلى أبعد من ذلك، حيث رصد جهاز الأمن العام "الشاباك " أخطارا بقيام متطرفين يهود بتنفيذ عملية في المسجد الأقصى، بهدف إفشال خطة الفصل من خلال طائرة هوائية، أو طائرة خفيفة محملة بالمواد المتفجرة يقودها انتحاري يهودي، كما ظهرت تهديدات من خلال عدة مواقع على الانترنت بانتحار جماعي يتزامن مع تنفيذ إخلاء المستوطنات (القدس، 2005، 15 شباط).

ولم يسلم قبر زوجة رئيس الحكومة الإسرائيلية "آرئيل شارون" من التهديد بالتدمير والاستيلاء على الجثة، الأمر الذي دفع " شارون" بالاستعانة بخدمات شركة خاصة للحراسة من أجل حراسة القبر (زينجر وجدعون، 2005، 15 شباط). وترافقت كل هذه الخطوات مع حملة إعلامية قوية تهدف إلى نزع الشرعية عن " شارون" وعن فكرة الفصل.

4. 2 العقبات التي واجهت " شارون" داخل الحكومة:

تتبع المشاكل والعقبات - التي واجهت " شارون" داخل حكومته- من طبيعة الائتلاف الحكومي المكون من حزب (الليكود) المنقسم على نفسه بشأن خطة فك الارتباط (12 وزيرا)، حزب شينوي المؤيد للخطة (7 وزراء)، حزب المفدال المعارض للخطة (وزيران) وحزب الاتحاد الوطني المعارض للخطة (وزيران).

انعكست مظاهر معارضة حزب الليكود، ومحافل المستوطنين، واليمين المتطرف للتوجهات السياسية ل"آرئيل شارون" التي تحدثنا عنها آنفا داخل الحكومة الإسرائيلية، وهو ما اعتبر في نظر هؤلاء ميدانا أساسيا لإحباط تلك التوجهات.

منذ إعلان " شارون" خطته السياسية، واجهته معارضة شديدة من قبل وزيري حزب الاتحاد القومي: "أفيغدور ليبرمان" "وبني أيلون"، ووزيري حزب المفدال "إيفي إيتام" "وزوبلون أورليف"، إلى جانب عدد من وزراء (الليكود)، بما في ذلك وزير المالية "بنيامين نتنياهو"، ووزير الخارجية "سيلفان شالوم"، ووزيرة التعليم "ليمور ليفنات"، ووزير الأمن الداخلي "تساحي هنغبي" ووزير الزراعة "يسرائيل كاتس" ووزير الصحة "داني نافيه"، و"عوزي لانداو" الوزير في مكتب رئيس الحكومة، و"نتان شيرانسكي" وزير الشتات وشئون القدس، بذلك كان عدد الوزراء المعارضين لخطة " شارون"- 12 وزيرا وهو ما يفوق الوزراء المؤيدين 11 وزيرا– الأمر الذي وضع " شارون" في موقف حرج؛ إذ لم يكن هناك من سبيل أمامه سوى بذل المزيد من الجهود والمناورات السياسية لتغيير مواقف بعض وزرائه، وإحداث تغيير في تركيبة الحكومة، لضمان تمرير خطته داخلها كمقدمة لطرحها للتصويت في الكنيست.

لم يكن من السهل على " شارون" تغيير مواقف وزرائه؛ حيث نبعت مواقف جزء منهم - كما أسلفنا- من أسباب أيديولوجية، في حين نبعت معارضة البقية الأخرى، وخصوصا " الترويكا " "نتنياهو" و"شالوم" و"ليفنات" من أسباب تكتيكية، وحسابات لها علاقة بالتطلع لقيادة حزب الليكود وبالدور والمكانة والمستقبل السياسي، أكثر من كونها أسبابا مبدئية. وكان مطلوبا من " شارون" تقديم تنازلات شكلية لهذه المجموعة كي يتمكن من ضمان تأييدها، وهو ما سنتناوله لاحقا. أما فيما يتعلق بتغيير تركيبة الحكومة، فقد كان الأمر أكثر تعقيدا، فعند انسحاب أو طرد وزراء اليمين المتطرف، فإن قاعدة الحكومة البرلمانية ستتقلص إلى 55 نائبا؛ مما يعني سقوطها

الفوري، إلا إذا منحها حزب العمل شبكة أمان مؤقتة لتجتاز اقتراحات حجب الثقة. ناهيك عن أن من شأن ذلك مفاقمة حدة الانقسام داخل (الليكود). ويتطلب ضم أحزاب أخرى للائتلاف الحكومي أن تكون مستعدة لدعم خطة " شارون"، وهذا ينطبق بالتحديد على حزب العمل بزعامة "شمعون بيرس" المتلهف شخصيا للشراكة مع " شارون"، ولكن هذه الإمكانية لم تكن متاحة على المدى القريب أو على الأقل قبل بت المستشار القضائي للحكومة "ميني مزوز" في ملف الارتشاء والفساد المنسوب ل" شارون"، هذا فضلاً عن إعلان بعض أركان حزب العمل رفضهم القاطع المشاركة في حكومة وحدة وطنية من جديد بزعامة " شارون"، ووقف على رأس هذا التوجه: "متان فلنائي"، "أفرايم سنيه"، "بنيامين بن أليعازر"، و"عميرام متسناع". ثم إن أوساطا واسعة في (الليكود) لم تكن متحمسة لهذه الشراكة التي قد تكلف أحد وزراء الترويكا- وربما أثنين منهم - ثمنا باهظا بالتخلي عن المنصب لحساب "بيرس"، وقطب آخر من حزب العمل، كما أن ضم حزب العمل للحكومة يحتاج إلى تصديق مركز الحزب التي سبق وأن رفضت هذه الفكرة (تلحمي، 2004، 14 تشرين الأول).

أما ضم أحزاب دينية (حريدية) مثل شاس أو يهدوت هتوراه إلى الحكومة فهذا يعني تلقائيا تنازل "شارون" عن حليفه الأساسي في الحكومة الحالية وهو حزب شينوي العلماني بزعامة "تومي لبيد"، الرافض مبدئيا للمشاركة في حكومة تضم أحزابا (حريدية)، بالإضافة إلى أن أحدا لا يضمن أن تصوت الأحزاب (الحريدية) إلى جانب خطة الفصل، حتى مقابل إغداق الموارد المالية عليها (تلحمي، 2004، 14 تشرين الأول).

وفي حال عدم قدرة " شارون" على تمرير خطته داخل الحكومة، فإن حزب شينوي لن يبقى بها، حيث أعلن أقطاب الحزب أنهم لن يبقوا في الحكومة في حالة كهذه (جدعون ومزال، 2004، 3 حزيران).

يتضح مما سبق حجم المشاكل والعقبات التي واجهت " شارون" داخل الحكومة الإسرائيلية التي أعاقت تمرير خطة فك الارتباط أحادي الجانب بسلاسة وهدوء.

5. 2 العقبات التي واجهت خطة " شارون" في الكنيست:

تشكلت الكنيست السادسة عشر[1] من أحزاب الليكود (40 نائبا)، العمل (21 نائبا)، شينوي (17 نائبا) شاس (11 نائبا)، الاتحاد القومي (8 نواب)، المفدال (6 نواب)، يهدوت هتوراه (5 نواب)، ميرتس – ياحد (6 نواب)، التجمع الوطني (3 نواب)، الجبهة والقائمة العربية للتغيير (3 نواب)، والموحدة (نائبين). وقد سبق وتناولنا العقبات التي تقف أمام خطة " شارون" في حزب الليكود[2]؛ حيث يوجد أغلبية في مؤتمر (الليكود) تعارض الخطة، أما في حزبي الاتحاد القومي والمفدال، وهي لسان حال محافل المستوطنين واليمين المتطرف، فكانت المعارضة لخطة " شارون" مطلقة. إضافة إلى معارضة معلنة في أوساط حركة شاس للخطة، إذ طالب الزعيم الروحي لحركة شاس الراب "عوفاديا يوسف" أعضاء (الليكود) وأعضاء الكنيست، بالوقوف وقفة رجل واحد والتصويت ضد خطة فك الارتباط، وأضاف: " هناك خطر أكيد على سكان أشكلون؛ لأنهم سيكونون في مرمى قذائف الهاون وصواريخ القسام، ولا يوجد لدي أدنى شك في ذلك. قبل ثلاثين سنة تحدثت عن الأرض مقابل السلام، ولا زلت أؤمن بذلك حتى الآن، وأعني السلام الحقيقي وليس مجرد كلام. لا يوجد شريك في عملية السلام، وفي الواقع لا يوجد أحد يمكن التفاوض معه ". وأضاف أيضا: " يتوجب علينا الانتظار بصبر، وعدم منح "الإرهابيين" أي شيء بدون مقابل، سوف يقولون إنهم انتصروا إذا جعلنا اليهود يهربون من هناك. يجب عدم ترك المكان لصالح "الإرهابيين" الذين يسكنون في غوش قطيف ويقومون بالقتل. ولذلك أطالب كل أعضاء الليكود وباقي الأحزاب أن يحكموا ضمائرهم، ماذا ستجيبوا في حال إطلاق النار ووقوع ضحايا ؟ كيف تعرضون إسرائيل للخطر ؟ " (المشهد الإسرائيلي، 2004، 24 تشرين الأول).

وكان رئيس حركة شاس، عضو الكنيست "ايلي ياشاي"، قد أكد لرئيس الحكومة "آرئيل شارون" أن تأييد شاس للخطة غير وارد في الحسبان.

أما يهودت هتوراة، فلم تعط أي تلميحات حول حقيقة موقفها من الخطة، وقد تركت ذلك للساعات الأخيرة قبل التصويت على الخطة في الكنيست، وهي بالطبع ستحرص على جني ثمن كبير مقابل تأييدها للخطة. وفيما يتعلق بالأحزاب العربية فقد دعمت كتلة " القائمة الموحدة "[3] الخطة، فيما اتخذت كتلتي "التجمع الوطني الديمقراطي"، "الجبهة والقائمة العربية للتغيير" موقفا سياسيا مبدئيا ضد الخطة؛ حيث يعتقد النواب العرب بأن " شارون" يسعى من خلال خطته لضم أكبر مساحة من

---

(1) للتوسع في الموضوع أنظر (أوراق اسرائيلية 20، أيار 2004).
(2) أنظر صفحة رقم (60) من هذه الدراسة.
(3) تضم عضوي الكنيست عبد المالك دهامشة وطلب الصانع.

الأراضي العربية في الضفة الغربية، والتخلص من أكبر عدد ممكن من السكان، لجهة تعزيز الكتل الاستيطانية حول القدس وفي الضفة الغربية.

بعد أن أنهى " شارون" معركته الأولى في الحكومة الإسرائيلية، وتم إقرار خطة فك الارتباط بصيغتها المعدلة، اضطر لتجميع قواه من جديد ليخرج إلى واحدة من أهم المعارك في حياته على الائتلاف الحكومي الجديد، من أجل البقاء في منصبه والتمكن من تمرير خطته في الكنيست.

3. منهجية " شارون" في مواجهة وتخطي العقبات:

إن أكبر التحديات التي واجهت " شارون" في تمرير خطته في الحكومة الإسرائيلية، هي نتائج استفتاء أعضاء (الليكود) في 2 أيار 2004 ضد الخطة. وفي أعقاب ذلك درس " شارون" بعناية الإمكانات الصعبة المتاحة أمامه، وقرر التظاهر بالرضوخ لإرادة أغلبية أعضاء حزبه حتى لا يفقد شرعيته الحزبية، لكنه لم يتنازل أبدا عن خطته، وإنما اتجه لبلورة خطة بديلة مقلصة تنطوي على تنازلات أقل من خطته الأصلية.

وأعلن " شارون" أنه بصدد بلورة خطة معدلة لطرحها على حكومته كخطة بديلة لخطة فك الارتباط التي أجهضها حزب (الليكود) في الاستفتاء، وتناولت الخطة انسحابا تاما من جميع المستوطنات في قطاع غزة ومن أربع مستوطنات أخرى في شمال الضفة الغربية، فيما سيكون التنفيذ على مراحل (بن ومزال، 2004، 25 أيار).

بغض النظر عن الغلاف الجديد للخطة فإن مضمونها لم يتغير، وقد أبدى " شارون" إصرارا كبيرا على تمرير خطته في الحكومة، وانتهج في سبيل ذلك أساليب متعددة تتراوح بين تهديد أعضاء حزبه بالاستقالة من منصبه، وبتقديم موعد الانتخابات إذا فشل في تمرير خطته ليحملهم مسئولية التماهي مع اليمين المتطرف وقادة المستوطنين؛ الأمر الذي يؤدي إلى فقدان (الليكود) الحكم كما حصل في تسعينيات القرن الماضي، حين تسبب اليمين في إسقاط حكومتي "اسحق شامير" و"بنيامين نتنياهو". إلى جانب ذلك؛ نجح " شارون" في تليين موقف وزير خارجيته "سيلفان شالوم" الذي عارض بشدة أي خطوة أحادية الجانب، بعد أن منحه ضوءا أخضر لالتقاء مسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية. وبعد أن أصدر تعليمات للسفارة الإسرائيلية في واشنطن، بعدم ترتيب لقاءات لوزراء إسرائيليين يزورون العاصمة الأميركية مع مسئولين أمريكيين دون استئذان وزير الخارجية شالوم (بن ومزال، 2004، 25 أيار). وبذلك تمكن " شارون" من كسر حلقة الترويكا(نتنياهو، شالوم، ليفنات). واستمر بإقناع بقية وزرائه المعارضين للخطة، وعلى رأسهم نتنياهو، وليفنات إلى تغيير مواقفهم وتأييد خطته، مستخدما في ذلك السياق العام المحلي والإقليمي والدولي الداعم للخطة وبشكل خاص دعم الإدارة الأميركية لها.

1. 3 تمرير الخطة في الحكومة:

لم يستطع " شارون" الحصول على التأييد المطلوب لتمرير خطته في جلسة الحكومة الإسرائيلية التي عقدت بتاريخ 30 أيار2004 ، فيما أظهر تصميما على المضي قدما بخطة فك الارتباط، حيث أكد في الجلسة بأنه لن يقبل بأي خطة بديلة، وأضاف: " من لا يريد أن يدعم الخطة سيجد نفسه خارج الحكومة "، وأجل التصويت على الخطة للأسبوع القادم (جدعون ومزال، 2004، 13 أيار).

في 4 حزيران 2004 قام " شارون" بإقالة وزيري حزب الاتحاد القومي "أفيغدور ليبرمان" و"بني أيلون" ليقلص عدد الوزراء المعارضين إلى 10 مقابل 11 مؤيدا، وقد فعل ذلك قبل 48 ساعة حتى تدخل الإقالة حيز التنفيذ قبل بدء أعمال الحكومة (يوعاز، 2004، 6 حزيران).

وفي 6 حزيران 2004، بدأت الحكومة الإسرائيلية جلستها بعد أن رفض " شارون" اقتراح قاضي المحكمة العليا "أدمون ليفي" إرجاء مناقشة خطة فك الارتباط في أعقاب التماسات قدمت إليه ضد إقالة وزيري الاتحاد القومي، والجوانب القانونية المتعلقة بها، خصوصا لجهة احتساب الساعات إلـ 48 المطلوبة لدخول الإقالة حيز التنفيذ(غوتمان، 2004، 7 حزيران).

في موازاة ذلك، تواصلت مساومات اللحظة الأخيرة للتوصل إلى صيغة حل وسط تقنع الوزراء المعارضين بدعم الخطة، وقد تركزت تلك الجهود على وزراء الترويكا (نتنياهو، شالوم وليفنات) التي توجت بموافقتهم على دعم الخطة بموجب التعديل الجديد، حيث إن الخطة المعدلة والمطروحة للتصويت في جلسة الحكومة، تتحدث عن نية الحكومة إخلاء مستوطنات قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، من دون الإتيان على ذكر تعبير نية الحكومة " إخلاء مستوطنات "، لا من حيث المبدأ ولا من حيث الفعل، وأن الحكومة ستصوت على كل مرحلة من مراحل الخطة الأربع قبل الشروع في التنفيذ، وسط توقعات بأن لا تنفذ المرحلة الأولى قبل مطلع آذار العام المقبل (غوتمان، 2004، 7 حزيران). تظاهر وزراء حزب شينوي بالغضب على هذه الصيغة وغادروا الجلسة احتجاجا، لكنهم سرعان ما عادوا إليها بعدما التزم رئيس الحكومة " شارون" بقراءة بيان غير ملزم يحدد مطلع آذار من العام القادم موعدا للشروع في الإخلاء بعد استكمال الاستعدادات لإخلاء المستوطنين حتى الموعد المذكور. وفي نهاية الجلسة صوتت الحكومة على خطة الانفصال المعدلة؛ حيث أقرت الخطة بأغلبية 14 وزيرا ومعارضة 7 وزراء (غوتمان، 2004، 7 حزيران). ورغم اعتبار قبول الحكومة بالخطة " قرارا تصريحيا "، فإن ثمة فرق شاسع بين اتخاذ قرار ليس سوى " إعلان نوايا " وبين تنفيذه، إلا أن الصحف العبرية مالت إلى اعتبار إقرار الحكومة لخطة فك الارتباط أحادي الجانب " قرارا تاريخيا "، لأن الحكومة صوتت عمليا على "أم المشاكل" التي تواجهها إسرائيل

" المشكلة الأكثر إيلاما التي تمزق البلاد بيننا وبين الفلسطينيين "، كما يقول المعلق السياسي في صحيفة معاريف "بن كسبيت" مذكرا بأن خمسة رؤساء حكومة خسروا مناصبهم تحت وطأة هذه القضية (كسبيت، 2004، 11 حزيران).

3. 2 تمرير الخطة في الكنيست:

عززت التوقعات بإعلان المستشار القضائي للحكومة "ميني مزوز" إغلاق ملف الفساد المنسوب إلى " شارون" احتمال تشكيل حكومة جديدة بمشاركة حزب العمل المعارض، تتمتع بقاعدة برلمانية واسعة، وقد أمدت تلك التوقعات " شارون" بجرعة من التفاؤل، وأعادت إليه هيبته ليظهر في جلسة الحكومة الأسبوعية التالية، التي عقدت بعد إقرار خطته السياسية واثقاً من نفسه، وقد وجه " شارون" تهديداً مبطناً للوزراء ونوابهم الذين يعارضون خطته المعدلة، قائلاً إنه لن يقبل بالتمرد ضده أو انتقاد الخطة على الملأ، أو التغيب عن جلسات الكنيست المقبلة، التي ستشهد مزيداً من المحاولات لنزع الثقة عنه. وزاد " شارون" أنه يتحتم على الوزراء ونوابهم - ومن منطلق المسئولية المشتركة، كما حددها القانون - دعم الخطة في الكنيست، وعبر تصريحاتهم الإعلامية "لا التغيب أو السفر للخارج "، وأضاف "أنه أصدر تعليماته إلى رؤساء اللجان المكلفة بدفع تطبيق خطة فك الارتباط وبالشروع في العمل دون أي تأجيل لتنفيذ الالتزام بالجداول الزمنية التي حددتها الحكومة، بهدف إتمام إخلاء قطاع غزة وأربع، مستوطنات في منطقة جنين حتى أواخر العام 2005" (جدعون، 2004، 14 حزيران).

ولم يأل "شارون" جهداً بتجنيد كل دعم ممكن في طرح خطته على الكنيست قبل نهاية شهر تشرين أول، أي قبل إجراء الانتخابات الأمريكية، كنوع من الدعم غير المعلن للرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" على صعيد السياسة الخارجية. وواصل " شارون" اتصالاته بنواب الأحزاب المختلفة لضمان أغلبية برلمانية إلى جانب خطة الفصل. وبعث بوزير دفاعه "شاؤول موفاز"، مرة أخرى إلى الزعيم الروحي لحركة " شاس " الحاخام "عوفاديا يوسف" محاولاً إقناعه بتصويت نواب حركته وعددهم أحد عشر عضوا مع الخطة، وبأن الانسحاب من غزة سيتيح لإسرائيل مواصلة بناء الجدار الفاصل ويحقق الأمن لها.

وفي تاريخ 25 و26 تشرين الأول 2004، ناقشت الكنيست خطة فك الارتباط التي أقرتها الحكومة في 6 حزيران 2004. ووفقاً لمسودة الخطة المنقحة التي وضعها سكرتير الحكومة "يسرائيل ميمون" على جدول أعمال الكنيست ومرفقة برسالة الضمانات الأمريكية، فإنه لن يكون هناك استيطان إسرائيلي في قطاع غزة، في أية تسوية دائمة في المستقبل، أما في الضفة الغربية فالأمر مختلف؛ إذ ستبقى الكتل الكبرى ومستوطنات أخرى جزءا من إسرائيل. وتوقعت إسرائيل أن يقلل الانسحاب

من غزة الاحتكاك مع الفلسطينيين، فيما أن إتمام الخطة سينفي الادعاءات ضد إسرائيل عن مسئوليتها عن الفلسطينيين في القطاع. وتضيف الخطة أنه بعد استكمال الإجراءات التحضيرية للانسحاب؛ ستنظر الحكومة في مسألة إخلاء مستوطنات أو عدم إخلائها طبقاً للظروف في حينه، على أن يتم تصنيف المستوطنات في أربع مجموعات ليكون الانسحاب على أربع مراحل تدرس الحكومة كلاً منها على حدة(مزال، 2004، 27 تشرين الأول).

وخلال نقاش الخطة، ازدادت حدة الخلافات الداخلية في حزبي (الليكود) و(المفدال) إلى حد بات يهدد بانقسامهما، حيث هدد معسكر المتمردين في حزب (الليكود) الذين انضم إليهم وزراء كبار (نتنياهو، ليفنات، كاتس، نافيه) بالاستقالة إن لم تتم المبادرة إلى استفتاء عام حول الخطة في غضون أسبوعين، ووضع حزب المفدال إنذاراً أمام " شارون" بأنه في حال رفضه لمطلب الاستفتاء العام فإنه سينسحب من الائتلاف الحكومي . غير أن " شارون" رفض الرضوخ إلى تلك التهديدات وقال: " قررت بأنه لن يكون هناك استفتاء، لقد تعلمت من تجربتي انه يحظر الرضوخ للضغوط والتهديدات، إنها قاعدة حديدية، لن أرضخ أبداً لضغوط وتهديدات، هذا هو موقفي. وقد خبرت ذلك خلال صراعات غير صغيرة في الماضي ". وهدد بإقالة الوزراء أو نوابهم ممن سيصوتون ضد خطته، وقد نفذ تهديده لاحقا، فأقال زعيم المتمردين الوزير "عوزي لانداو"، ونائب الوزير "ميخائيل راتسون"؛ وهو ما ردع كبار الوزراء المذكورين عن المضي في مخططاتهم لإحباط خطة " شارون" في اللحظة الأخيرة من خلال التلكؤ والتحالف مع نواب حزب المفدال للتصويت ضدها (عواودة، 2004، 29 تشرين الأول).

في 26 تشرين الأول 2004 وبعد نقاشات صاخبة ومناورات وألاعيب كثيرة، صوت أعضاء الكنيست على خطة فك الارتباط، وفي نهاية التصويت حظيت الخطة على مصادقة الكنيست بأغلبية 67 نائباً مقابل 45 معارضاً وامتناع 22 عن التصويت. وقد عقب " شارون" على قرار الكنيست الإسرائيلي بأنه قرار مهم جداً، ولكنه موجع، بل الأصعب في مجمل حياته، لافتاً إلى أنه اتخذه بعد أن تأكد أن فك الارتباط مع قطاع غزة يشكل " أهون الشرين " وأنه رغم نواقصه فإنه يمنح إسرائيل فرصة للخروج من دوامة الدماء بالمواجهة مع الفلسطينيين (مزال، 2004، 27 تشرين الأول).

وقد حظيت عملية التصويت على القرار الحكومي - بفك الارتباط في الكنيست - باهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام المحلية والعالمية. واستعرضت الصحافة الإسرائيلية العملية وتداعياتها معتبرة إياها " تاريخية " وحدثاً مفصلياً " في تاريخ السياسة الإسرائيلية والصراع مع الفلسطينيين.

3. 3 تشكيل حكومة جديدة وتوسيع القاعدة البرلمانية:

تخطى "شارون" أصعب العقبات التي أعاقت تنفيذ خطته بعد إقرارها في الحكومة، وفي الكنيست، ونجح في ضم حزب العمل ويهدوت هتوراه إلى حكومته، بعد أن أقال وزراء حزب شينوي على خلفية تصويتهم ضد موازنة الدولة في أعقاب إبرام رئيس الحكومة اتفاقاً يقضي بتحويل أموال من الموازنة إلى مؤسسات تابعة لأحزاب دينية. وبذلك حصلت الحكومة الجديدة على ثقة الكنيست في 10 كانون الثاني 2005؛ بذلك أصبح " شارون" تمتع بحكومة مستقرة استندت إلى قاعدة برلمانية قوية مكونة من 66 نائباً (40 ليكود)، (21 عمل) و (5 يهدوت هتوراه) (جدعون ومزال، 2005، 10 كانون الثاني)؛ الأمر الذي فتح أمامه الطريق للمضي قدماً في تنفيذ خطته على مختلف الأصعدة كما سنرى في الفصل القادم إنشاء الله.

الفصل الخامس
آليات تنفيذ خطـــة فـك الارتباط مـن جـانب واحـــد إسرائيليا، فلسطينياً وإقليميا

1. تمهيد.
2. آليات تنفيذ الخطة إسرائيليا.
2. 1 قانون " إخلاء – تعويض ".
2. 2 استعدادات الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ الخطة.
2. 3 استعدادات الجيش والشرطة وأجهزة الأمن لتنفيذ الخطة.
2. 4 البدء في تنفيذ خطة فك الارتباط.
3. آليات تنفيذ الخطة فلسطينيا.
3. 1 جدار الفصل.
3. 1. 1 مصادرة الأراضي الفلسطينية بهدف إقامة جدار الفصل.
3. 2. 1 مسار جدار الفصل.
3. 1. 3 الآثار المترتبة على بناء جدار الفصل.
3. 1. 4 تمدين المعابر على الجدار وتحويله إلى حدود نهائية.
3. 2 تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية.
3. 3 سياسة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية.
3-3-1 سياسة القتل والاغتيالات والاعتقالات وهدم المنازل.
3. 3. 2 سياسة الإغلاق والفصل العنصري في شوارع الضفة.
3. 4 سياسة إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية ونزع الشراكة عنها.
4. آليات تنفيذ
4. 1 دور
4. 2 دور

الفصل الخامس
آليات تنفيذ خطـــة فـك الارتباط من جـانب واحـــد إسرائيليا، فلسطينياً وإقليميا

1. تمهيد:

تمكن رئيس الحكومة الإسرائيلية "آرئيل شارون" من تخطي العقبات التي اعترضت مشروعه السياسي المتمثل في خطة فك الارتباط، والتغلب على المعارضة داخل حزب (الليكود)، وفي محافل المستوطنين واليمين المتطرف. كما تمكن من تمرير الخطة بصيغتها الأولية في الحكومة الإسرائيلية في 6 حزيران 2004، وفي داخل الكنيست الإسرائيلي في 26 تشرين الأول 2004.

كما تمكن " شارون" من تشكيل حكومة جديدة استندت لقاعدة برلمانية قوية حظيت على ثقة الكنيست في 10 تشرين الثاني 2004؛ الأمر الذي مهد السبيل أمامه للمضي قدماً في تحديد الآليات اللازمة لتنفيذ خطة فك الارتباط على مختلف المستويات المحلية والإقليمية.

وتأسيسا على ما سبق سنتناول في هذا الفصل آليات تنفيذ خطة فك الارتباط إسرائيلياً، بما يشمل قرارات الحكومة الإسرائيلية المتعلقة بهذا الشأن، والقوانين التي سنتها الكنيست الخاصة بمعالجة الجوانب التشريعية والإجرائية المتعلقة بالخطة، إضافة إلى قرارات محكمة العدل العليا الإسرائيلية، وموقف المحكمة من الطعون التي قدمها المستوطنون لإعاقة تنفيذ الخطة، وتحضيرات الجيش والشرطة ومختلف أذرع الأمن الإسرائيلية تمهيدا لتنفيذ الخطة.

كما يتناول هذا الفصل آليات تنفيذ خطة فك الارتباط فلسطينياً، من حيث قيام إسرائيل بشكل منهجي مخطط له سلفاً بخلق حقائق منتهية على الأرض، الاستمرار بمصادرة الأراضي الفلسطينية، تكثيف الاستيطان وتوسيع المستوطنات القائمة بناء مستوطنات جديدة، الاستمرار في بناء الجدار الفاصل، وسياسة الاعتقالات والاغتيالات، والفصل العنصري في شوارع الضفة الغربية، استمرار العمل على إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية، نزع الشراكة عن القيادة الفلسطينية، ومحاولة ابتزازها لتقديم التنازلات المطلوبة إسرائيلياً، إلى جانب ذلك يتناول الفصل آليات تنفيذ الخطة إقليمياً، ودور كل من مصر والأردن في تنفيذ الخطة.

2. آليات تنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد إسرائيلياً:

1. 2 قانون " إخلاء - تعويض ":

بعد أن أقرت الحكومة الإسرائيلية خطة فك الارتباط في 6 حزيران 2004، وبعد أن حظيت الخطة على مصادقة أغلبية أعضاء الكنيست في 26 تشرين الأول

2004، لم يبق أمام رئيس الحكومة الإسرائيلية "آرئيل شارون" سوى وضع الآليات واستكمال التحضيرات الإجرائية اللازمة لإخراج الخطة إلى حيز التنفيذ. ومن أبرز هذه الآليات: مشروع قانون تعويض المستوطنين الذين سيتم إخلاؤهم في إطار خطة فك الارتباط، وهو ما أصبح يعرف بقانون " إخلاء - تعويض ".

مر مشروع قانون " إخلاء - تعويض " بكثير من التعديلات خلال مناقشته في لجنة القانون والدستور التابعة للكنيست تمهيداً للتصويت عليه في القراءتين الثانية والثالثة، وشملت التعديلات زيادة التعويضات المخصصة للمستوطنين بنحو مليار شيكل، وإلغاء بعض بنود العقوبات التي اقترح المشروع الأصلي للقانون تطبيقها ضد المستوطنين الذين يرفضون إخلاء المستوطنات، أو يعيقون عمل الشرطة والجيش خلال عملية الإخلاء. وقاد إجراء هذه التعديلات - التي جاءت برمتها لصالح المستوطنين -، رئيس اللجنة عضو الكنيست "ميخائيل إيتان" (ليكود)، وأعضاء الكنيست "يتسحاق ليفي" (مفدال)، "أبراهام شوحط" (عمل)، "حاييم أرون" (ميرتس- ياحد). وبتاريخ 13 شباط 2005 صادقت اللجنة المذكورة على مشروع القانون، وكانت المحصلة النهائية للتصويت عشرة أعضاء مع القانون وسبعة أعضاء ضده (جدعون، 2005، 14 شباط).

ومع المصادقة على القانون، انتهت عملياً مرحلة التصديق على اقتراح القانون الرئيس، حيث تم طرحه بمجمله على جدول أعمال الهيئة العامة للكنيست التي عقدت في 15-16 شباط 2005، وتمت المصادقة عليه بالقراءتين الثانية والثالثة. وصوت إلى جانب مشروع القانون 59 نائباً فيما عارضه 40 نائباً وامتنع خمسة نواب عن التصويت (جدعون وزرحيا، 2005، 17 شباط).

كانت الكنيست قد رفضت قبل ذلك - وبغالبية كبيرة - (72 نائباً مقابل 26 نائباً) اقتراحاً بإجراء استفتاء حول خطة فك الارتباط، كما رفضت أيضاً اقتراحاً بتأجيل تنفيذ القانون لثلاثة أسابيع منذ إقراره في الكنيست (جدعون وزرحيا، 2005، 17 شباط).

وفي 20 شباط 2005 صادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة فك الارتباط القاضية بإخلاء جميع المستوطنات في قطاع غزة، وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. وأيد قرار تطبيق خطة فك الارتباط 17 وزيراً فيما عارضه خمسة وزراء جميعهم من حزب الليكود (بنيامين نتنياهو، تساحي هنغبي، يسرائيل كاتس، نتان شيرانسكي، داني نافيه)، وقد صوتت وزيرة المعارف "ليمور ليفنات"، ووزير الخارجية "سيلفان شالوم" إلى جانب القرار، بعد موافقة رئيس الحكومة على اقتراح "ليفنات" الذي يوجب على مجلس الوزراء المصادقة على كل مرحلة من مراحل الإخلاء الأربع بشكل منفرد (بن وجدعون، 2005، 21 شباط).

ومنحت المصادقة الحاسمة للحكومة الإسرائيلية على خطة فك الارتباط - بصيغتها النهائية - رئيس الحكومة ووزير الدفاع سنداً قانونياً لتوقيع أوامر إخلاء المستوطنين، وأعطت الضوء الأخضر والنهائي لبدء عمل مديرية فك الارتباط التي قامت بإرسال مئات الرسائل إلى من سيتم إخلاؤهم وحملت تفاصيل تتعلق بمسائل الإخلاء والتعويضات.

على الرغم من إقرار تنفيذ خطة فك الارتباط في الحكومة الإسرائيلية وفي الكنيست، حاول عدد من الوزراء المعارضين للخطة، وبعض أعضاء الكنيست من معسكر اليمين تقديم اقتراحات ومشاريع قوانين تقضي بتأجيل تنفيذ خطة فك الارتباط.

وفي 3 تموز 2005 رفضت الحكومة الإسرائيلية اقتراحاً بتأجيل تنفيذ خطة فك الارتباط الذي قدمه وزير الزراعة "إسرائيل كاتس"، وسط أجواء متوترة سادت جلسة الحكومة، خصوصاً بين رئيس الحكومة "آرئيل " شارون" ووزير المالية "بنيامين نتنياهو". وعارض أغلب الوزراء ذلك الاقتراح، فيما أيده كل من "نتنياهو" و"كاتس" "وداني نافيه" (جدعون ومزال، 2005، 4 تموز).

كما أسقطت الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 20 تموز 2005 - بأغلبية كبيرة - ثلاثة مشاريع قوانين تقضي بتأجيل تنفيذ خطة فك الارتباط، قدمها كل من أعضاء الكنيست "زبولون أورليف" رئيس حزب المفدال، "عوزي لانداو" زعيم مجموعة المتمردين في حزب الليكود، "يتسحاق ليفي" من حزب المفدال.

2. 2 استعدادات الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ خطة فك الارتباط:

تواصلت الاستعدادات لتطبيق خطة فك الارتباط التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية؛ حيث بعثت مديرية فك الارتباط في تاريخ 19 أيلول 2004 نحو 1700 رسالة للمستوطنين في قطاع غزة، موقعة من رئيس مديرية فك الارتباط " يوناتان باسي ". تضمنت الرسالة قائمة بعناوين مكاتب اللوائية للمديرية وأرقام هواتفهم، ونصت على أن الحكومة الإسرائيلية ومديرية فك الارتباط " تنوي الأخذ بعين الاعتبار حساسية عملية إخلاء المستوطنين وستعمل بشكل معقول من أجل إنهاء هذه العملية بأسرع وقت وبأقل ما يمكن من الألم " (يوعاز وشرغاي، 2004، 20 أيلول).

إلى جانب ذلك، بلورت وزيرة العدل الإسرائيلية " تسيفي ليفني" بالتعاون مع المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية " ميني مزوز " اقتراحاً لإقامة وحدة جديدة في نيابة الدولة، أطلق عليها " دورية فك الارتباط "، وتعنى هذه الوحدة بملاحقة مخالفات التحريض والحض على العصيان العنيفين من جانب المستوطنين، في إطار محاولات إحباط تطبيق خطة فك الارتباط لسبب اقتراب موعد تطبيق الخطة، وزيادة التوقعات بتعاظم النشاطات غير القانونية المناهضة لها كلما اقترب موعد التنفيذ.

تولى رئاسة هذه الوحدة نائب المدعي العام للمهمات الخاصة المحامي "شاي نيتسان"، وضمت "الدورية" عدة محامين في كل لواء من الألوية ، لمتابعة التحقيقات في موضوع التحريض على العنف وإغلاق الشوارع، وتنظيم التظاهرات غير القانونية والتهجم على أفراد أجهزة الأمن وموظفي الدولة. ونسقت الوحدة عملها مع الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، وجهاز الأمن العام "الشاباك"، لغرض علاج هذه المظاهر بشكل منهجي ومؤسساتي.

ومن جانبها، أكدت الوزيرة " ليفني " بأن جهاز تطبيق القانون لن يمكن معارضي خطة فك الارتباط من نسف شرعية العملية السياسية، والقرارات التي اتخذت في المؤسسات السيادية في الدولة، والمتمثلة بالحكومة والكنيست، ولن يسمح لهم أن يأخذوا شرعية من جهة أخرى للخروج عن القانون (عرب ال 48، 2005، 24 شباط).

كما عكفت وزارة العدل الإسرائيلية على تحضير برامج عمل تتعلق بمناح قضائية مختلفة ذات صلة بتطبيق خطة فك الارتباط؛ من ضمنها إعداد قائمة من الإضافات الموازنة وملاكات الوزارة بغية مواجهة حالات الإخلال بالنظام المتوقعة من جهة، ومواجهة دعاوي التعويضات والإجراءات القضائية التي ستلي عملية الإخلاء من جهة أخرى.

وفي نفس السياق، أصدرت المسئولة في وزارة الداخلية عن السلطات المحلية في المستوطنات الإسرائيلية " روت يوسيف " بتاريخ 6 نيسان 2005 أمراً بالتوقف كلياً عن تحويل أموال إلى مجلس المستوطنات حتى يتم البت في هذه المسألة أثر الانتهاء من الاستماع إلى أقوال قادة هذه السلطات بشأن الأموال التي قاموا بتحويلها لمجلس المستوطنات للمساهمة في الحملة ضد خطة فك الارتباط (عرب إلـ 48، 2005، 6 نيسان).

ومن جانب آخر، ردت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في التاسع من حزيران 2005 اثني عشر التماساً قدمها مستوطنون وجمعيات وناشطون من اليمين الإسرائيلي ضد قانون" إخلاء - تعويض " الذي سنته الكنيست الإسرائيلي، وضد شرعية تنفيذ خطة فك الارتباط وإخلاء المستوطنات في قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. واعتبر مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية القرار أنه " يشكل إزالة للعقبة الأخيرة أمام تنفيذ خطة فك الارتباط " (يوعاز، 2005، 10 حزيران).

وفي 14 آب 2005 سمحت محكمة العدل العليا الإسرائيلية للجيش الإسرائيلي بتنفيذ اعتقالات ضد المعارضين لخطة فك الارتباط، خارج قطاع غزة أيضاً، شريطة ألا يتجاوز ذلك منطقة " غلاف غزة " التي أعلنتها السلطات الإسرائيلية منطقة مغلقه يمنع دخولها من قبل الإسرائيليين من غير المقيمين فيها أو في مستوطنات القطاع. واعتبرت المحكمة في قرارها " قوات الجيش الإسرائيلي - التي تساعد على تطبيق

قراري الحكومة والكنيست - ذراعاً للديمقراطية وحراس أسوارها، وأن قوات الأمن تنفذ المهام الملقاة على عاتقها، وتسعى إلى منع خرق القانون بشكل فظ حسب تعبير القضاة" (يوعاز، 2005، 15 آب).

2. 3 استعدادات الجيش والشرطة وأجهزة الأمن لتنفيذ خطة فك الارتباط:

قررت قيادة الجيش الإسرائيلي في إطار استعداداتها لتنفيذ خطة فك الارتباط، إعفاء الجنود المتدينين من المشاركة في تنفيذ الخطة، وجاء هذا القرار في أعقاب فتاوى دينية، أطلقها حاخامون متشددون، تحظر على الجنود اليهود إخلاء مستوطنات؛ مما أثار جدلاً حاداً في كتيبة "هناحال هحريدي"[1] حول مشاركة الجنود في الإخلاء. وجاء هذا القرار بهدف إعفاء الجنود والمتدينين القوميين من مواجهة المعضلة الأخلاقية وترجيح إحدى كفتي الانصياع للأوامر العسكرية أو الفتاوى المدنية (عرب ال 48، 2004، 16 تشرين الأول).

كما فرغت قيادة الجيش الإسرائيلي من إعداد الخطط اللازمة لتجنيد واسع لوحدات الاحتياط لتنفيذ خطة فك الارتباط، إذ وصل حجم هذه القوات نحو عشرة آلاف جندي احتياط، وهو ذلك أكبر تجنيد للاحتياط منذ عام 2002 خلال عملية إعادة احتلال الضفة الغربية في إطار ما يسمى عملية " السور الواقي ". ولم تقم هذه الوحدات بأعمال تنفيذ فك الارتباط، وإنما استبدلت وحدات نظامية في الجيش والشرطة الإسرائيلية العاملة على طول خط التماس الفاصل ما بين إسرائيل والضفة الغربية التي نقلت إلى قطاع غزة لتنفيذ خطة فك الارتباط، خصوصاً ما يتعلق بعمليات إخلاء المستوطنين (هرئيل، 2004، 22 تشرين الأول).

ومن جهة أخرى، قامت الشرطة الإسرائيلية بحشد قوات إضافية ضمن وحدات حرس الحدود وذلك بواسطة إعادة تجنيد أفراد شرطة أنهوا خدمتهم ضمن حرس الحدود في الآونة الأخيرة.

أعلن المفتش العام للشرطة الإسرائيلية " موشيه كرادي " في 21 شباط 2005، عن قراره بإقامة طوق من الشرطة حول قطاع غزة، عشية تطبيق الخطة، إضافة إلى الخمسة آلاف شرطي الذين اضطلعوا في عملية الإخلاء فعلياً، وقال كرادي: " أن أربعة آلاف شرطي سينتشرون حول قطاع غزة في الأيام التي ستسبق تطبيق الخطة، لمنع دخول نشطاء اليمين إلى مناطق المستوطنات التي ستخلى، وذلك في محاولة لتقليل معارضة الإخلاء ميدانياً ". وأضاف كرادي في ذلك الوقت: " بأن جميع الكوادر الشرطية والبالغ عددها نحو 18 ألف شرطي ستؤهل وتدرب استعداداً لفك الارتباط، وسيمر جميع الشرطيين بتدريبات فعلية وبإرشادات ذهنية، كما سيشارك

---

(1) احدى وحدات الناحال المخصصة للخدمة العسكرية للشبان اليهود المتدينين، للتوسع حول الموضوع أنظر (أبو غدير، 2000).

أكثر من 7000 شرطي في تدريبات مشتركة مع الجيش الإسرائيلي ستجري في نهاية حزيران 2005 " (ليس، 2005، 22 شباط).

ومن الجدير ذكره، أن عملية إخلاء كل مستوطنة - وفقاً لمصادر عسكرية إسرائيلية كما ذكرت صحيفة هآرتس في 25 شباط 2005 – تطلبت تجنيد ستة آلاف عنصر من أفراد قوات الأمن (الجيش والشرطة) للقيام بمهمة إخلاء المستوطنة، وذلك ضمن " دائرة أولى " سيكون عناصرها غير مسلحين أثناء توجههم لتنفيذ مهمة الإخلاء، و"دائرة ثانية" تضم نحو 4300 جندي تنشر في الوقت ذاته حول كل مستوطنة أثناء عملية الإخلاء، و" دائرة ثالثة " عسكرية، للحراسة على نطاق أوسع لكتل المستوطنات وطرق المواصلات في المنطقة. وأنيطت مهام الإخلاء والحماية بفرقتين عسكريتين، إحداها للإخلاء والثانية للحماية، أما "الدائرة الرابعة" فمهمتها تنفيذ عمليات ميدانية في قطاع غزة، إذا ما فشل تنسيق الإخلاء مع الفلسطينيين، وإذا لم يكف ذلك فسيتم تفعيل سلاح الجو الإسرائيلي (هرئيل، 2005، 25 شباط).

صرح رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية " دان حالوتس " في 24 تموز2005 بأن نحو 53 ألف جندي نظامي إسرائيلي سيشاركون في تنفيذ خطة فك الارتباط، إضافة إلى تجنيد عشرة آلاف من جنود الاحتياط لاستبدال الجنود النظاميين عند خط التماس بين إسرائيل والضفة الغربية (هرئيل، 2005، 25 تموز).

ومع اقتراب موعد تنفيذ الخطة، قدم وزير الدفاع الإسرائيلي " شاؤول موفاز " ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال " دان حالوتس " في 24 تموز2005 إلى الحكومة الإسرائيلية اقتراح الجيش الإسرائيلي القاضي بتنفيذ الانسحاب من غزة بشكل متواصل، وعلى دفعة واحدة لتفادي المواجهات إلى أقصى حد مع معارضي الانسحاب؛ ولتجنب الاشتباكات المسلحة مع الفلسطينيين.

بتاريخ 25 تموز2005، قام رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال"دان حالوتس"، والمفتش العام للشرطة الإسرائيلية " موشيه كرادي " باستعراض خطة إخلاء المستوطنات في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية في إطار خطة فك الارتباط خلال اجتماع خاص عقده رئيس الوزراء الإسرائيلي " "آرئيل " شارون"" "، بحضور كل من نائبه "شمعون بيرس"، ووزير الدفاع " شاؤول موفاز "، ووزير الأمن الداخلي " جدعون عزرا "، ووزيرة العدل الإسرائيلي "تسيفي ليفني". وبحسب الخطة الأمنية التي وضعها الجيش والشرطة الإسرائيلية فإن إخلاء القطاع وشمال الضفة كان من المفروض أن ينتهي عشية عيد رأس السنة العبرية في 3 تشرين الأول / 2005، وسيتم بعد ذلك تسليم مناطق المستوطنات في قطاع غزة إلى السلطة الوطنية وسيستمر إخلاء مستوطنات القطاع في غضون ثلاثة أسابيع، ووفق الخطة سيتم إخلاء المستوطنات في شمال الضفة خلال أسبوع واحد (هرئيل ومزال، 2005، 26 تموز).

ومن جهة أخرى، توصل ضباط في الجيش الإسرائيلي مع قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى اتفاق يقضي بنشر نحو 5000 من عناصر الأمن الفلسطيني بهدف منع مسلحين فلسطينيين من إطلاق النار أو قذائف الهاون أو صواريخ قسام باتجاه أهداف إسرائيلية أثناء تنفيذ عمليات إخلاء المستوطنات. وكان " شارون" قد هدد الفلسطينيين بأن إسرائيل " سترد بوسائل شديدة ومن نوع آخر على الإرهاب الذي يرافق فك الارتباط " (هرئيل، 2005، 26 تموز).

4. 2 البدء في تنفيذ خطة فك الإرتباط:

صادقت الحكومة الإسرائيلية في تاريخ 7 آب 2005 على تنفيذ المرحلة الأولى من خطة فك الارتباط، فيما أعلن وزير المالية "بنيامين نتنياهو" استقالته من الحكومة احتجاجاً على مضي الحكومة الإسرائيلية قدماً في تنفيذ الخطة. وقد اتخذ قرار الحكومة بأغلبية 17 وزيراً ومعارضة 5 وزراء، وبموجب القرار سيتم إخلاء مستوطنات موراغ، نتساريم، كفار داروم في السابع عشر من آب 2005 (جدعون، 2005، 8 آب).

كما صادقت الحكومة الإسرائيلية لاحقاً على توصية الجيش الإسرائيلي بتنفيذ الخطة دفعة واحدة والتخلي عن فكرة المراحل. علماً أنها كانت قد قررت في إطار مصادقتها على خطة فك الارتباط بتقسيم التنفيذ إلى أربع مراحل؛ بحيث تطرح كل مرحلة للتصويت عليها قبل تنفيذها.

عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية "آرئيل " شارون" في تاريخ 14 أب 2005 جلسة مشاورات مع قادة الأجهزة الأمنية تحضيراً لبدء تنفيذ الخطة، وشارك في الجلسة وزير الدفاع "شاؤول موفاز" ورئيس هيئة الأركان "دان حالوتس" ووزير الأمن الداخلي "جدعون عزرا"، والمفتش العام للشرطة "موشي كرادي"، رئيس دائرة فك الارتباط "يوناتان باسي". وفي أعقاب الجلسة بدأت الشرطة الإسرائيلية بإقامة عشرات الحواجز على مداخل قطاع غزة وشمال الضفة الغربية لمنع نشطاء اليمين المتطرف والمعارضين من الوصول إلى المستوطنات المنوي إخلاؤها(هرئيل وليس، 2005، 15 آب).

قام الجيش الإسرائيلي عند منتصف ليلة 15 آب 2005 بإغلاق معبر كيسوفيم الذي استخدمه المستوطنون والإسرائيليون للوصول إلى مستوطنات جوش قطيف، حيث وضعوا على الحاجز لافتات حمراء كتبت عليها بأحرف عبرية وإنجليزية عبارة " قف. الدخول إلى قطاع غزة والتواجد هناك ممنوع بقوة القانون ". وبموجب الأمر العسكري الذي يعتبر قطاع غزة وشمال الضفة الغربية مناطق عسكرية مغلقة، يمنع دخول أي إسرائيلي إليها باستثناء قوات الجيش والشرطة والجهات التي ستعمل على تنفيذ خطة الإخلاء. وبدأ جنود الجيش الإسرائيلي صباح 15 آب 2005 بتوزيع أوامر

الإخلاء لتسعة آلاف مستوطن يقيمون في 21 مستوطنة في قطاع غزة، وأربع مستوطنات في شمال الضفة، وتمنح هذه الأوامر للمستوطنين مهلة 48 ساعة لمغادرة المستوطنات طوعاً قبل بدء الإخلاء المقرر صباح يوم 17 آب 2005 (هرئيل وليس، 2005، 15 آب).

3. آليات تنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد فلسطينياً:

بعد أن استكملت الحكومة الإسرائيلية إجراء التحضيرات اللازمة لإقرار خطة فك الارتباط وتنفيذها من جانب واحد داخل المؤسسات السيادية الإسرائيلية كما ذكرنا أنفاً، قامت في الوقت ذاته بإجراءات ميدانية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة لخلق حقائق منتهية على الأرض، بما يمكنها من فرض خطتها على الجانب الفلسطيني دونما الحاجة إلى وجود شراكة، أو حتى مجرد تنسيق إلا ضمن الحدود الدنيا، وبما يخدم المصالح الإسرائيلية أولاً وقبل أي شيء أخر.

تمثلت الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب بمصادرة الأراضي الفلسطينية، بهدف بناء الجدار الفاصل وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي وتكثيفه داخل الضفة الغربية، تهويد القدس، جنباً إلى جنب مع استمرار محاولة كسر الإرادة الفلسطينية الرافضة لتلك الإجراءات من خلال تكثيف عمليات الاعتقال، الاغتيال، هدم البيوت، سياسة الإغلاق، الخنق الاقتصادي، فصل الشوارع بشكل عنصري... الخ، إلى جانب استمرار العمل على إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية، والتفنن في خلق الذرائع والمسوغات لنزع الشراكة عنها تحت حجج مختلفة بغية فرض شروط قاسية عليها تستجيب للمطامع، والمخططات التوسعية الإسرائيلية مقابل إعادة تلك الشراكة.

1. 3 جدار الفصل:

منذ انطلاق فكرة إقامة جدار الفصل في عهد "رابين"، عارض " شارون" بشدة تلك الفكرة، بحجة أن التكلفة المالية لإنشاء الجدار ستكون عالية جداً، وبحجة أن هذا النوع من الجدران لن تكون نجاعته الأمنية كبيرة، ويكمن السبب الرئيس وراء رفض " شارون" السابق لبناء الجدار، أن مسار الجدار وأهدافه حسب رؤية حزب العمل كانت لا تتفق مع مخططات " شارون" فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية. ولكن تحت ضغط الشارع الإسرائيلي المؤيد لبناء الجدار، عمل " شارون" على تطويع فكرة الجدار بما يخدم إستراتيجية السياسية التي تقوم على أسس احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على كامل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، وفصل السكان العرب في الأردن ومصر عن أشقائهم في فلسطين بواسطة أرض تسيطر عليها إسرائيل أو تستوطنها، ولفصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض وعن مواطني إسرائيل الفلسطينيين بواسطة حدود تقوم على أساس كتل استيطانية، وعدم وجود تواصل إقليمي في المناطق الفلسطينية بشكل يهدد الأمن الإسرائيلي مما يتطلب وجود جدران

وطرق وجسور وأنفاق تقطع الأوصال الفلسطينية وتكون تحت السيطرة الإسرائيلية (بروم، شباط 2004).

1. 1. 3 مصادرة الأراضي الفلسطينية بهدف إقامة جدار الفصل:

رغم أن الحكومة الإسرائيلية لم تعلن عن قرارها إقامة جدار الفصل سوى في جلستها المنعقدة في تاريخ 14 نيسان 2002، إلا أن الحقائق التي تكشفت لاحقاً تبين أن التحضير لإقامة الجدار بدأ منذ العام الأول لتسلم "آرئيل شارون" رئاسة الحكومة، الأمر الذي بين أبعاده السياسية والاستيطانية.

بعد سبعة أشهر من وصول " شارون" إلى سدة الحكم، وتحديداً في 16 أيلول 2001، أصدر قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية آنذاك قراراً بإغلاق 96 ألف دونم من أراضي منطقة جنين المحاذية " للخط الأخضر "، لأغراض عسكرية، تبين لاحقاً بأنها لإقامة الجدار وتمتد هذه الأراضي من قرية تعنك شمالاً وحتى قرية باقة الشرقية قرب طولكرم جنوباً، وتوالى بعد ذلك صدور قرارات إغلاق أراض في مناطق أخرى محاذية " للخط الأخضر" لأغراض مماثلة.

في 28 آذار 2002، أصدر الجيش الإسرائيلي قراراً مماثلاً يقضي بإغلاق عشرة آلاف دونم من أراضي طولكرم المحاذية " للخط الأخضر " للغرض ذاته، وتقع هذه الأراضي في قرية الراس وكفر صور وفرعون وجبارة. وفي الثلاثين من آذار والثلاثين من حزيران من ذات العام أيضاً، صدر قراران يقضيان بإغلاق مساحات واسعة أخرى من أراضي قرى سلفيت للغرض ذاته.

أما في قلقيلية، فقد بدأت سلطات الإحتلال الإسرائيلي بالعمل في المرحلة الأولى في أراض تقع على " الخط الأخضر " كانت قد صودرت في فترات سابقة، وفي آب وأيلول 2002 أصدر الجيش الإسرائيلي قراراً يقضي بمصادرة سبعة آلاف دونم من أراضي المدينة لهذا الغرض(بتسيلم، 2003، 6 أذار).

2. 1. 3 مسار جدار الفصل:

منذ طرح فكرة إقامة جدار الفصل، شهدت إسرائيل - ولم تزل - جدلاً واسعاً حول هذا الموضوع. وبدأت الملامح النهائية للجدار تأخذ واقعها على الخرائط الإسرائيلية، وبصفة عامه يمكن تقسيم الجدار إلى جزئين رئيسيين، الأول: وهو ما يسمى بغلاف القدس[1]، وهو عبارة عن خطة إسرائيلية خاصة بمدينة القدس والمناطق المحيطة بها، وتتضمن مجموعة من الأحزمة الأمنية والديمغرافية ضمن مخطط عزل القدس عن الضفة الغربية حتى يتسنى لإسرائيل السيطرة تماماً على الحركة من المدينة وإليها، ومن ثم التحكم في نموها وتطويرها بما يخدم مستقبل اليهود في المدينة وضم المستوطنات المحيطة بالمدينة (عطروت، كوخاف يعقوب، بسغوت، جفعات زئيف، أدام، علموت، معاليه أدوميم، جبل أبو غنيم، وجيلو)، ويبلغ طول الأسوار الخاصة بغلاف القدس نحو 50 كم، جميعها تم إقرارها من قبل الحكومة الإسرائيلية باستثناء مقطع صغير شرقي المدينة بطول 2- 3 كم يقع في منطقة الشارع المؤدي من القدس إلى الخليل.

أما الجزء الثاني وهو جدار الفصل الرئيسي - يتألف من سلسلة من الأسوار والحواجز والأسلاك الشائكة والكهربائية والخنادق، الذي يمر معظمه في أراضي الضفة الغربية، ويبلغ طوله باستثناء غلاف القدس نحو 425 كم من قرية سالم في شمال الضفة الغربية وحتى مستوطنة كرمل جنوب مدينة الخليل، ومن قرية سالم إلى غور الأردن من جهة الشرق (البابا، آب 2004).

ويشمل الجدار معظم التجمعات الإستيطانية القريبة من " الخط الأخضر " ويضم نحو 54 مستوطنة تقع إلى الغرب منه، إضافة إلى 12 مستوطنة شرقي مدينة القدس.

بتاريخ 20 شباط 2005 صادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة فك الارتباط وعلى المسار المعدل لجدار الفصل في الضفة الغربية، بعد أن أجرت علية تعديلات وفق قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية. عمل " شارون" لعرض القرارين معاً وهما: إخلاء مستوطنات غزة وبناء الجدار في أراضي الضفة الغربية إلى مساعدته للحيلولة دون وجود إنتقادات دولية وتحييد الضغوط الداخلية في الحكومة، يعتقد إن ذلك يؤدي أيضاً إلى تنفيذ وعوده بتعزيز إسرائيل من سيطرتها على الكتل الإستيطانية في(معاليه أدوميم) و(غوش عتصيون) بنفس الوقت الذي يخلي به قطاع غزة (جدعون، 2005، 21 شباط).

---

(1) انظر ملحق رقم (11) الذي يبين خارطة جدار الفصل ومخطط E1 في القدس المحتلة.

يقضم الجدار بمساره الجديد حوالي 7% من مساحة الضفة الغربية وفقاً لإدعاءات الحكومة الإسرائيلية. فيما أكد معهد الدراسات التطبيقية (أريج) عدم دقة الأرقام والنسب الإسرائيلية التي يحاول الجانب الإسرائيلي ترويجها حول حجم الأراضي التي سيصادرها ويعزلها مسار جدار الفصل. وقال المعهد أن تحليل مسار الجدار الجديد في وحدة المعلومات الجغرافية التابعة له يؤكد بأن الجدار سيعزل ما مساحته 10% (565 كم – 565000 دونم) من مساحة الضفة الغربية على امتداد 653 كم، وأضاف أن المسار الجديد للجدار سيحاصر تجمعات فلسطينية ويضعها في معازل كما في محافظات جنين (برطعة)، قلقيلية (عزون عتمة)، بيت لحم (إسكان الروم في بيت ساحور، الولجة، بتير، حوسان، نحالين، واد فوكين)، والقدس (الجيب، الجديرة، وبير نبالا)؛ حيث بلغ عدد سكان هذه المناطق المحاصرة 37321 نسمة بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أبو خضير، 2005، 20 شباط).

ويضم مسار الجدار المعدل فعلياً 355. 783 مستوطنا إسرائيليا، وهو ما يشكل 86. 6 % من سكان المستوطنات الإسرائيلية (فلسطين، دائرة شؤون المفاوضات، آذار 2005).

وتجدر الإشارة إلى أنه كان من المقرر أن يلتهم الجدار 18% من مساحة الضفة الغربية (1024 كم2 – 102400 دونم) وذلك على امتداد 734 كم من الجانب الغربي من الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية. غير أن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في تاريخ 30 حزيران 2004 الصادر إلى الجيش القاضي بتغيير مسار الجدار، غيّر الرقم إلى قرابة 11، 7 %، ستأتي على ما مساحته 633 كم2 (633000 دونم)، حيث تم إدخال تعديلات تضمنت استثناء بعض الجدران الثانوية التي كان مخططاً لها، ونقل أجزاء أخرى من الجدار على امتداد " الخط الأخضر "، وتخفيض نسبة الأراضي المعزولة خلف الجدار من 18% إلى 10%، مما يشير إلى وجود تغيير حقيقي في السياسة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، ولا ترتقي إلى مبادرة " حسن نية " من الجانب الإسرائيلي؛ إذ إن وجود الجدار على أراضي الضفة الغربية المحتلة أمر غير قانوني وغير شرعي بحد ذاته وفقاً للقوانين الشرعية الدولية، وقرار محكمة العدل الدولية، الذي صدر في شهر تموز 2004، ونص على عدم شرعية الجدار وطالب إسرائيل بوقف العمل في بنائه، وهدم الأجزاء التي بنيت، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل بنائه مع تعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم [1](أبوخضير، 2005، 26 شباط).

3. 1. 3 الآثار المترتبة على بناء الجدار:

(1) أنظر أيضاً الرأي الاستشاري حول تبعات تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة 78، محكمة العدل الدولية، 2004.

بالإضافة لما يترتب على بناء جدار الفصل من مصادرة مئات آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلحاق الضرر بنحو 900 ألف فلسطيني يعيشون بمحاذاة الجدار أو داخله؛ فإن الجدار يؤدي إلى سيطرة إسرائيل على الحوض الجوفي لمياه الضفة الغربية خاصة الحوض الغربي والحوض الشمالي، وفي حال استكمال القسم الشرقي من الجدار فإن السيطرة الإسرائيلية ستطال ثلاثة ارباع مصادر المياه في الضفة الغربية[1].

كما يساهم الجدار في تقطيع أوصال الضفة الغربية وتجزئتها إلى مجموعة من المعازل و"الكنتونات" في الجزء الواقع بين الجدران، حيث تطرح إسرائيل تصوراً يتم من خلاله ربط هذه الكنتونات عبر جسور وأنفاق تكون هي المتحكمة الرئيسة في الحركة عليها. وحسب المصادر الإسرائيلية فإن الخطط المعدة للجدار في حال إقامتها، فإنها تقسم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام: منطقة أمنية شرقية على طول التلال شرق غور الأردن بمساحة 1237 كم2 بما يعادل 21% من مساحة الضفة الغربية وتضم 40 مستوطنة إسرائيلية، منطقة أمنية غربية بمساحة 1328 كم2 بما يعادل 23. 4% من مساحة الضفة الغربية، وهذا يعني أن كلتا المنطقتين ستضمان 45. 3% من مساحة الضفة الغربية. أما المنطقة الثالثة التي تبلغ مساحتها 54. 7% من مساحة الضفة الغربية ستقسم إلى ثمانية مناطق شبه منفصلة[2](البابا، آب 2004).

كما يعزل المسار الجديد للجدار القدس الشرقية بصورة فعلية عن بقية الضفة الغربية، حيث يضم الجدار في منطقة القدس 234 كم2 أو 4. 1 % من الضفة الغربية المحتلة، وبذلك يعزل نحو 200500 فلسطيني مقدسي عن بقية الضفة الغربية، ويفصل نحو 254000 فلسطيني آخرين يعيشون في محافظة القدس (غرب الجدار) عن القدس الشرقية. سيضم الجدار إلى إسرائيل ثلاث كتل استيطانية رئيسة تحيط بالقدس الشرقية وهي " جيفعون " و " أدوميم " و " عتصيون "، وهذا يقضي على مناطق ضرورية وهامة للتوسع الطبيعي والتطور الاقتصادي الفلسطيني المستقبلي.

ويسهل الجدار توسيع كتلة معالي أدوميم الاستيطانية، ولتدعيم التواصل بين كتلة معالي أدوميم والقدس الغربية، قامت إسرائيل بتطبيق خطة E-1 (انظر الخارطة

---

(1) لمعرفة خلفية قضية المياه في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والإطلاع على تحليل أساسي لحقوق المياه في ظل القانون الدولي، نرجو مراجعة وحدة دعم المفاوضات ، الموقف الفلسطيني من المياه في الموقع http: //www. nad-plo. org/inner. php/view=negopermanent water hwaterp8itile=thePalestineposition .onwater

(2) أنظر إلى ملحق رقم (14) الذي يبين خارطة الجدار والمستعمرات الإسرائيلية، آذار 2005، توجد في http: //www. nad-plo. org/maps/wall/pdf/wall colonies. pdf

المرفقة)، جدار إسرائيل الفاصل ومخطط E-1 في القدس المحتلة، مما يعني تنفيذ الخطة على 12442 دونم من الأراضي الفلسطينية التابعة لقرى الزعيم والطور والعيسوية. وتستوعب خطة E1 3500 وحدة سكنية (حوالي 12000 مستوطن)، وسيتم استخدام معظم الأراضي لتطوير البنية التحتية الإسرائيلية، بما في ذلك المنطقة الصناعية وعشرة فنادق، ومركز قطري للشرطة الإسرائيلية ومرافق للترفيه (فلسطين، دائرة شؤون المفاوضات، آذار 2005).

4. 1. 3 تمدين المعابر على الجدار وتحويله إلى حدود نهائية:

كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية الصادرة بتاريخ 26 كانون الأول 2004 بأن جهاز الأمن الإسرائيلي يخطط لتحويل " المعابر بين إسرائيل والضفة الغربية إلى نقاط عبور مدنية " بهدف خفض الاحتكاك بين الجيش الإسرائيلي والمواطنين الفلسطينيين. ويعتبر جهاز الأمن الإسرائيلي وفقاً لصحيفة هآرتس بأن " تمدين المعابر بين إسرائيل والضفة الغربية يعتبر مشروعاً استراتيجياً بالغ الأهمية "، حيث سيتم دمج جدار الفصل في مشروع " تمدين المعابر " مما سيعزز مكانة الجدار الفاصل كحدود فعلية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية.

كثيرا ما زعم " شارون" بأن جدار الفصل هو حدود أمنية وليست سياسية، وأنه يشكل عائقاً أمام دخول فلسطينيين إلى إسرائيل لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية، وهذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها جهة إسرائيلية رسمية عن أن جدار الفصل سيشكل حدودا بين إسرائيل والضفة الغربية.

ووفقاً للمخطط الإسرائيلي فإنه سيتم بناء ثلاثة إلى خمسة معابر كبيرة وعصرية بين إسرائيل والضفة الغربية تمكن من نقل بضائع وعبور مواطنين (بن، 2004، 26 كانون الأول).

وتسعى إسرائيل للحصول على تمويل من الولايات المتحدة بقيمة 450 مليون دولار لإنشاء معابر جديدة وتطوير المعابر الأخرى على طول الجدار الفاصل؛ حيث سيساعد التمويل الأميركي في تغطية تكاليف الأجهزة عالية التكنولوجيا في نقاط التفتيش التي تستهدف تسريع فحص الفلسطينيين والشاحنات القادمة من المناطق الفلسطينية " الهدف هو زيادة حرية الإنتقال والنمو الاقتصادي في المناطق الفلسطينية في إطار مسعى دولي لمساعدة إنسحاب إسرائيلي من قطاع غزة "[1] (بن، 2005، 9 أيلول).

2. 3 تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية:

---

(1) أنظر ملحق رقم (12) خارطة نشرتها صحيفة هآرتس بتاريخ 2005/9/9 تبين المعادر الحدودية القائمة والمخطط لإقامتها في الضفة الغربية وعلى "الخط الأخضر" والبالغ عددها 33 معبراً التي ستشكل وفقاً لمصادر إسرائيلية الحدود الجديدة لإسرائيل.

قامت إسرائيل خلال العام 2004 بإنشاء 44425 وحدة استيطانية جديدة في 55 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية، منها 31975 وحدة في 27 مستوطنة غرب جدار الفصل و1925 وحدة في مستوطنات على طول نهر الأردن. أما ما تبقى 10525 وحدة أنجزت في 18 مستوطنة واقعة في المنطقة الوسطى للضفة الغربية (أبو خضير، 2005، 20 شباط).

كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الصادرة في تاريخ 25 شباط2005 عن مخطط استيطان أعدته "دائرة أراضي إسرائيل" توصي بموجبه ببناء 6391 وحدة جديدة في مستوطنات بالضفة الغربية وإضفاء "الشرعية " على 120 موقعا استيطانيا عشوائيا كانت الولايات المتحدة طالبت إسرائيل بتفكيكها. ويتضمن المخطط إقامة ثلاث مدن استيطانية جديدة هي جفعوت في غوش عتصيون وتسوتيم قرب قلقيلية، إضافة إلى عدد من الأحياء المتواصلة فيما بينها وبين القدس ومستوطنة معالي أدوميم (الحياة الجديدة، 2005، 26 شباط).

قررت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 6 أيار2005 إقامة جامعتين إسرائيليتين جديدتين: إحداهما في الضفة الغربية والأخرى في منطقة الجليل في شمال إسرائيل، وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي "آرئيل شارون" أنه يعتبر تحويل كلية " آرئيل " إلى جامعة عملية مهمة " لتعزيز الكتل الاستيطانية " في الضفة الغربية يتطابق مع موقف الحكومة الإسرائيلية التي ترى في تعزيز الكتل الاستيطانية إحدى غاياتها (المشهد الإسرائيلي، 2005، 6 أيار).

ومن جانب آخر، صرح وزير الدفاع الإسرائيلي السابق " شاؤول موفاز" بعيد بدء الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة أن إسرائيل تريد الاحتفاظ بالسيطرة على ستة تجمعات استيطانية في الضفة الغربية أيا تكن الترتيبات التي تبرم مع الفلسطينيين، وهي معالي أدوميم شرقي القدس وآفرات قرب بيت لحم وغوش عتصيون جنوبي القدس وآرئيل شمالي الضفة الغربية وقدوميم – كارني شمرون شمالي الضفة الغربية وربهان شاكيد شمالي الضفة الغربية (القدس، 2005، 16 آب).

وأشارت إحصائية أعدتها مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان بأن إسرائيل صادرت أكثر من 2432 دونما في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2006 لغرض توسيع الاستيطان واستكمال جدار الفصل (القدس، 2006، 4 نيسان).

3. 3 سياسة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية:

1. 3. 3 سياسة القتل والإغتيالات والإعتقالات وهدم المنازل:

بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 29 أيلول 2000 وحتى 28 شباط 2006 نحو 4298 شهيداً (801 شهيد من الأطفال أقل من 18 عام، 732 شهيداً جراء عمليات القصف الإسرائيلي، 272 شهيداً من الإناث، 344 شهيداً في

صفوف قوات الأمن، 842 طالباً ومعلماً استشهدوا برصاص قوات الإحتلال الإسرائيلي).

وبلغ عدد الشهداء جراء الإغتيالات نحو 394 مواطناً، كما بلغ عدد الشهداء من المرضى جراء الإعاقة على الحواجز الإسرائيلية 140 شهيداً، و65 شهيداً قضوا جراء اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين، 36 شهيداً من أفراد الأطقم الطبية والدفاع المدني، 9 شهداء من الإعلاميين والصحفيين، و22 شهيداً من أبناء الحركة الرياضية، فيما بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين نحو 46353.

بلغ عدد الأسرى والمعتقلين الذين لا زالوا في سجون الاحتلال 9200 أسيراً، منهم 560 أسيراً قبل الانتفاضة، فيما بلغ عدد المعتقلين من طلبة المدارس والجامعات 1389 طالباً وطالبة، منهم 319 من الأطفال و205 معتقلين من المعلمين والموظفين التابعين لوزارة التربية والتعليم العالي، و1200 أسيراً يعانون من أمراض مزمنة، و117 أسيرة منهم 60 أسيرة محكومة، و51 أسيرة موقوفة و6 أسيرات موقوفات توقيفاً إدارياً.

كما بلغ إجمالي عدد المنازل التي تضررت بشكل كلي وجزئي نحو 71470 منزلاً، وبلغ عدد المباني العامة والمنشآت الأمنية التي تضررت بشكل كلي وجزئي نحو 645 مقراً عاماً ومنشأة أمنية (القدس، 2006، 15 آذار).

3. 3. 2 سياسة الإغلاق والفصل العنصري في شوارع الضفة الغربية:

يتألف نظام الإغلاق في الضفة الغربية من 471 عائقاً مادياً نشرها الجيش الإسرائيلي على الشوارع بهدف السيطرة وتقييد حركة المواطنين الفلسطينيين، وقد تبلورت صوره لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق منفصلة (شمال، وسط، جنوب) الحركة في داخل كل منطقة سهلة: إلا أن الحركة فيها بين الثلاث مناطق مقيدة بمزيد من الحواجز والعوائق المادية الأخرى، وتتطلب الحركة منها وإليها تصاريح خاصة، وتمثل تلك الحواجز عنق الزجاجة للحركة الداخلية في الضفة الغربية (أرناؤوط، 2006، 8 آذار).

كما أن هناك خطة إسرائيلية تحمل اسم " كل شيء يتدفق " تهدف إلى تكريس الفصل العنصري في الطرق، وحركة المواصلات بين المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وبين المستوطنين الإسرائيليين. وتأتي الخطة في سياق طروحات الإنسحاب أحادي الجانب الذي تخطط له إسرائيل في الضفة الغربية. الفكرة المركزية للخطة، هي تصميم شبكتين متوازيتين من الطرق في أرجاء الضفة الغربية للإسرائيليين والفلسطينيين؛ كي لا تتهم إسرائيل بتطبيق نظام الفصل العنصري "الأبارتهايد"، سيكون من حق الفلسطينيين رسمياً السفر على الطرق المخصصة للإسرائيليين، ولكن عندها سيتطلب سفرهم العبور في نقاط تفتيش عديدة. لهذا فإن جهاز الأمن الإسرائيلي يتوقع أن يفضل الفلسطينيون سفراً " سلساً" على الطرق

المخصصة لهم، فيما المستوطنين سيفضلون عدم السفر في الطرقات المخصصة للفلسطينيين؛ لأنه لن تكون هناك أية رقابة أمنية على المسافرين فيها؛ وبالتالي سيكونون عرضه لهجمات فلسطينية (معاريف، 2006، 24 كانون الثاني).

3. 4 سياسة إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية ونزع الشراكة عنها:

مع إندلاع انتفاضة الأقصى في تاريخ 28 أيلول 2000، عملت إسرائيل على إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية، ونزع الشراكة عن القيادة الفلسطينية وبشكل خاص الرئيس الراحل ياسر عرفات، وصلت الإجراءات الإسرائيلية ذروتها بعملية إجتياح الضفة الغربية عام 2002 التي أطلق عليها " السور الواقي " وما تبعها من عملية عزل وحصار للرئيس الراحل عرفات، وبدء الحديث عن نية إسرائيل بالقيام بخطوات أحادية الجانب في ظل غياب الشريك الفلسطيني، واشتراط العودة إلى مسار السلام بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشن حرب فعلية على " الإرهاب " وتفكيك المجموعات المسلحة الفلسطينية.

وفي أعقاب استشهاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية "آرئيل شارون"خلال خطابه في مؤتمر هرتسيليا في 17 كانون الأول 2005 "بأن غياب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي كان يمثل العقبة الأساسية أمام السلام يشكل فرصة لظهور قادة جدد منتخبون، ينفذون استراتيجية التسوية والمفاوضات من دون إرهاب وعنف وكراهية، حينها ستكون إسرائيل مستعدة لبحث عدة قضايا تتعلق بفك الارتباط مع حكومة فلسطينية قادرة على تحمل المسئولية في المناطق التي ستخليها إسرائيل (بن، 2004، 17 كانون الأول).

أصدر وزير الخارجية الإسرائيلي السابق "سلفان شالوم" بتاريخ 28 كانون الأول 2004 تعميماً إلى سفراء إسرائيل في جميع دول العالم يطلب فيه منهم أن ينقلوا رأي الحكومة الإسرائيلية السلبي من تصريحات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الجديد محمود عباس التي أكد فيها تمسكه بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة حسب قرار الأمم المتحدة رقم (194)، ورفضه التنازل عن حدود 1967، وعدم قبوله بالكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وتمسكه بالثوابت الفلسطينية المعروفة التي تمسك بها الرئيس الراحل عرفات وفي مقدمتها إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين. وطلب "شالوم" من سفراء إسرائيل أن يطلبوا من حكومات الغرب أن تتخذ موقفاً من هذه التصريحات " السلبية " وتوصل هذا الموقف إلى القيادة الفلسطينية الجديدة. وحاول شالوم استخدام الموقف الأميركي في هذا الشأن، كما تمثل في رسالة الضمانات التي أرسلها الرئيس "جورج دبليو بوش" إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي "آرئيل شارون"، التي يتعهد فيها بدعم الموقف الإسرائيلي ضد حق عودة اللاجئين والإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبيرة داخل حدود إسرائيل (مركز الإعلام الفلسطيني، 2004، 28 كانون الأول).

رغم كثرة الأحاديث الإسرائيلية عن تنسيق الإنسحاب أحادي الجانب مع السلطة الفلسطينية، أكد الوزير السابق محمد دحلان في مقابلة مع جريدة معاريف الإسرائيلية في تاريخ 17 آب 2005 بأن الجانب الفلسطيني لا يعرف شيئاً حتى الآن عن تفاصيل الإنسحاب منه، أما الباقي فمجهول " تسأل أين سيدفن الركام، ويقولون، سنتحدث في فترة لاحقة. وتسأل عن معبر رفح ويقولون لننتظر إلى ما بعد التفاهم، وتسأل عن المطار ويقولون أنه من المحظور الحديث عن ذلك لأنه يغضب " شارون"، وتسأل عن المعبر الآمن، ويقولون أن هذا من عهد أوسلو ويغضب " شارون" كثيراً. وبعد كل ذلك وعندما نقول بأنه ليس لدينا فكرة عما يدور، يغضب الجانب الإسرائيلي. إننا نعرف ما يدور من وسائل الإعلام، إذ إن هذا هو ما تبقى لنا " (القدس، 2005، 8 آب).

عاد " شارون" خلال جلسة الحكومة الإسرائيلية التي عقدت بتاريخ 21 آب 2005 التأكيد على شروطه لاستئناف عملية السلام وقال: " أود أن أؤكد بشكل واضح جداً أن إسرائيل قبلت خطة "خارطة الطريق" بالتعديلات التي أدخلناها عليها، وكي يتسنى لهم الدخول في "خارطة الطريق" وتنفيذها؛ فإن عليهم تفكيك المنظمات الإرهابية، وجمع أسلحتها، والقيام بسلسلة من الإصلاحات في مختلف المجالات وخاصة الأجهزة الأمنية التي أعتبرها اليوم بأنها أجهزة أمن إرهابية، عليها القيام بإصلاحات جذرية، كل هذه الأمور مكتوبة وواضحة، دون هذه لا أنوي التنازل قيد أنملة، لأنه سيكون من المستحيل التقدم وفقاً لخطة "خارطة الطريق". لقد قلت هذا هنا وفي العلن وللأمريكيين، ليس مرة وإنما عشرات المرات، قلت ذلك للرئيس الروسي " بوتين " حينها كان هنا في زيارة، وقلت لرئيس الوزراء التركي عندما جاء زائراً، وفي محادثاتي مع رئيس الوزراء الهندي، ليس لدي النية، حتى لو صغيرة، للتراجع عن هذه القضايا، ببساطه لا أنوي ذلك " (جدعون، 2005، 22 آب).

4. آليات تنفيذ الخطة إقليمياً:

اشتملت خطة فك الارتباط من جانب واحد على أدوار لكل من مصر والأردن، كجزء من آليات تنفيذ الخطة: فعلى مصر أن تنشر قواتها على طول خط الحدود (محور فيلادلفيا) وتشرف على معبر رفح، وتعمل على توحيد وتدريب قوات الأمن الفلسطينية، وإقناع السلطة الفلسطينية بضبط أنشطة الفصائل الفلسطينية، وإقناع الفصائل باستمرار التهدئة، هذا إلى جانب الدور السياسي في تسويق الخطة إقليميا. كما أن على الأردن المشاركة في تدريب قوات الأمن الفلسطينية، والمساهمة في حفظ الأمن والنظام في الضفة الغربية من خلال إرسال نحو ألف عنصر من قوات بدر، إلى جانب إقناع السلطة الفلسطينية بضبط أنشطة الفصائل الفلسطينية.

وأبعد من ذلك، خطط " شارون" لإعطاء مصر والأردن أدوارا سياسية أكبر في حال لم ينفذ الفلسطينيون التزاماتهم في إطار خطة "خارطة الطريق"؛ حيث هددت

إسرائيل أكثر من مرة بعدم التعامل مع الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة إقليمية واحدة، وبإخراج غزة من رزمة الجمارك المشتركة مع الضفة الغربية (الغلاف الجمركي)؛ مما يعني وجود نظامين اقتصاديين مختلفين، كما هددت إسرائيل بإعادة الوضع إلى سابق عهده قبل حرب حزيران 1967 م عندما كان قطاع غزة تابعا لمصر والضفة الغربية تابعة للأردن (بن، 2005، 21 أيلول).

1. 4 دور مصر في تنفيذ الخطة:

استمرت الاتصالات بين الجانبين المصري والإسرائيلي قبل تنفيذ خطه فك الارتباط من جانب واحد، بهدف دفع الخطة للأمام وإزالة العقبات التي تعترض طريق تنفيذها مثل: موضوع السيطرة على محور صلاح الدين (فيلادلفيا)، وموضوع الإشراف على المعابر بين قطاع غزة ومصر. وقد وجه الرئيس المصري حسني مبارك في تاريخ 8 شباط 2005 دعوة لعقد قمة رباعية في شرم الشيخ تضم كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية "آرئيل " شارون"، ملك الأردن عبد الله الثاني، والرئيس الفلسطيني محمود عباس. ومن أبرز النقاط التي طرحت في القمة موضوع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة.

بعد قمة شرم الشيخ، عقدت عدت لقاءات إسرائيلية - مصرية بشأن تنفيذ خطة فك الإرتباط؛ ففي 15 آذار 2005 ، اجتمع وزير الدفاع الإسرائيلي السابق " شاؤول موفاز" مع الرئيس مبارك ووزير الدفاع المصري محمد طنطاوي ورئيس المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان، وفي 12 نيسان 2005 التقى وزير الخارجية "سيلفان شالوم" مع الرئيس حسني مبارك في القاهرة، وطالب "شالوم" من الرئيس مبارك الضغط على الفلسطينيين لضبط أنشطة الفصائل الفلسطينية. كما التقى "شالوم" مع رئيس المخابرات المصرية وبحثا خطه فك الارتباط وسبل تنفيذها. وفي 19 حزيران 2005 التقى وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط مع نظيره الإسرائيلي شالوم في القدس وبحثا تنفيذ خطة فك الارتباط.

وتمخضت اللقاءات الإسرائيلية المصرية عن اتفاق مصري - إسرائيلي نشر قوات من حرس الحدود المصري على امتداد محور صلاح الدين جنوب قطاع غزة، وسحب القوات الإسرائيلية المرابطة في الجانب الفلسطيني من المحور، وذلك في أعقاب لقاء رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان مع " شارون" و"موفاز" قبيل مناقشة الكنيست للاتفاق، حيث أكد سليمان ل" شارون" " بأن على إسرائيل أن لا تقلق؛ لأن القوات المصرية ستهتم بمنع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، وتنظيف سيناء من الإرهابيين والسلاح؛ لأن هذه مصلحة مصرية تماما مثلما هي مصلحة إسرائيلية" (جدعون، 2005، 1 أيلول).

استمرت المفاوضات حول الاتفاق المذكور نحو عام ونصف، وتأخر توقيعه أكثر من مرة بسبب طلب إسرائيل من مصر تقديم التزام بعدم تزويد السلطة الفلسطينية بالسلاح والذخيرة، وتضمن الاتفاق 83 بندا تقع في 20 صفحة، تعرض تفاصيل حول تعهدات الدولتين ومهام القوات المصرية وطابع تكوينها والمعدات العسكرية والأسلحة والذخيرة التي تحملها، وحددت مهام القوات المصرية بمكافحة "الإرهاب" والتهريب والتسلل على طول الحدود، وحماية الحدود وضمان الاستقرار

والمحافظة على القانون، على أن تتكون القوات المصرية التي أطلق عليها اسم (قوات حرس الحدود) من 750 جنديا وإداريا.

كما تمخض عن اللقاءات الإسرائيلية – المصرية أيضا التوصل إلى اتفاق مبدئي بين السلطة الفلسطينية ومصر وحكومة إسرائيل، بشأن معبر رفح الحدودي، وقد نجح اللواء عمر سليمان بالتوصل لاتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل حول إدارة معبر رفح بين القطاع ومصر، يقضي بأن يخصص معبر رفح لتنقل الأفراد على جانبية، وأن يكون تحت إدارة فلسطينية – مصرية تخضع لإشراف دولي دون تواجد إسرائيلي، كما تم الاتفاق على أن يتم نقل حركة البضائع بين القطاع ومصر إلى منطقة مشتركة عند نقطة التقاء الحدود الفلسطينية – المصرية – الإسرائيلية، بالقرب من منطقة الدهنية على الجانب الفلسطيني، والقرية التعاونية (كيرم شالوم) من الجانب الإسرائيلي. ويأتي هذا الاتفاق كحل وسط قدمه الجانب المصري لجسر الهوة بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني (بن، 2005، 1 أيلول).

4. 2 دور الأردن في تنفيذ الخطة:

يقع على عاتق الأردن في إطار عملية السلام المستندة إلى خطة "خارطة الطريق" مشاركة الولايات المتحدة ومصر بتدريب أجهزة الأمن الفلسطينية. وبعد إعلان " شارون" عن خطة فك الارتباط من جانب واحد، جرت العديد من الاجتماعات بين مسئولين إسرائيليين وأردنيين لنقاش الخطة. وقد أبدى الأردن على لسان الناطقة باسم الحكومة الأردنية وزيرة الثقافة أسمى خضر استعداده لإرسال قوات بدر إلى الضفة الغربية والقيام بدور في مجال حفظ الأمن والتدريب وإسناد السلطة الفلسطينية (القاق، 2005، 15 شباط). ونقلت صحيفة معاريف عن مصادر أردنية قولها بأن إسرائيل أبلغت الأردن بموافقتها على انتشار ألف جندي من كتيبة بدر التابعة لجيش التحرير الفلسطيني التي تعمل في إطار القوات الأردنية في الأراضي الفلسطينية التي ستقوم بإخلائها من حول المدن الكبرى في الضفة الغربية (القاق، 2005، 15 شباط).

عندما بدأ " شارون" بتنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد، أعربت الحكومة الأردنية عن ارتياحها لانسحاب إسرائيل من غزة وعدد من المستوطنات الواقعة في شمال الضفة، وقال وزير الخارجية الأردني فاروق القصراوي أنه يأمل أن يكون هذا الانسحاب جزءاً من خطة "خارطة الطريق"، وأضاف "أن الأردن يهمه إجراء العملية بكل هدوء"، وأشاد عبد الهادي المجالي رئيس مجلس النواب الأردني بالدور الكبير الذي يلعبه الفلسطينيون في هذه الظروف الراهنة من أجل انسحاب إسرائيل من غزة والعمل على رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني والحد من الاحباطات وعمليات القمع التي يواجهونها (القدس، 2005، 15 آب).

وتحرص إسرائيل على عدم تجاهل المصالح الحيوية للأردن في الضفة الغربية والقدس، وخاصة المسجد الأقصى كما ورد على لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية "أميرة أورن"، وأضافت "أورن": " بأن الأردن قلق بصورة تقليدية على ما يحدث في الضفة الغربية؛ إذ لا شك أن لديه مصالح كثيرة جدا في الضفة، وحسب "أورن" " يطالب الأردن إسرائيل بعدم إبرام اتفاق مع الفلسطينيين أو تنفيذ خطوات انفرادية في الضفة الغربية دون إشراكه "، وأضافت: " أنه عندما يتم البحث في وضع الضفة الغربية فإن إسرائيل ستأخذ بالحسبان مصالح دول المنطقة ". وأكدت أن الحكومة الإسرائيلية تحترم الأردن والمصالح الأردنية في الضفة الغربية، وبأن هناك تنسيقا ومحادثات مستمرة بهذا الشأن مع الأردنيين في كل ما يخص أي قرار وخطوة من جانب إسرائيل في الضفة الغربية (أبو خضير، 2005، 22 أيلول).

ويرى بعض المحللين بأن رؤية " شارون" المستقبلية للدور السياسي للأردن تذهب أبعد بكثير من بعض الأدوار الإجرائية المسندة للأردن في إطار خطة فك الارتباط؛ إذ إن الخيار الأردني الذي كان " شارون" أحد المنظرين السياسيين له، لا زال قائما وركنا أساسيا في إستراتيجية " شارون" السياسية، وأن خطة فك الارتباط لا تتناقض مع التصور الاستراتيجي العام في هذا الصدد، مع وجود اختلاف في بعض المضامين. "فشارون" (الكلاسيكي) أراد أن تسيطر منظمة التحرير الفلسطينية على الأردن وتقيم دولة فلسطينية في الضفة الشرقية وحدها، بينما " شارون" (اليوم) وقبل مرضه مازال يؤمن بالخيار الأردني، ولكن من خلال حل فيدرالي بين السلطة الفلسطينية على 45% من الأرض والمملكة الهاشمية، إيمانا منه أن مقومات الدولة الفلسطينية التي يقترحها على الفلسطينيين، لن تقوم لها قائمة بدون الأردن؛ إذ إن دولة بلا سيادة ولا مقومات ومقطعة الأوصال إقليميا، لن تعيش إلا من خلال الرئة الأردنية (مصطفى، 2005، 22 تشرين الأول).

ويأتي التأكيد الإسرائيلي الدائم على وضع الفلسطينيين في امتحان إثبات قدرتهم على إدارة شئونهم الداخلية ومحاربة " الإرهاب" كجزء من الرؤيا السياسية "لشارون"، وذلك في رهان إسرائيلي على عدم مقدرة الفلسطينيين على إدارة شئونهم وحدهم مما يوجب إعطاء أدوار لقوى إقليمية أخرى، وعلى وجه التحديد مصر والأردن لمساعدة الفلسطينيين على إدارة شئونهم في نطاق ما تخطط له إسرائيل.

الخاتمة

ساهمت مجموعة من العوامل في التأثير على "شارون" لطرح خطته الهادفة لمواجهة التحديات التي تهدد دولة إسرائيل بمخاطر جدية وأهمها: أولا؛ إدراك "شارون" أنه إن لم تبادر إسرائيل بطرح مشروع بديل ومغر، فإنها ستواجه وضعا يفرض فيه المجتمع الدولي عليها حلا لا يتوافق مع الرؤية الإسرائيلية؛ كخطة " خارطة الطريق "، أو مبادرة السلام العربية، أو غيرها من المبادرات. ثانيا؛ فشل إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني مع تواصل الانتفاضة الفلسطينية وما ألحقته بأذى منظور وغير منظور على إسرائيل. ثالثا؛ خشية "شارون" مما يعرف صهيونيا " بخطر المسألة الديمغرافية "، حيث استنتج أنه لا توجد إمكانية لطرد الفلسطينيين من خلال عملية تهجير شاملة، ولا يمكن ضم الفلسطينيين إلى إسرائيل لأن ذلك يؤدي إلى تحويلها لدولة ثنائية القومية، يتحول فيها الفلسطينيون – مع مرور الوقت – إلى أغلبية.

جاءت خطة فك الارتباط لجني أكبر ما يمكن من المكاسب، ولتحجيم أكبر قدر من الأضرار، بما ينسجم مع رؤية "شارون" لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي؛ والمتمثلة بفرض حل مرحلي طويل الأمد على الشعب الفلسطيني، تنسحب إسرائيل بموجبه من قطاع غزة، ومن 42% من الضفة الغربية، وفي المقابل تضم إسرائيل ما تبقى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشمل ذلك القدس الشرقية والكتل الاستيطانية وغور الأردن، وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي ابتلعها " الجدار الفاصل "؛ إذ أن جوهر خطة "شارون" يقوم على تفكيك الاستيطان في قطاع غزة وتعزيزه في الضفة الغربية.

أدرك "شارون" في وقت مبكر أنه لن يجد شريكا فلسطينيا يقبل برؤيته للحل، لذلك عمل على عزل القيادة الفلسطينية وتفنن بخلق الذرائع لنزع صفة الشراكة عنها تمهيدا لفرض مشروعه السياسي في إطار خطوات أحادية الجانب.

نجح "شارون" بإقناع الإدارة الأمريكية بتبني خطته، وقد أدت المفاوضات الحقيقية – التي أجراها مع الإدارة الأمريكية – إلى تحقيق إنجازات تاريخية لإسرائيل تمثلت بالمكاسب السياسية الإستراتيجية التي تضمنتها رسالة الضمانات الأمريكية، حيث تبنت خطة " فك الارتباط "، ووضعتها على رأس الأجندة السياسية، وجعلتها الخطة الوحيدة القائمة، والمفروضة على جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. وجمدت خطة "خارطة الطريق" وحولتها إلى جسم محنط تبث الروح فيه فقط لمنع طرح مشاريع أخرى. كما أعطت أولوية لموضوع "مكافحة الإرهاب" وأهملت أهمية إزالة الاحتلال الإسرائيلي، ولكي لا تترك مجال لنقاش معنى "الإرهاب" والفرق بينه وبين المقاومة المسلحة، شددت رسالة الضمانات على أنه يجب على الفلسطينيين

التوقف عن القيام بأعمال عسكرية، وجميع أشكال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان. وسمحت "لشارون" بضرب الحركة الوطنية الفلسطينية، وتحفيز نشوب حرب أهلية فلسطينية. كما اعترفت بأهمية وجود حدود آمنة ومعترف بها لإسرائيل تكون قادرة على الدفاع عنها ورفضت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم داخل حدود إسرائيل، وتبنت الموقف المتعلق بأمن إسرائيل ورفاهيتها "كدولة يهودية". وأكدت أن حل موضوع اللاجئين سيتحقق من خلال إنشاء دولة فلسطينية، وتوطين اللاجئين فيها، وليس في إسرائيل. ولم تعارض إنشاء جدار الفصل، وقبلت تعهد حكومة إسرائيل أن يكون الجدار أمنيا، ومؤقتا، وأن لا يلحق ضررا بقضايا الوضع النهائي، بما في ذلك الحدود النهائية.

ساهمت مجموعة من العوامل في نجاح "شارون" بتذليل العقبات التي اعترضت طريقه وتنفيذ خطته على الأرض، وأبرزها: أولا؛ التحالف الراسخ مع الإدارة الأمريكية، ووتبني الأخيرة للخطة وفرضها على الأجندة الدولية. ثانيا؛ عجز الدول العربية عن تسويق مبادرة السلام العربية وارتهانها بالموقف الأمريكي. ثالثا؛ عدم وجود معارضة للخطة في إسرائيل خارج إطار حزب "الليكود" واليمين المتطرف، وتبني اليسار الصهيوني خطة "شارون" دون تحفظ. رابعا؛ عدم وجود إستراتيجية نضالية فلسطينية واحدة تتفق مع الهدف الذي يسعى الفلسطينيون لتحقيقه وتحديد وسائل النضال التي يتوجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف.

أبرز النتائج

أولا؛المشروع السياسي "لآرئيل شارون" هو خطوة استباقية لتفريغ رؤية الرئيس الأمريكي "بوش" من مضمونها بأقل الخسائر الإسرائيلية، ولتجميد خطة "خارطة الطريق" التي حظيت بدعم إقليمي ودولي واسعين.

ثانيا؛ سعى "شارون" لفرض تسوية مرحلية طويلة المدى على الشعب الفلسطيني في إطار دولة فلسطينية بمواصفات إسرائيلية تكون مقيدة، محدودة، منقوصة السيادة في قطاع غزة، وعلى 42% من أراضي الضفة الغربية، وبدون حدود نهائية، وتكون مجردة من السلاح وتحتفظ بقوة شرطية فقط؛ فيما تسيطر إسرائيل على مراكزها الحيوية الإستراتيجية ومواردها المائية وحدودها الخارجية وعلى مجالها الجوي؛ ليعالج بذلك المعضلات الجدية التي تعاني منها إسرائيل في موضوعي الأمن والديمغرافيا الفلسطينية، والهروب من معالجة قضايا الحل النهائي.

ثالثا؛ استغل "شارون" عدم وجود إستراتيجية فلسطينية موحدة بشأن كيفية حل الصراع، وما نتج عن ذلك من فوضى سياسية وأمنية؛ لفرض مشروعه السياسي على الشعب الفلسطيني بشكل أحادي الجانب، وفقا لنظرية القوة

وفرض الحقائق الجديدة على الأرض، بعد أن تمكن من نزع صفة الشراكة عن القيادة الفلسطينية.

توصيات الدراسة:

أولا؛ أهمية أن تبلور القيادة الفلسطينية إستراتيجية وطنية موحدة، تتضمن برنامج سياسي يستند إلى الشرعية الوطنية (برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني)، والشرعية العربية (مبادرة السلام العربية في قمة بيروت عام 2002)، والشرعية الدولية، وتحدد سبل تحقيقه، والظهور بمظهر شريك جدي في عملية السلام، وإعطاء الأولوية بذلك للمفاوضات، وإن لم تتعاطى إسرائيل مع هذا البرنامج، يكون لزاما على القيادة الفلسطينية تحميل إسرائيل مسئولية الفشل وخلق حالة اصطفاف وطني إقليمي ودولي للضغط على إسرائيل بالتزامن مع انتهاج مقاومة معرفة تماما، من حيث مرجعياتها، وأدواتها، أهدافها، أشكالها، ميادينها، توقيتها؛ وبما يضع حدا قاطعا للفوضى السياسية والأمنية الناشئة عن اضطراب مفهوم المقاومة الضارة بالمصالح الفلسطينية العليا.

ثانيا؛ أهمية أن تتمسك القيادة الفلسطينية بخطة " خارطة الطريق " بصيغتها النهائية التي قدمتها اللجنة الرباعية للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في 30 نيسان 2003، بصفتها الخطة الوحيدة المطروحة للتداول، ولا تستطيع إسرائيل استمرار تجميدها والهروب من استحقاقاتها إذا ما أحسن الجانب الفلسطيني التصرف.

ثالثا؛ استمرار رفض التحفظات الإسرائيلية على خطة " خارطة الطريق "، ورفض رسالة الضمانات الأمريكية لإسرائيل، كونها تجحف بالحقوق الفلسطينية المتعلقة بقضايا الحل الدائم وبشكل خاص قضيتي الحدود واللاجئين.

رابعا؛ رفض الحلول أحادية الجانب – وكل ما يترتب عنها - رفضا قاطعا وعدم التعاطي معها نهائيا، ورفض الحلول المؤقتة التي من شأنها فرض وصاية إقليمية على الشعب الفلسطيني.

المراجع

مراجع باللغة العربية:

أ / الكتب:

- أبو غدير، م. (2000) الصراع الديني العلماني داخل الجيش الإسرائيلي، مركز الدراسات الشرق أوسطية، جامعة القاهرة، سلة الدراسات الدينية والتاريخية، العدد 14.
- أبو غزالة، م.، إغبارية، م. (1984): حركة غوش إيمونيم بين النظرية والتطبيق، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- أوراق إسرائيلية. (2004): الكنيست الـ16: (ملامح واتجاهات)، ترجمة مدار، تقديم أنطون شلحت رام الله.
- أوراق إسرائيلية. (آب2005): ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي وثيقة"مؤتمر هرتسيليا الخامس"، ترجمة وإعداد سعيد عياش، مؤسسة الأيام-فلسطين.
- أوراق إسرائيلية. (تشرين أول2005): ما بعد فك الارتباط سيناريوهات إسرائيلية، ترجمة "مدار"، مؤسسة الأيام، رام الله-فلسطين.
- بشارة، ع. (2002): الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي، تحليل في خضم الأحداث، مركز الوحدة العربية، بيروت.
- بشارة، ع. (2005): من يهودية الدولة حتى "شارون"، دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
- بنزيمان، ع. (1986): آرئيل "شارون" بلدوزر الإرهاب الصهيوني، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان.
- الخزندار، س. (2000): الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- شانوف، د. (1992): مذكرات آرئيل "شارون". ترجمة أنطوان عبيد. مكتبة بيسان، بيروت.
- شلايم، آ. (2001): الحائط الحديدي. ترجمة ناصر عفيفي، روز اليوسف، القاهرة.
- شلحت، أ.، نوفل، م. (2006): إسرائيل و"عملية السلام"وعلاقاتها الخارجية، تقرير(مدار)الإستراتيجي، تحرير جوني منصور، مؤسسة الأيام، رام الله-فلسطين. ص ص 39-76.
- صايغ، ز. (1983) صبرا وشاتيلا المجزرة: بحث في خلفياتها ودوافعها، مشنورات صلاح الدين القدس.
- عباس، م. (أيلول 2003) تجربة المائة وثلاثين يوما انجازات وعراقيل، رام الله.

▪غازيت، ش. (2001): الطعم في المصيدة: السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-1997، الطبعة الأولى، ترجمة عليان الهندي، مؤسسة دار الواد للإعلام والصحافة ودائرة الدراسات والشؤون الإسرائيلية، القدس.
▪غنايم، م.، ح. (2001): طريق "شارون"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار)، رام الله –فلسطين.
▪كابليوك، أ. (1997): إسحق رابين اغتيال سياسي، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر.
▪محارب، م. (2005): القضية الفلسطينية والعلاقات الدولية. تقرير(مدار)الإستراتيجي، تحرير أسعد غانم. ص ص37-71.
▪مركز دراسات الشرق الأوسط. (2003): نتائج الانتخابات الإسرائيلية 2003، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية ـالتقرير الاستارتيجي، عمان
▪ملمن، ي.، رفيف، د. (1988): التعاقد العدائي: العلاقات السرية بين إسرائيل والأردن، ترجمة مصطفى كبها. منشورات مكتبة القيسي، الناصرة.
▪نوفل، م. (2005): خطة فك الارتباط الإسرائيلية (مدار)، أوراق إسرائيلية، ص 20.

ب / الصحف:
- أبو خضير، م. (2005، 20شباط): معطيات حول الاستيطان والجدار الفاصل.
- أبو خضير، م. (2005، 20شباط): مواصلة تعزيز التواجد الاستيطاني ونقل مستوطنة غزة إلى الضفة الغربية. جريدة القدس، ص1 ص26.
- أبو خضير، م. (2005، 26شباط): إسرائيل تكرس ضم الكتل الاستيطانية الكبرى لضرب الوحدة الجغرافية للدولة الفلسطينية. جريدة القدس، ص1 ص26.
- القدس(2005، 25شباط): خطر اعتداء متطرفين يهود على الحرم القدسي يفوق خطر التعرض لحياة "شارون". ص1 ص20.
- القدس. (2005، 16آب): موفاز: إسرائيل تريد الاحتفاظ بستة تجمعات استيطانية في الضفة الغربية. ص1 ص33.
- القدس. (2005، 16شباط): "معاريف": إسرائيل أبلغت الأردن موافقتها على انتشار ألف جندي من كتيبة "بدر"شمال الضفة. ص1 ص30.
- القدس. (2005، 18آب): الوزير دحلان في مقابلة مع"معاريف"ص6.
- القدس. (2006، 15آذار): تقرير الهيئة العامة للاستعلامات. ص6.
- القدس. (2006، 4نيسان): إسرائيل صادرت أكثر من 2432 دونما في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2006 لغرض توسيع الاستيطان واستكمال جدار الفصل. ص1 ص26.
- القدس. (2005، 15آب): عمان ترحب بالانسحاب من القطاع كخطوة نحو تحقيق السلام العادل بالمنطقة. ص6.
- أبو خضير، م. (2005، 22أيلول): سيناريو لإعادة الضفة إلى الأردن وغزة إلى مصر. ص1 ص34.
- أبو شهلا، ع. (2005، 31تموز): تأثير خطة فك الارتباط على الاقتصاد الفلسطيني. نشرة الأرض، عدد4، ص ص10-12.
- أبوعودة، ي. (2005، 31تموز): في انتظار الإخلاء، قطاع غزة أمام كارثة بيئية. عدد4. ص ص2-3.
- دائرة شؤون المفاوضات. (آذار2005): حاجز أمام السلام، تقييم المسار الجديد للجدار الإسرائيلي، م. ت. ف، ص8.
- القاق، ع. (2005، 15شباط): الناطق باسم الحكومة الأردنية: لا نستبعد قيام الملك عبد الله بزيارة إسرائيل. جريدة القدس، ص2.

ج / مواقع الانترنت:
أبو نصار، د. (2003، 24أيار): لماذا وافق "شارون" على خارطة الطريق؟المشهد الإسرائيلي (مدار).
http: //www. almash-bad. org\viewarticle. asp?articalid=1080,15. 01. 2005

أحمد، ع.، شقاقي، ف. (كانون الثاني، 2003): ملاحظات حول خارطة الطريق. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رام الله.
(,06. 12. 2005)http: //www. amin. org/views/kalil_shiqaqi/2003/jan. html
أرناؤوط، ع. (2004، 22نيسان): في رسالة وجهها إلى الرئيس الأمريكي، قريع يدعو بوش إلى إعادة النظر في ضماناته الجديدة إلى إسرائيل.
http: //www. al-ayyam. com/znews/site/template/printpreview. aspx?did=3066,18. 09. 2004
أرناؤوط، ع. (2005، 26نيسان): وثيقة رسمية لوزارة الخارجية الفلسطينية: هذه مصادر قلقنا.
(http: //www. almash-bad. org/viewarticle. asp?articalid=153. 07. 01. 2005)
أرناؤوط، ع. (2006، 8آذار): تقرير منظمة أممية
(http: //www. Al-ayyam. com/znews/site/template/printerview. aspx?aid= 34420, 08. 03. 2006
أفنيري، أ. (2003، 24كانون الأول): خطاب "شارون" فك التشفير. المشهد الإسرائيلي(مدار).
http: //www. almash-bad. org/viewarticle. asp?articalid=136320. 12. 2004
البابا، ج. (آب، 2004): خطة فك الارتباط.
http: //www. oppc. pna. net/mag/mag11-12new-page-77. htm,16. 02. 2005
البابا، ج. (تموز، 2004): خطة "شارون" للانسحاب من غزة. الموقع الإلكتروني لمركز التخطيط الفلسطيني. http: //www. oppc. oppc. pna. net/mag/mag13-14/new1-1314. htm,25. 10 2004)
البابا، ج. (تموز، 2003): "خارطة الطريق" بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الإسرائيلية. الموقع الإلكتروني لمركز التخطيط الفلسطيني، العددان التاسع والعاشر.
http: //www. oppc. pna. net/mag/mag9-10/new-page-4. htm,16. 02. 2005
بتسيلم. (2003، 26آذار): تحت غطاء الأمن توسيع المستوطنات في ظل الجدار الفاصل. (htpp: //www. btselem. org).
بتسيلم. (2004، 20كانون الثاني): معطيات عن الحواجز في الأراضي المحتلة.
http: //www. betselem. org/arabic/freedom_of_Movement/chekpoints. asp,02. 07. 2004
بشارة، ع. (2004، 23شباط): الدولة كمطلب إسرائيلي. الموقع الإلكتروني لعرب إلـ 48. (http: //www. arab48. com/print. x?cid=7&id=23697, 24. 12. 2004)
بشارة، ع. (2003، 20كانون الأول): خطاب هرتسيليا. الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان.
http: //www. nbprs. net/kharta8. htm,29. 03. 2005(

تلحمي، أ. (2004، 3حزيران): الخيارات السيئة أمام "شارون" قد تضطره لتبكير الانتخابات. المشهد السياسي(مدار).
http: //www. almash-bad. org/viewarticle. asp?articalid=2018. 09. 01. 2005
حمزة، م. (2003، 18كانون الأول): مؤتمر هرتسيليا هل يحدد مستقبل "شارون" السياسي. الموقع الإلكتروني لإسلام ونلاين.
http: //www. islamonline. net/Arabic/paitics/2003/12/article09. shtm1,18. 12. 2003
الحياة الجديدة. (2005، 26 شباط): خطة إسرائيلية تتضمن إضافة 6391 وحدة للمستوطنات.
http: / /www. alhayat-j. com/details. php?op t=3&id=25517,26. 02. 2005
خطاب الرئيس بوش. (2002، 24حزيران): نص خطاب الرئيس بوش حول الشرق الأوسط. وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي. (http: // www. usifo. state. gov\arabic\meppar/0624bushme. htm,09. 01. 2005)
سوسمان، ك. (آذار، 2005): تقرير شرق أوسطي: آرئيل والخيار الأردني. صحيفة العرب اللندنية.
http: //www. alarabonline. org/print/asp?fname=/data/2005/04 /0 4-829. htm,21. 06. 2005)

عباس. "التشريعي" يوافق على استحداث منصب رئيس للوزراء ويبحث صلاحياته.
http: //www. palestine. pmc-com/arabic/inside1. asp?x=789&cat=2&opt=1,16. 05. 2004
عرب إلـ48. (2004، 16تشرين الأول): إسرائيل تنوي إعفاء الجنود المتدينين من المشاركة في تنفيذ خطة فك الارتباط.
(htpp: //www. arabs48. com/print. x?cid=6&id=21499,17. 12. 2005)
عرب إلـ48. (2005، 24شباط): وزيرة القضاء الإسرائيلية تقيم "دورية فك الارتباط" لمواجهة المستوطنين.
(htpp: //www. arabs48. com/print. x?cid=6&id=25571,17. 12. 2005)
عرب إلـ48. (2005، 6نيسان): الداخلية تمنع تحويل ميزانيات إلى المستوطنات.
(htpp: //www. arabs48. com/print. x?cid=6&id=26833. 17. 12. 2005)
عواودة، و. (2004، 27تشرين أول): مصادقة الكنيست على خطة "فك الارتباط" تواصل إثارة زوبعة سياسية في إسرائيل. المشهد الإسرائيلي(مدار).
http: //www. almash-bad. org/viewarticle. asp?articalid=2059. 09. 01. 2005)
الفر، ي. (2004، 28حزيران): فشل الدور المصري.
(htpp: //arabic. tharwaproject. com/Aff-c/lemons/b1_06_28_04. htm,23. 12. 2004)

الفر، ي. (2002، 22كانون الأول): إسرائيل أكثر أمناً دون المستوطنات. المشهد الإسرائيلي(مدار).
(http: //www. almash-bad. org/viewarticle. asp?articalid=2046. 09. 01. 2005)
القدس. (2005، 2آب): العاهل الأردني يجري مباحثات مع بلير حول القضية الفلسطينية ومكافحة "الإرهاب".
(http: //www. alquds. com/inside. php?opt=2&id=19828,02. 08. 2005
كايسر، ر. (2003، 27آذار): بوش "شارون" الشرق الأوسط. المشهد الإسرائيلي(مدار). رام الله.
(http: //www. almash-bad. org\viewarticle. asp?articalid=749,07. 01. 2005).
اللجنة الرباعية. (2003، 30نيسان): نص النسخة الأخيرة من خطة "خارطة الطريق" التي سلمت للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأردنية. عمان.
ww. mfa. gov. jo/ar/pages. php?menu id=160,10. 05. 2004)(
ماكوفسكي، د. (2001، 1كانون الثاني): كيف تبني جداراً. ترجمة علي خفاجي. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. http: //acpss. ahram. org. (eg/ahram/2001/1/1/READ121. HTM, 22. 06. 2005
مجموعة اكس. (أيار، 2005): إسرائيل وفلسطين بين الانفصال وخارطة الطريقة الاقتصادية.
(htpp: //www. aixgroup-u-3mrs. fr,19. 08. 2004)

مركز الإعلام الفلسطيني. (2003، 10آذار): الرئيس دعا لمنح الثقة لمرشحه محمود عباس. "التشريعي"يوافق على استحداث منصب رئيس الوزراء ويبحث صلاحياته.
asp?x=789&cat=2&opt=1,16. 05. 2004)http: //www. palestine- pmc. com/arabic /inside1(.
مركز الإعلام الفلسطيني. (2002، 11تشرين الثاني): القيادة الفلسطينية تؤكد ضرورة وضع جدول زمني ملزم في الخطة الأمريكية. فلسطين.
asp?x=367&cat=2&opt=1,15. 01. 2004) http: //www palestine-pmc. com/arabic /inside1 (
مركز الإعلام الفلسطيني. (2003، 3أيار): لجنة المفاوضات العليا برئاسة عرفات ترحب بخارطة الطريق.
http: //www. palestine-pmc. com/arabic/inside1. asp?x=998&cat=2&opt=1,04. 06. 2004
مركز الإعلام الفلسطيني. (2003، 20آذار): السلطة ترفض الخطوات أحادية الجانب وتدعو المجتمع الدولي إلى التعجيل في تطبيق خارطة الطريق.

http: //www. palestine-pmc. com/arabic/inside1. asp?x=1623&cat=2&opt=1. 13. 06. 2004
مركز الإعلام الفلسطيني. (2004، 13حزيران): قريع: جميع الفصائل ترحب بالدور المصري.
20. 09. 2004, http: //www. palestine-pmc. com/arabic/inside1. asp?x=1894&cat=2&opt=1
مركز الإعلام الفلسطيني. (2004، 20نيسان): "منظمة التحرير الجهة الوحيدة بالتفاوض" القيادة: خطة "شارون" تهدف إلى تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير.
http: //www. palestine-pmc. com/arabic/insidel. asp?x=1839&cat=2&opt=1,04. 09. 2004
مركز الإعلام الفلسطيني. (2004، 27آذار): الاتحاد الأوروبي: لن نعترف بأية تعديلات على حدود
67 http: //www. palestine-pmc. com/arabic/inside1. asp?x=1807&cat=2&opt=1,21. 08. 2004
مركز الإعلام الفلسطيني. (2004، 28آذار): عنان يحث الرئيس عرفات على التعامل بإيجابية مع خطة "شارون".
1 ,01. 0902004http: //www. palestine-pmc. com/arabic/inside1. asp?x=1812&cat=2&opt=
المركز الفلسطيني للإعلام. (2004، 14نيسان): نص رسالة بوش ل"شارون".
http: //www. plestine-info/arabic/palestoday/reports/report2004/wathaeeq. htm,16. 01. 2005
مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (2005): جدار الفصل العنصري وخطط الفصل الإسرائيلية؟
)http: //www. pnic/gov. ps/arabic/palestine/pal-wall-2. html, 22. 06. 2005(

المشهد الإسرائيلي. (2004، 24تشرين الأول): الأب يوسيف ضد خطة "شارون"(مدار).
(http: //www. almash-bad. org/viewarticle. asp?articalid=2459,07. 05. 2004)
المشهد الإسرائيلي. (2005، 6أيار): "شارون": إقامة جامعة في "آرئيل" خطوة لتعزيز كتل الاستيطان. (http: //www. almash-bad. org/viewarticle. asp?articalid=2046. 09. 01. 2005)
مصطفى، م. (2005، 22تشرين الأول): "شارون" والخيار الأردني. الموقع الإلكتروني لعرب إلـ 48 (htpp: //www. arabs48. com/print. x?cid=6&id=32178,27. 10. 2005)

يديعوت أحرونوت. (2003، 18تشرين الثاني): وقائع ندوة صحفية ضمت أربعة من رؤساء المخابرات (الشاباك). جريدة الرياض اليومية، تحرير عبد السلام الريماوي، عدد 12934 نقلاً عن يديعوت أحرونوت.
http: //www. slriyadh. com/contents/19-11-2003/Mainpage/POLITICS_17781. php,17. 06. 2005)

د- مقابلات:

عريقات، ص. (2005، 17آذار): مستقبل "خارطة الطريق". اتصال شخصي.

مراجع باللغة الإنجليزية:

أ- الكتب:

- فلسطين، دائرة شئون المفاوضات (تشرين الأول، 2004): خطة فك الارتباط- غزة لا زالت محتلة، ص ص2-3.
- كيمرلنغ، ب(2004): الإبادة السياسية(بوليتسايد): حرب أرئيل "شارون" ضد الفلسطينيين، فيرسو. لندن.

ب- مواقع الإنترنت:

أرئيلي، ش. (آب 2004): فك الارتباط والصراع البديل. مركز يافا للدراسات الاستراتيجية. جامعة تل أبيب، مجلد7، عدد2.
(http: //www. tau. ac. il/jcss/sa/v7n2p3ari. html,17. 10. 2004

بروم، ش. (شباط 2004): السياج الفاصل. مركز يافا للدراسات الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، مجلد6، عدد4
. http: //www. tau. as. il/jcss/sa/v6n4p2Bro. html,19. 02. 2005

يلر، م. (تشرين الثاني2003): خارطة الطريق لا تقود لأي مكان. مركز يافا للدراسات الإستراتيجية جامعة تل أبيب، مجلد6 عدد3.
http: //www. tau. ac. il/jcss/sa/v6n3p2hel. html ,19. 02. 2005

مراجع باللغة العبرية:

أ- الكتب:

أراد، ع. (2004): ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل، يديعوت أحرونوت، تل أبيب.

شبيط، آ. (2005): تقسيم البلاد، دار كيتر، تل أبيب.

شيلح، ع.، دروكر، ر. (2005): كيد وتد، تل أبيب.

كوتلر، ي. (2002): الزرزور والغراب، إصدار يارون جولان.

هرئيل، ع.، سخاروف، آ. (2004): الحرب السابعة: كيف انتصرنا ولماذا خسرنا. تحرير، شاو ألترمان، منشورات يديعوت أحرونوت: سيفري حميد، تل أبيب.

ب- مواقع الإنترنت:

▪إلدار، ع. (2003، 27أيار): مطلوب " خارطة طريق" لتنفيذ الاتفاق الائتلافي. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس. رقم الموضوع 998198 ت. د 10. 07. 2004.
▪برنيع، ن. (2003، 30كانون الأول): إسرائيل غير جدية في تطبيق "خارطة الطريق". المشهد الإسرائيلي(مدار) نقلا عن يديعوت أحرونوت. رقم الموضوع 414 ت. د 08. 07. 2004
▪بن، أ. (2004، 29أيار): الوزير أولمرت: "خارطة الطريق" وثيقة خطيرة على إسرائيل. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 998838 ت. د 11. 08. 2004.
▪بن، أ. (2003، 2كانون الأول): أولمرت و"شارون" حاولا الاستفادة من مقولة بن غوريون: "دولة يهودية أفضل من الأرض كاملة". الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1049383 ت. د 09. 08. 2004.
▪بن، أ. (2005، 1أيلول): إسرائيل تقيم معبرا في كرم أبو سالم رغم معارضة مصر والسلطة. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1213913 ت. د 17. 09. 2005.
▪بن، أ. (2002، 17تشرين الأول): الإدارة الأمريكية نقلت لإسرائيل خطة لدفع عملية السلام. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس. رقم الموضوع 936864 ت. د 02. 01. 2004.
▪بن، أ. (2004، 26كانون الأول): الجيش: المعابر المدنية في المناطق لمنع الاحتكاك مع الفلسطينيين. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1150903 ت. د 2005. 01. 08.
▪بن، أ. (2002، 22كانون الأول): الشرط للدولة الفلسطينية أن تكون ديمقراطية متسامحة. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 965378 ت. د 2004. 05. 08.
▪بن، أ. (2003، 1أيار): الهدف: حل نهائي وشامل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 991189 ت. د 02. 05. 2004.
▪بن، أ. (2004، 20 شباط): الولايات المتحدة طلبت من "شارون" إجابات بشأن اليوم التالي. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1072109 ت. د 21. 10. 2004.
▪بن، أ. (2004، 19تشرين الثاني): بوش يرفض اقتراح بلير بعقد مؤتمر دولي للسلام. الموقع الإلكتروني لصحيفة هآرتس. رقم الموضوع 1142278 ت. د 19. 11. 2004.
▪بن، أ. (2004، 4نيسان): توافق بين بوش و"شارون" استعدادا للقمة. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1083683 ت. د 23. 06. 2004.

▪بن، أ. (2005، 21أيلول): خطة انفصال عن السلطة. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1218636 ت. د 2005. 09. 10.
▪بن، أ. (2004، 17كانون الأول): "شارون" في مؤتمر هرتسيليا: "2005–عام الفرصة الكبرى لإسرائيل لتغيير وضعها الإستراتيجي". الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1148232 ت. د 2004. 01. 26.
▪بن، أ. (2003، 14كانون الأول): "شارون" يحاول إقناع أميركا بتمسكه "بخارطة الطريق" وبأن الخطوات الأحادية هي أمنية. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1052765 ت. د. 03. 09. 2004.
▪بن، أ. (2004، 14نيسان): "شارون" يطلب من بوش إعلان ينفي حق العودة. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1085590 ت. د 25. 06. 2004.
▪بن، أ. (2005، 9أيلول): 36 معبر ترسم الحدود الجديدة. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1215951 ت. د 2005. 10. 11.
▪بن، أ.، جدعون، أ. (2005، 21شباط): بعد نقاش 7 ساعات، أقرت الحكومة إخلاء المستوطنات. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1165318 ت. د 2005. 03. 02.
▪بن، أ.، ريغلو، أ.، غوتمان، ن. (2003، 26أيار): "شارون" وأبو مازن يلتقيان لبحث تنفيذ "خارطة الطريق". الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 997803 ت. د 28. 05. 2004.
▪بن، أ.، شامير، ش. (2002، 29آذار): إسرائيل: لا جديد في قرارات الزعماء العرب. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 805339 ت. د 19. 12. 2003.
▪بن، أ.، غوتمان، ن. (2004، 27شباط): الولايات المتحدة ستحاول اقناع أوروبا والعرب بقبول خطة "شارون". الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1074007 ت. د 2004. 11. 01.
▪بن، أ.، غوتمان، ن. (2004، 13نيسان): بوش: الانفصال فقط كجزء من "خارطة الطريق". الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1085429 ت. د 2004. 11. 24.
▪بن، أ.، مزال، م. (2004، 25أيار): وزراء: "شارون" يبدي مرونة بشأن خطته من أجل الحصول على أغلبية. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1096612 ت. د 2004. 06. 04.
▪جدعون، أ. (2005، 8آب): الحكومة أقرت إخلاء المستوطنات الأولى في إطار خطة الانفصال. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1207677 ت. د 2005. 08. 21.

▪جدعون، أ. (2005، 21شباط): الحكومة أقرت المسار الجديد للجدار. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1165320 ت. د 2005. 03. 12.
▪جدعون، أ. (2005، 22آب): الحكومة صادقت على إخلاء شمال القطاع وشمال الضفة. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1210989 ت. د 2005. 09. 03.
▪جدعون، أ. (2005، 1أيلول): الكنيست صادقت على اتفاق محور فيلادلفيا. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1213914 ت. د 2005. 09. 10.
▪جدعون، أ. (2004، 20آب): المعارضة ل"شارون". الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1119386 ت. د 2004. 09. 12.
▪جدعون، أ. (2004، 21تموز): ديختر: يوجد عشرات المستوطنين يرغبون بالتخلص من "شارون".
▪الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1111289 ت. د 2004. 11. 04.
▪جدعون، أ. (2004، 22تشرين الأول): ريبلين: إذا طلب مني "شارون" الاستقالة سأدرس ذلك بجدية.
▪الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1134983 ت. د 2004. 11. 14.
▪جدعون، أ. (2004، 14حزيران): "شارون": أنا مصمم على تنفيذ خطة الانفصال. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1101567 ت. د 2004. 06. 23.
▪جدعون، أ. (2003، 28شباط): "شارون" بالكنيست "هذه الحكومة لم تنتخب لاتخاذ قرارات سهلة". الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 974167 ت. د 05. 08. 2004.
▪جدعون، أ. (2005، 14شباط): لجنة الدستور أقرت قانون "إخلاء - تعويض". الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1163565 ت. د 2005. 02. 25.
▪جدعون، أ.، زرحيا، ت. (2005، 17شباط): الانفصال بدأ: إقرار قانون (إخلاء-تعويض) في الكنيست.
▪الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1164462 ت. د 2005. 02. 25.
▪جدعون، أ.، مزال، م. (2004، 3حزيران): جهد أخير في الليكود للتوصل إلى تسوية بشأن الانفصال.

▪الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1098738 ت. د 2004. 06. 13.
▪جدعون، أ.، مزال، م. (2005، 4تموز): الحكومة تقرر بغالبية كبيرة عدم تأجيل الانفصال ثلاثة أشهر.
▪الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1199021 ت. د 2005. 07. 16.
▪جدعون، أ.، مزال، م. (2005، 10كانون ثاني): الكنيست صادقت على ضم حزب العمل للحكومة.
▪الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 525273 ت. د 2005. 01. 10.
▪جدعون، أ.، مزال، م. (2004، 31أيار): "شارون" للحكومة: الليكود غالي جدا علينا ولكن إسرائيل أغلى بكثير. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1097822 ت. د 19. 06. 2004.
▪جدعون، أ.، هرئيل، ع. (2003، 10كانون الأول): غضب وارتباك في أوساط المستوطنين في أعقاب تصريحات "شارون" بشأن تحريك مستوطنات في"المناطق". الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1051645 ت. د 2004. 8. 15.
▪خطاب "شارون". (2002، 4كانون الأول): نص خطاب "شارون" في مؤتمر هرتسيليا. الموقع الإلكتروني لمكتب رئيس الحكومة.
(ttp: //www. pmo. gov. il/pmo/archive/speeshes/2002/12/speeshes7602. htm,06. 08. 2004)
▪خطاب "شارون". (2003، 18كانون الأول): نص خطاب "شارون" في مؤتمر هرتسيليا والذي طرح به خطة فك الارتباط من جانب واحد. الموقع الإلكتروني لمكتب رئيس الحكومة.
(http: //www. pmo. gov. il/pmo/archive/speeches/2003/12/speeches88996. htm,10. 09. 2004)
▪زينجر، ي.، جدعون، أ. (2005، 15شباط): "شارون" طلب حراسة قبر زوجته ليلا خوفا من محاولة المس به. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1163886 ت. د 2005. 03. 19.
▪سيجل، ز. (2004، 20كانون الأول): دعوة لمعارضة جدية. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1149694 ت. د 2005. 05. 07.
▪شامير، ش. (2001، 11تشرين الثاني): بوش في الأمم المتحدة: من سيستمر بالإرهاب سيدفع الثمن.
▪الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 769852 ت. د 20. 4. 2003.

- شامير، ش. (2004، 30آذار): دبلوماسي كبير: الإدارة الأمريكية أدركت الأهمية التاريخية لخطة الانفصال. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1082449 ت. د 23. 06. 2004.
- شرغاي، ن. (2004، 30حزيران): من يسلم مناطق من أرض إسرائيل للأغيار يستحق المطاردة والقتل. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1105778 ت. د 2004. 07. 10.
- غوتمان، ن. (2004، 7حزيران): التغييرات في خطة الانفصال. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1100184 ت. د 2004. 06. 21.
- فارتر، ي.، مزال، م. (2003، 9كانون الأول): "شارون" يتشاور مع زعماء حزب العمل بشأن خطته السياسية. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1051330 ت. د 15. 06. 2004.
- فيشمان، أ. (2003، 25أيلول): تمرد الطيارين هزة أرضية مدمرة. الحوار المتمدن، تحرير أوريت سودري، عدد 638. نقلا عن يديعوت أحرونوت.
- (htp: //www. rezgar. com/depaat/show. art. asp?aid=11266,17. 06. 2005)
- كسبيت، ب. (2004، 11حزيران): المشكلة الأكثر إلى من، والتي تمزق البلاد. صحيفة معاريف.
- (http: //www. nrg. co. il/online/11/ART/740/10/html,01. 06. 2004)
- كسبيت، ب. (2004، 3أيار): سقوط فرضيات "شارون".
- (http: //www. nrg. co. il/online/11/ART/717/245html,15. 08. 2004)
- ليس، ي. (2005، 22شباط): مفتش عام الشرطة: سنغلق القطاع بشكل مفاجئ. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1165623 ت. د 2005. 04. 17.
- مزال، م. (2005، 5كانون الثاني): المتمردون مستمرون بإزعاج "شارون".
- (http: //www. haaretz. co. il/hasite/objects/pages/printarticle. jhtml?itemno=52332,05. 01. 2005)
- مزال، م. (2005، 21شباط): المتمردون يهددون: نقمة أعضاء المركز ستطال معارضي الانفصال الذين بقوا في الحكومة. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1165322 ت. د 2005. 03. 29.
- مزال، م. (2004، 27تشرين الأول): مصادقة الكنيست على خطة الانفصال. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1136991 ت. د 2004. 11. 12.
- معاريف. (2006، 24كانون الثاني): كل شيء يتدفق.
- (http: //www. nrg. co. il/online/1/ART/38/865. html,25. 01. 2006)

- هآرتس. (2003، 27أيار): الصيغة الكاملة للتحفظات الإسرائيلية على "خارطة الطريق". الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 998109 ت. د 04. 06. 2004
- هآرتس. (2003، 26 أيار): تبعية قرار الحكومة الإسرائيلية بشأن "خارطة الطريق". الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 997788 ت. د 2004. 06. 04.
- هآرتس. (2004، 16نيسان): وثيقة "شارون" لفك الارتباط. ص47. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 186163 ت. د 29. 06. 2004.
- هرئيل، ع. (2005، 26تموز): آلاف الجنود بدؤوا بالتدريب استعداد للإخلاء. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1204551 ت. د 2005. 08. 10.
- هرئيل، ع. (2004، 22تشرين الأول): الجيش يجند 10 آلاف جندي احتياط في إطار الإخلاء. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1134927 ت. د 2004. 11. 28.
- هرئيل، ع. (2005، 25تموز): المستوطنون: الجيش يغلق القطاع ولا يعمل لأمننا. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1204267 ت. د 2005. 08. 10.
- هرئيل، ع. (2003، 30تشرين الأول) رئيس الشاباك يقود الخط المتشدد ورئيس هيئة الأركان يحذر من كارثة إنسانية. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1040331 ت. د
- هرئيل، ع. (2003، 13آذار): مجلس الأمن: 18% من القتلى الفلسطينيين لا علاقة لهم "بالإرهاب".
- الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس. رقم الموضوع 977572 ت. د 26. 4. 2003.
- هرئيل، ع. (2005، 25شباط): موفاز أمر قوات الأمن بتقديم جدول زمني مختصر لتنفيذ الانفصال.
- الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس، مقالة مطبوعة 545011 ت. د 2005. 02. 26.
- هرئيل، ع.، ليس، ي. (2005، 15آب): بدءا من اليوم ممنوع الدخول للقطاع. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 120973 ت. د 2005. 09. 02.
- هرئيل، ع.، مزال، م. (2005، 26تموز): أجهزة الأمن توصي بإخلاء المستوطنات دفعة واحدة. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1204577 ت. د 2005. 08. 10.

▪يديعوت أحرونوت. (2005، 9كانون الأول): حاخامون: ناضلوا بأجسادكم وأرواحكم ضد الإخلاء.
▪(http: //www. ynet. com/template/previeyy. asp?did=125297. en,09. 01. 2005)
▪يوعاز، ي. (2005، 15آب): رئيس محكمة العدل العليا على الانفصال: سلطة القانون تواجه امتحانا.
▪الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1209261 ت. د 2005. 08. 25.
▪يوعاز، ي. (2005، 10حزيران): محكمة العدل العليا أقرت الانفصال وأبقت تعديلات على قانون إخلاء تعويض. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1193598 ت. د 2005. 02. 20.
▪يوعاز، ي. (2003، 3أيار): 60% من أعضاء الليكود صوتوا ضد الانفصال. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1090366 ت. د 2004. 08. 11.
▪يوعاز، ي. (2004، 06حزيران): مزوز: في حالة كهذه محادثة هاتفية كافية للإقالة. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 199358 ت. د 2004. 06. 18.
▪يوعاز، ي.، شرغاي، ن. (2004، 20أيلول): مديرية فك الارتباط ترسل رسائل أولية للمستوطنين المرشحين للإخلاء. الأرشيف الإلكتروني لصحيفة هآرتس رقم الموضوع 1127140 ت. د 2004. 10. 02.

الملاحق

جدار إسرائيل الفاصل ومخطط E-1 في القدس المحتلة

جدار إسرائيل الفاصل ومخطط E-1 في القدس المحتلة

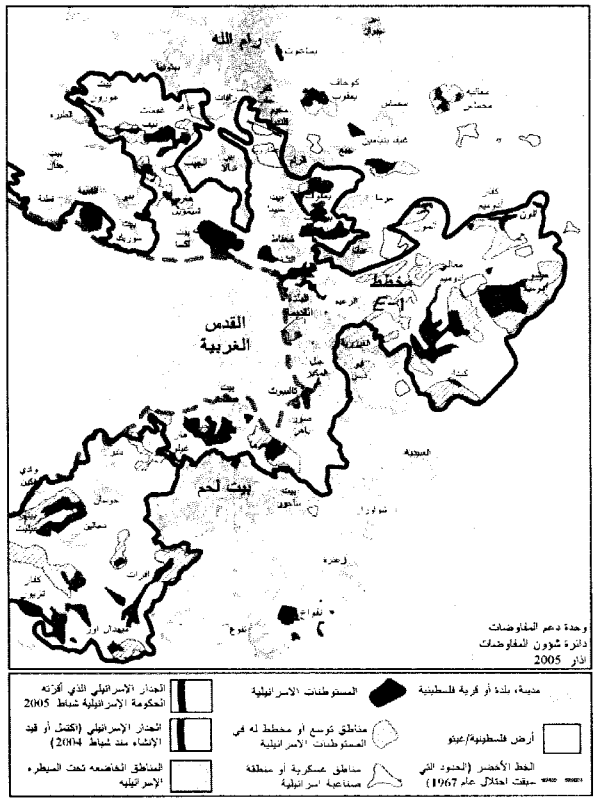

معابر الضفة الغربية

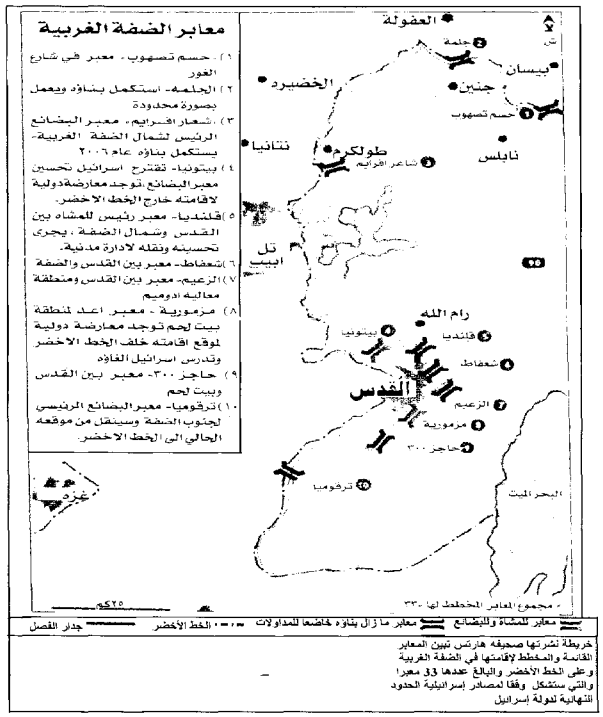

خريطة نشرتها صحيفة هارتس تبين المعابر
القائمة والمخطط لإقامتها في الضفة الغربية
وعلى الخط الاخضر والبالغ عددها 33 معبرا
والتي ستشكل وفقا لمصادر إسرائيلية الحدود
النهائية لدولة إسرائيل

الجدار والمستعمرات التي تبنيها اسرائيل

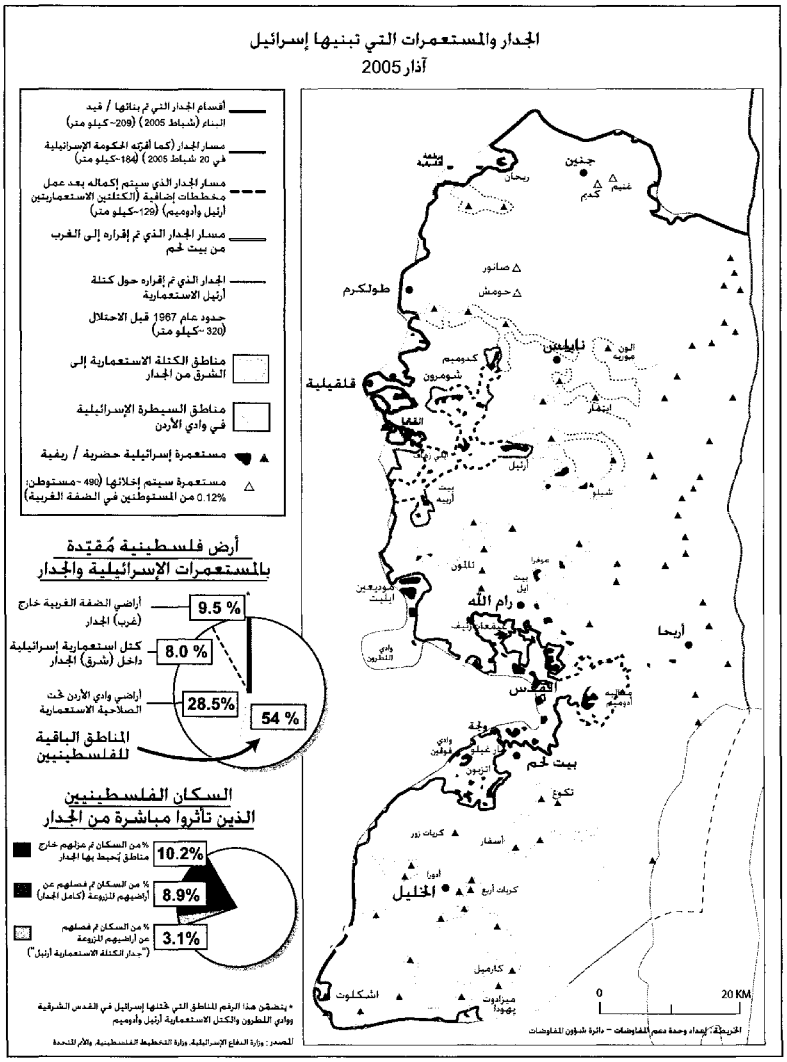

الفهرس

تمهيد..... - 12 -
1. تمهيد..... - 17 -
3. خطة "خارطة الطريق"..... - 17 -
4. محتوى خطة "خارطة الطريق"..... - 17 -
5. مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من خطة "خارطة الطريق" ..... - 17 -
6. المعوقات التي تقف أمام تطبيق خطة "خارطة الطريق" ..... - 18 -
1. تمهيد: ..... - 19 -
2. مضمون خطاب الرئيس " بوش" المتعلق بحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: ..- 21 -
1. 2 الالتزامات الفلسطينية: ..... - 21 -
2. 2 الالتزامات الإسرائيلية: -..... - 21 -
23 .الالتزامات العربية:..... - 21 -
4. 2 الالتزامات الدولية: ..... - 22 -
5. 2 الالتزامات المشتركة:..... - 22 -
3. خطة "خارطة الطريق": ..... - 22 -
3 .1المسودة الأولى لخطة "خارطة الطريق": ..... - 23 -
2. 3 المسودة الثانية لخطة "خارطة الطريق": ..... - 23 -
3. 3 المسودة الثالثة والأخيرة من خطة "خارطة الطريق":..... - 24 -
4. محتوى خطة "خارطة الطريق ": ..... - 25 -
4 .1الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف لتطبيق الخطة: ..... - 25 -
1. 1. 4الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف في المرحلة الأولى: ..... - 25 -
أولاً: الالتزامات الفلسطينية: ..... - 25 -
ثانياً: الالتزامات الإسرائيلية:..... - 26 -
ثالثاً: الالتزامات العربية:..... - 26 -
رابعاً: الالتزامات الدولية (الرباعية):..... - 26 -
2. 1. 4 الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف في المرحلة الثانية: - ..... - 27 -
أولاً: الالتزامات الفلسطينية: ..... - 27 -
ثانياً: الالتزامات الإسرائيلية:..... - 27 -
ثالثاً: الالتزامات العربية:..... - 27 -
رابعاً: الالتزامات الدولية (الرباعية):..... - 27 -
3. 1. 4 الالتزامات المطلوبة من مختلف الأطراف في المرحلة الثالثة: - ..... - 28 -
أولاً: الالتزامات الفلسطينية: -..... - 28 -
ثانياً: الالتزامات الإسرائيلية: - ..... - 28 -
ثالثاً: الالتزامات العربية: - ..... - 28 -
رابعاً: الالتزامات الدولية (الرباعية):..... - 28 -
2. 4 الفروقات الرئيسة بين مسودات خطة "خارطة الطريق" الثلاث:..... - 28 -
3. 4 ميزات الخطة ونواقصها: ..... - 29 -
1. 3. 4 ميزات الخطة (أحمد وشقاقي، كانون الثاني 2003): ..... - 31 -

2. 3. 4 نواقص الخطة..... - 32 -
5. مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من الخطة: ..... - 35 -
1. 5 موقف السلطة الوطنية الفلسطينية من خطة "خارطة الطريق": ..... - 35 -
2. 5 موقف إسرائيل من خطة "خارطة الطريق": ..... - 35 -
6. المعوقات التي تقف أمام تطبيق خطة "خارطة الطريق":..... - 38 -
1. تمهيد..... - 41 -
2. خطاب " شارون" الأول في مؤتمر هرتسيليا في 4 كانون الأول 2002 ..... - 41 -
3. خطاب " شارون" الثاني في مؤتمر هرتسيليا في 18 كانون الأول 2003 ..... - 41 -
4. الموقف الفلسطيني الرسمي من خطاب " شارون" ..... - 41 -
5. موقف الولايات المتحدة من خطاب " شارون" ..... - 41 -
1. تمهيد: ..... - 42 -
2. خطاب "شارون" الأول في مؤتمر هرتسيليا في 4 كانون الثاني 2002: ..... - 42 -
3. خطاب " شارون" في مؤتمر هرتسيليا في 18كانون الأول 2003: ..... - 45 -
3. 1 خلفيات خطاب " شارون": ..... - 45 -
3. 2 مقدمات خطاب " شارون":..... - 48 -
3. 3 اللقاءات والمفاوضات الإسرائيلية – الأميركية التي سبقت الخطاب: ..... - 51 -
3. 4 مضمون خطاب " شارون" في مؤتمر هرتسيليا: ..... - 52 -
3. 5 تحليل مضمون خطاب " شارون":..... - 54 -
4. الموقف الفلسطيني الرسمي من خطاب "شارون": ..... - 56 -
5. موقف الولايات المتحدة من خطاب " شارون": ..... - 57 -
1. تمهيد..... - 59 -
3. الرسائل الإسرائيلية – الأميركية المتبادلة بشأن خطة فك الارتباط..... - 59 -
4. خطة فك الارتباط من جانب واحد ..... - 59 -
5. دور الولايات المتحدة بتسويق خطة فك الارتباط إقليميا ودوليا..... - 59 -
6. الموقف الفلسطيني من خطة فك الارتباط ..... - 60 -
1. تمهيد: ..... - 61 -
2. الاتصالات والمفاوضات الإسرائيلية – الأميركية التي مهدت لإعلان خطة فك الارتباط من جانب واحد: ..... - 62 -
1. 2 المطالب الإسرائيلية خلال الاتصالات والمفاوضات: ..... - 62 -
2. 2 الشروط الأميركية خلال الاتصالات والمفاوضات:..... - 63 -
2. 3 عرض مسودة خطة فك الارتباط على الإدارة الأميركية:..... - 64 -
2. 4 بلورة رسالة الضمانات الأميركية لإسرائيل: ..... - 64 -
3. الرسائل الإسرائيلية – الأميركية المتبادلة بشأن خطة فك الارتباط: ..... - 65 -
3. 1 رسالة " شارون" إلى الرئيس الأميركي "بوش"0: ..... - 65 -
3. 2 رسالة الرئيس الأميركي " بوش" إلى " شارون"0: ..... - 66 -
4. 3 أهمية رسالة الضمانات الأميركية لإسرائيل: ..... - 67 -
4. خطة فك الارتباط من جانب واحد0: ..... - 68 -
1. 4 الواقع الأمني بعد الإخلاء: ..... - 69 -
2. 4 تأثير الخطة على الجانب الفلسطيني: ..... - 71 -
1. 2. 4 تأثير الخطة من ناحية جيوبوليتكية: ..... - 71 -

2. 2. 4 تأثير الخطة من ناحية اقتصادية: ..... - 73 -
3. 2. 4 تأثير الخطة من ناحية بيئية: ..... - 74 -
3. 4 الوضع القانوني للأراضي التي سيتم الانسحاب منها بموجب خطة فك الارتباط:... - 75 -
5. دور الولايات المتحدة بتسويق خطة فك الارتباط إقليميا ودوليا: ..... - 76 -
1. 5 الموقف الأوروبي: ..... - 77 -
2. 5 موقف الأمم المتحدة: ..... - 77 -
3. 5 الموقف المصري: ..... - 78 -
4. 5 الموقف الأردني: ..... - 79 -
6. الموقف الفلسطيني من خطة فك الارتباط: ..... - 79 -
1. تمهيد ..... - 82 -
3. منهجية " شارون" في مواجهة العقبات وتخطيها ..... - 82 -
1. تمهيد: ..... - 83 -
2. العقبات الإسرائيلية أمام خطة " شارون": ..... - 84 -
2. 2 المعارضة داخل حزب الليكود: ..... - 84 -
3. 2 المعارضة داخل محافل المستوطنين واليمين المتطرف: ..... - 86 -
4. 2 العقبات التي واجهت " شارون" داخل الحكومة: ..... - 89 -
5. 2 العقبات التي واجهت خطة " شارون" في الكنيست: ..... - 91 -
3. منهجية " شارون" في مواجهة وتخطي العقبات: ..... - 92 -
1. 3 تمرير الخطة في الحكومة: ..... - 93 -
3. 2 تمرير الخطة في الكنيست: ..... - 94 -
3. 3 تشكيل حكومة جديدة وتوسيع القاعدة البرلمانية: ..... - 96 -
1. تمهيد ..... - 97 -
3. آليات تنفيذ الخطة فلسطينيا ..... - 97 -
4. آليات تنفيذ الخطة إقليميا ..... - 97 -
1. تمهيد: ..... - 98 -
2. آليات تنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد إسرائيلياً: ..... - 98 -
1. 2 قانون " إخلاء - تعويض ": ..... - 98 -
2. 2 استعدادات الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ خطة فك الارتباط: ..... - 100 -
2. 3 استعدادات الجيش والشرطة وأجهزة الأمن لتنفيذ خطة فك الارتباط: ..... - 102 -
4. 2 البدء في تنفيذ خطة فك الإرتباط: ..... - 104 -
3. آليات تنفيذ خطة فك الارتباط من جانب واحد فلسطينياً: ..... - 105 -
1. 3 جدار الفصل: ..... - 105 -
1. 1. 3 مصادرة الأراضي الفلسطينية بهدف إقامة جدار الفصل: ..... - 106 -
2. 1. 3 مسار جدار الفصل: ..... - 107 -
3. 1. 3 الآثار المترتبة على بناء الجدار: ..... - 108 -
4. 1. 3 تمدين المعابر على الجدار وتحويله إلى حدود نهائية: ..... - 110 -
2. 3 تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية: ..... - 110 -
3. 3 سياسة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية: ..... - 111 -
1. 3. 3 سياسة القتل والإغتيالات والإعتقالات وهدم المنازل: ..... - 111 -
3. 3. 2 سياسة الإغلاق والفصل العنصري في شوارع الضفة الغربية: ..... - 112 -

3. 4 سياسة إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية ونزع الشراكة عنها: ..... - 113 -
4. آليات تنفيذ الخطة إقليمياً: ..... - 114 -
1. 4 دور مصر في تنفيذ الخطة: ..... - 116 -
4. 2 دور الأردن في تنفيذ الخطة: ..... - 117 -
المراجع: ..... - 123 -